مجلس القضاء العراقي: بافل جلال طالباني هو رئيس الاتحاد الوطني

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2023/02/23

No. : 7765

الانفال.. جريمة لاتنسى

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- مكانة ناصعة في تاريخ كوردستان
- مجلس القضاء الأعلى: بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني
- حماية اللغة الكوردية من واجبنا جميعاً
- الاتحاد الوطني يؤكد على تثبيت حقوق المواطنين وانهاء الاحتكار
- الانفال... جريمة لاتنسى ولاتغتفر
- الاتحاد الوطني .. المدافع الحقيقي عن حقوق الكورد الفيليين
- العراق وايران: أهمية تعزيز سبل التعاون وفق المصالح المشتركة
- رئيس الجمهورية: ضرورة الارتقاء بالخدمات و توفير الحياة الكريمة للمواطنين
- العراق كان ومازال مؤازرا مع قضايا لبنان المشروعة
- تهريب النفط على طاولة المساءلة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- أكثر من 100 يوم على حكومة السوداني.. أي فرص للنجاح؟
- التنوع الهوياتي ومشكلة الأجندة السياسية في العراق

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- سنجار: لا يمكن للسلطات التخلص من المسؤولية بقولها ' إنه القدر'
- الزلزال قد يساهم في تسهيل العلاقات بين تركيا والكرد

المـــرصد الايراني

- أمام إيران العاصية.. العصا الغربية تزداد غلاظة وتغيب الجزرة
- كيف تعمل روسيا وإيران على تعزيز علاقتهما العسكرية؟

علوم وتكنولوجيا .. السلامة الرقمية

- تحديات حماية المجتمعات من مخاطر "البث المباشر"

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- سندافع عن الديمقراطية وحق الناس في العيش بامان من العدوان
- حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحل السلمي للنزاعات
- نظام مأزوم...الاتجاهات الرئيسية في تقرير ميونخ للأمن لعام 2023
- أزمة نيو ستارت.. لماذا تراجعت روسيا بعد انسحابها من المعاهدة؟

العدد: 7765... 23-02-2023

مكانة ناصعة في تاريخ كوردستان

استقبل السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس الاعلى لسياسات ومصالح الاتحاد الوطني الكوردستاني الاربعاء (٢٠٢٣/٢/٢٢) في منزله بالسليمانية ، السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وعبر الرئيس بافل جلال طالباني عن سعادته بتحسن الوضع الصحي للسيد كوسرت رسول وقال: «ان دور ومكانة السيد كوسرت رسول علي، سيبقى ناصعا في تأريخ كوردستان، وسيكون مرشدنا في النضال وخدمة الاتحاد الوطني».

مجلس القضاء الأعلى:

بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

أعلن فريق محامي بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن مجلس القضاء الأعلى العراقي- الهيئة القضائية للانتخابات، أصدر حكمه النهائي حول قضية (لاهور جنكي)، بان الرئيس بافل جلال طالباني هو رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني وجميع الاجراءات المتخذة قانونية.

وأكد أن القضية حسمت لصالح الاتحاد الوطني الكوردستاني والقرار بات وليس قابلا للطعن.

رئيس فريق المحامين: القرارات قانونية ولم يعد هناك مجال للطعن

بهذا الصدد قال بافل حكيم رئيس فريق محامي الرئيس بافل جلال طالباني، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «أصدرت الهيئة القضائية للانتخابات التابعة لمجلس القضاء الأعلى، في ٢٠٢٣/٢/٢١، قرارها النهائي والحاسم حول دعوى لاهور جنكي، حيث لم يصب القرار في صالحه واعتبر جميع قرارات الاتحاد الوطني والرئيس بافل جلال طالباني قانونية».

وأضاف رئيس فريق المحامين: «قرار الهيئة القضائية للانتخابات بات ونهائي وليس فيه أي مجال للطعن في أية محكمة عراقية بما فيها محاكم اقليم كوردستان». مشيرا الى أنه وفق القرار فإن «جميع التغييرات التي جرت داخل الاتحاد الوطني هي قانونية وخاصة انتخاب بافل جلال طالباني رئيسا للاتحاد، تعديل النظام الداخلي، وطرد لاهور جنكي برهان من الاتحاد الوطني واختيار عدد من أعضاء المجلس القيادي أعضاء في المكتب السياسي، وهي القرارات التي تم الطعن فيها».

هذه الدعاوي ليست من اختصاص محكمة آسايش أربيل

وحول الكتاب الصادر عن محكمة آسايش أربيل، قال بافل حكيم: «مثل هذه الدعاوي ليست من اختصاص محكمة آسايش أربيل، وكفريق المحامين لم نتلق أي شيء رسميا، ولكن احتراما لسيادة واستقلال القضاء سيكون لنا رأينا الخاص».

قرار الهيئة القضائية للانتخابات جاء بناء على دعوى أقامها لاهور جنكي في محكمة الكرخ بالعاصمة بغداد، ضد الرئيس بافل جلال طالباني والاتحاد الوطني الكوردستاني، وحسب الاختصاص المكاني أرسلت الدعوى الى محكمة السليمانية وقد صدر هناك القرار النهائي حولها في مصلحة الاتحاد الوطني والرئيس بافل.

كما ان مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أصدر قراره الرقم ٣ في ٢٠٢٣/١/٢٠، برفض دعوى لاهور جنكي، مؤكدا أن التغييرات داخل الاتحاد الوطني «صائبة وقانونية وجرت وفق النظام الداخلي للحزب كما إن محكمة بداءة السليمانية قد حسمت هذه المسألة».

الهيئة القضائية الانتخابية هيئة من هيئات محكمة التمييز

وقضاة الهيئة القضائية الانتخابية هم قضاة في محكمة التمييز الاتحادية وليس قضاة في مفوضية الانتخابات وهؤلاء اعضاء الهيئة القضائية الانتخابية وهم اعضاء في هيئة تمييزية في محكمة التمييز شأن اعضاء هيئات محكمة التمييز الاخرى وليس في هيئة ترتبط بمفوضية الانتخابات كما يتصور البعض وشأن الهيئة القضائية الانتخابية شأن هيئات محكمة التمييز الاتحادية الاخرى مثالها مثال الهيئة الجزائية في محكمة التمييز التي تنظر في تمييز احكام العقوبات التي تصدرها محاكم الجنايات وشأن هيئة الاحوال الشخصية في محكمة التمييز التي تنظر في تمييز احكام الطلاق والزواج والوصية.

قرارات الهيئة القضائية للانتخابات نهائية

الهيئة القضائية للانتخابات تنظر في الطعن وتمييز القرارت التي تصدرها المفوضية المستقلة للانتخابات حيث يتولى صاحب العلاقه الطعن والتمييز امامها بقرار المفوضية وقد شكلت هذه الهيئة مع اول انتخابات اجريت سنة ٢٠٠٥ واستمرت الى الان وعملها النظر تمييزا في كل ماتصدره مفوضية الانتخابات وليس نتائج الانتخابات فقط.

وقرارات الهيئة القضائية للانتخابات نهائية وغير قابلة للطعن باي شكل من الاشكال .

ان تلك الهيئة تعد احدى هيئات محكمة التمييز الاتحادية وانها جهة طعن وليس محكمة موضوع بمعنى إنها تتولى تدقيق قرارات مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات وعلى وفق ما ورد في المادة (١٩/أولاً) من قانون المفوضية وعلى وفق النص الاتي (يشكل القضاء الأعلى هيئة قضائية للانتخابات تتألف من ثلاثة قضاة غير متفرعين لا يقل صنف أي منهم عن الصنف الأول للنظر في الطعون المحالة إليها من مجلس المفوضين أو المقدمة من المتضرر من قرارات المجلس مباشرة إلى الهيئة القضائية) وقراراتها باتة ونهائية على وفق ما ورد في المادة ذاتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس القضاء الاعلى
الهيئة القضائية للانتخابات

العدد : ١/الهيئة القضائية للانتخابات/٢٠٢٣
التاريخ : ٢٠٢٣/٢/٢١

تشكلت الهيئة القضائية للانتخابات بتاريخ ٢١/ ٢/٢٠٢٣ برئاسة القاضي السيد حسن فؤاد وعضوية القاضيين السيدين محمد عبد علي واحمد علي خلف المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الأتي: .

الطاعن/ لاهور شيخ جنكي برهان/ وكيله المحامي/ سيوان سيروان جاسم
القرار المطعون فيه/ قرار مجلس المفوضين رقم (٣) للمحضر الاعتيادي (٤) المؤرخ في ٢٠٢٣/١/٣٠

القرار/ لدى التدقيق والمداولة وجد بأن الطعن مقدم في مدته القانونية ولاشتماله على اسبابه قرر قبوله شكلا" وعند عطف النظر على موضوع الطعن تبين بأن الطاعن يطعن في قرار مجلس المفوضين المرقم (٣) للمحضر الاعتيادي(٤) المؤرخ في ٢٠٢٣/١/٣٠والمتضمن المصادقة على قرار دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية المرقم(ش. ح/خ/٨٤) في٢٠٢٣/١/١٥ الصادر برد طلبه بإلغاء قرارات فصله من صفوف الاتحاد الوطني وتنصيب عدد من اعضاء القيادة كأعضاء المكتب السياسي وتعديل النظام الداخلي للحزب طالبا" نقضه للأسباب الواردة بعريضة الطعن المؤرخة ٢٠٢٣/٢/٢ وإذ أن دائرة الاحزاب بموجب المادة (١٧/ثانيا" / ج، د) من قانون الاحزاب رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ تختص بمتابعة أعمال ونشاطات الاحزاب السياسية وتقييم مدى مطابقتها وامتثالها لاحكام القانون ورصد المخالفات الصادرة عن الاحزاب السياسية والتحقيق فيها وإذ أن دائرة الاحزاب كانت قد شكلت لجنة تولت تدقيق اضبارة الحزب السياسي (الاتحاد الوطني الكوردستاني) فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة من الحزب والخاصة بموضوع الطلب المقدم من الطاعن وان اللجنة بعد استكمال اعمالها في تدقيق وتقييم إجراءات الحزب بناء" على طلب وكيل الطاعن أوصت برد طلبه الذي تضمن الغاء قرار فصله من الحزب والغاء تعديل النظام الداخلي للحزب وذلك لمطابقة إجراءات الحزب بشأن موضوع الطلب لقانون الاحزاب وامتثالها لأحكامه وتجد هذه الهيئة إن ما صدر عن دائرة الاحزاب من إجراءات قد جاء تطبيقا" سليما" لاختصاصها الوارد في المادة (١٧) من قانون الاحزاب ومنسجما" مع احكامه ونصوصه وإذ أنه بموجب الفقرة ثالثا" من المادة المذكورة لا تكون قرارات دائرة الاحزاب واجراءاتها نافذة

القاضي
حسن فؤاد
رئيس الهيئة القضائية للانتخابات

مجلس القضاء الاعلى
الهيئة القضائية
للانتخابات

(١-٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس القضاء الاعلى
الهيئة القضائية للانتخابات

العدد : ١/الهيئة القضائية للانتخابات/٢٠٢٣
التاريخ : ٢٠٢٣/٢/٢١

الا بعد مصادقة مجلس المفوضين عليها وإذ أن قرار مجلس المفوضين المطعون فيه قضى بالمصادقة على تلك الاجراءات لموافقتها لاحكام القانون وإذ أن قرارات المجلس استنادا" للمادتين ١٩ و ٢٠ من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم ٣١ لسنة ٢٠١٩ يطعن فيها إمام هذه الهيئة عليه ولكل ما تقدم قرر تصديق القرار المطعون فيه ورد اسباب الطعن قرارا" باتا" صدر بالاتفاق في ٢٠٢٣/٢/٢١م.

القاضي
حسن فؤاد
رئيس الهيئة القضائية للانتخابات

العضو
محمد عبد علي

العضو
احمد علي خلف

مجلس القضاء الاعلى
الهيئة القضائية
للانتخابات

(٢-٢)

قرار مجلس المفوضين رقم (3) للمحضر الاعتيادي (4) المؤرخ في 2023/1/30

قرار مجلس الم

نص قرار مجلس المفوضين رقم (٣) للمحضرالاعتيادي (٤) المؤرخ في ٢٠٢٣/١/٣٠ والذي ينص على :

ناقش المجلس مذكرة دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية بالعدد (ش ح /خ/٢) في ٢٠٢٣/١/٢٢ المعنونة (نظام داخلي) وقد اطلع المجلس على قرار دائرة شؤون الاحزاب و التنظيمات السياسية و المتضمن رد طلب الغاء تصديق القرارات المقدمة من المحامي (سيوان سيروان جاسم) وكيل المشتكي السيد (لاهور جنكي بورهان) الواردة في لائحته المؤرخة في ٢٠٢٢/١٢/٤ و التي قدمها الى دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية وتضمنت مايأتي:

اولاً: طلب الغاء القرارات الصادرة بخصوص فصل المشتكي المذكور انفاً من حزب (الاتحاد الوطني الكوردستاني) واعضاء اخرين وردت اسماؤهم في اللائحة .

ثانياً: طلب الغاء قرار تنصيب عدد من اعضاء مجلس القيادة كأعضاء المكتب السياسي للحزب المذكور .

ثالثاً : طلب الغاء قرار تنصيب السيد (بافال جلال حسام الدين) رئيساً للحزب المذكور.

رابعاً : طلب الغاء قرار تعديل النظام الداخلي للحزب المذكور.

وقد اطلع المجلس على النظام الداخلي للحزب المذكور قبل وبعد التعديل وعلى جميع الاوليات المرفقة بموجب كتاب دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية المرقم بالعدد (٤٨) في ٢٠٢٣/١/١٥ و التي فيها قرار محكمة بداءة السليمانية المرقم بالعدد (٢٠١٤/ب/٢٠٢٢) في ٢٠٢٢/١٠/٩ التي اقامها المدعي (لاهور جنكي بورهان) على المدعى عليه (بافال جلال حسام الدين) وهما نفس طرفي هذه الشكوى المنظورة امام المجلس و المقامة لنفس السبب بما يتعلق بالفقرة الاولى من لائحة المشتكي وهو فصله من الحزب ولوحظ بان المحكمة المذكورة اعلاه قضت برد الدعوى بموجب القرار المذكور انفاً والمكتسب درجة البتات وحيث ان الاحكام الصادرة من المحاكم العراقية التي حازت درجة البتات تكون حجة بما فصلت من الحقوق اذا اتحد اطراف الدعوى و لم تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلاً وسبباً ولايجوز قبول دليل ينقض حجية الاحكام الباتة / المادة (١٠٥،١٠٦) من قانون الاثبات .

وفيما يتعلق بالطلبات الاخرى (الثانية و الثالثة و الرابعة) المدرجة اعلاه فقد وجد المجلس بانه قد قامت دائرة شؤون الاحزاب و التنظيمات السياسية بتدقيق كافة الاجراءات المتبعة من الحزب المذكور بما يتعلق بالطلبات (الثانية و الثالثة و الرابعة) المدرجة في لائحة المشتكي تطبيقاً لاحكام المادة (٢٨) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ و المادة (٣٣) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الاحزاب السياسية رقم (١) لسنة ٢٠١٦ و المادة (١١) من اجراءات المتابعة والتقييم للأحزاب السياسية رقم (١) لسنة ٢٠١٧ .

قرار مجلس المفوضين رقم (3) للمحضر الاعتيادي (4) المؤرخ في 2023/1/30

مجلس المفوضين

كما وجد المجلس بان المشرع العراقي قيّد قبول الدعوى او الطعن (بالمصلحة) وعدّها شرطاً اساسياً فلا دعوى او طعن دون (مصلحة قانونية) وبما ان السيد (لاهور جنكي بورهان) وبعد فصله من الحزب المذكور تكون شكواه بالفقرات اعلاه من شخص ليس له مصلحة و التي اوجبت المادة (٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩وكذلك المادة

(٣٢/ اولاً-٢) من قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ قانون الاحزاب السياسية التي تنص على ان " لكل ذي مصلحة تقديم الشكوى الى دائرة الاحزاب ضد اي حزب خالف احكام هذا القانون " عليه ان الشكوى تكون فاقدة لسندها القانوني و بالتالي حرية الرد.

اما بصدد بقية الاشخاص المدرجة اسماؤهم في لائحة المحامي (سيوان سيروان جاسم) كل من (شاد مان حسن مولود و ئالا تحسين حبيب و زينومحمد اسماعيل و اراس جنكي) فقد وجد المجلس بان المحامي المذكور وكيلاً عن السيد (لاهور جنكي بورهان) فقط وليس وكيلاً عن الموما اليهم ، لذا فانه ليس لديه اي صفة رسمية لاقامة هذه الشكوى و بالتالي لا يعد خصماً فيها .

واذا كانت الخصومة غير متوجهة فيبقى على المجلس ان يقرر رد الشكوى ومن تلقاء نفسه استناداً الى المادة (٨٠) من قانون المرافعات المدنية وبعد المداولة بين السادة اعضاء مجلس المفوضين ولما تقدم في اعلاه .

قرر مجلس المفوضين

اولاً : المصادقة على قرار دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية بالعدد (ش.ح/خ/٨٤) في ٢٠٢٣/١/١٥ المتضمن (رد طلب الغاء تصديق القرارات المقدمة من قبل المحامي (سيوان سيروان جاسم) وكيل المشتكي السيد (لاهور جنكي بورهان) وعلى لائحته المؤرخة في ٢٠٢٢/١٢/٤) من حيث النتيجة .

ثانياً : ينشر القرار في الموقع الالكتروني للمفوضية .

وصدرالقرار بالاجماع في يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٣/١/٣٠ ، قراراً قابلاً للطعن .

حماية اللغة الكوردية من واجبنا جميعاً

وجه بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رسالة في اليوم العالمي للغة الام، فيما يأتي نص الرسالة:

ابارك اليوم العالمي للغة الأم لميع المتحدثين بلغتي.

حماية وتطوير اللغة الكوردية العزيزة، عامل بقائنا كقومية حية، من واجبنا جميعا حمايتها.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

الاتحاد الوطني يؤكد على تثبيت حقوق المواطنين وانهاء الاحتكار

اجتمع الاربعاء (٢٠٢٣/٢/٢٢) درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وقوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال مع بورد الحكومة والبرلمان في مقر المكتب السياسي باربيل.

وقدم السيدان درباز كوسرت وقوباد طالباني خلال الاجتماع الذي حضره عدد من الاعضاء المجلس القيادي ووزراء الاتحاد الوطني في حكومة الاقليم، مختصرا حول اخر مستجدات والتطورات ومساعي الاتحاد الوطني، وشدد على أن الاتحاد الوطني يعتمد كل السبل لتثبيت حقوق الشعب وتحقيق إدارة حكم رشيد.

وقد انتهت الاجتماع بمناقشة وتقييم مجمل القضايا والتطورات من قبل الحضور، حيث اكد الاجتماع ان موقف الاتحاد الوطني الموحد ستؤدي الى مواجهة التحديات والتغلب على المشاكل وانهاء الاحتكار والتفرد.

إقليم كوردستان بحاجة الى الخبرات الهندية

الى ذلك استقبل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان، في اربيل، أوصاف سعيد سكرتير وزارة الخارجية الهندية، وبحث الجانبان خلال اجتماع سبل تطوير العلاقات بين الإقليم والهند.

وأشار قوباد طالباني خلال اللقاء، إلى التطور الذي تشهده الهند في مجال الحكومة الإلكترونية، معتبرا أن إقليم كوردستان يحتاج إلى خبرة الهند العميقة لإنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية الهادف إلى القضاء على الروتين والفساد.

واكد قوباد طالباني ضرورة إعادة تنظيم النظام المصرفي في إقليم كوردستان، داعيا إلى التنسيق والتعاون مع الجانب الهندي لما تتمتع به من تطور في ذلك المجال.

وأعرب أوصاف سعيد سكرتير وزارة الخارجية الهندية عن رغبة بلاده في تطوير العلاقات مع شعب إقليم كوردستان، مؤكدا استعداد نيودلهي لتقديم المساعدة لحكومة الإقليم في نقل الخبرة الهندية للإقليم من أجل إنجاح الحكومة الإلكترونية وتطويرها.

PUKmedia

الانفال... جريمة لاتنسى ولاتغتفر

صادف يوم (٢٠٢٣/٢/٢٢) الذكرى الـ(٣٥) لتنفيذ جرائم الابادة الجماعية وضد الانسانية ضد المدنيين الابرياء من شعب كوردستان تحت عنون عمليات الانفال، التي ارتكبها الدولة والحكومة العراقية خلال فترة النظام البعثي الصدامي البائد.

عمليات الأنفال نفذها نظام الديكتاتوري صدام حسين ضد المواطنين المدنيين الكورد، بدأت في ٢٢ شباط العام ١٩٨٨، واستمرت لغاية ٦ ايلول من نفس العام، وتعد من اخطر صفحات القتل الجماعي الحكومي في تاريخ الحكم البعثي في العراق، الأنفال عبارة عن ثمانية مراحل عسكرية شاركت فيها قوات الجيش والقوى النظامية بصورة مباشرة، منها (الفيلق الأول الذي كان مقره في كركوك، الفيلق الخامس الذي كان مقره في أربيل)، القوة الجوية، القوات الخاصة، الحرس الجمهوري، قوات المغاوير، دوائر الأمن والمخابرات والاستخبارات العسكرية والحجوش، أقسام الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية، بالاضافة الى جميع الدوائر الخدمية التي وضعت في خدمة تنفيذ هذه العمليات.

مراحل حملات الأنفال

* الأنفال الأولى: منطقة السليمانية، محاصرة منطقة (سركه لو) حيث تواجد مقرات قيادة الاتحاد الوطني في ٢٣ شباط لغاية ١٩ مارت/١٩٨٨.
* الأنفال الثانية: شملت منطقة قرداغ، بازيان ودربنديخان في ٢٢ مارت لغاية ١ نيسان.
* الأنفال الثالثة: منطقة كرميان، كلار، باونور، كفري، دووز، سنكاو، قادر كرم، في ٢٠ نيسان من نفس العام.

* الأنفال الرابعة: في حدود سهل (الزاب الضغير) أي بمعنى منطقة كويه وطق طق وآغجلر وناوشوان، في ٣ مايس الى ٨ مايس، حيث بدأت الحملة بقصف قريتي عسكر و كوبتبة ومنطقة جمي ريزان بالاسلحة الكيمياوية.

* الأنفال الخامسة والسادسة والسابعة: محيط شقلاوة وراوندز في ١٥ مايس ولغاية ٢٦ آب.

*الأنفال الثامنة: المرحلة الأخيرة، منطقة بادينان، آميدي، آكري، زاخو، شيخان، دهوك، في ٢٥ آب ولغاية ٦ ايلول من نفس العام.

والحديث عن الأنفال هو حديث عن حملة قتل جماعي وابادة منظمة وفقاً لجميع المقاييس، هذا يعني ان الأنفال كانت الخطوة الأولى لابادة المجتمع الكوردستاني. وتدمير اكثر من ٥ الاف قرى في كوردستان، وستراتيجية حملات الأنفال كانت تدمير جميع القدرات الدفاعية التي يتمتع بها المجتمع الكوردستاني.

وجرائم الأنفال التي تسبب في استشهاد (١٨٢٠٠٠) الف انسان كوردي، بدأت بعمليات عسكرية، والمناطق التي نفذت فيها الجرائم انقسمت على ثمانية مراحل، المرحلة الأولى من الحملات بدأت في منطقة السليمانية ١٩٨٨/٢/٢٢، وكانت المرحلة النهائية لحملات الأنفال والمعروفة بخاتمة الأنفال في منطقة بادينان في ١٩٨٨/٩/٦، استخدمت في مراحل حملات الأنفال جميع انواع الأسلحة المحرمة دولياً وخاصة السلاح الكيمياوي من نوع الخردل والسيانيد وغاز الأعصاب والفسفور.

والأنفال ووفقاً للمقاييس الدولية للجرائم تدخل في اطار جرائم الابادة الجماعية (الجينوسايد)، وهذه الحقيقة تمت الاشارة اليها بوضوح في تقرير المنظمات الدولية لمراقبة حقوق الانسان، وتحرك ملف الأنفال في المحكمة الجنائية العراقية العليا، وفي يوم ٢٠٠٦/٨/٢١ القيت أول محاكمة عن الأنفال في بغداد، وقد اصدرت المحكمة قراراها الحاسم حول ملف الأنفال، وتم وفقاً لذلك تعريف جرائم الأنفال بجرائم الابادة الجماعية (الجينوسايد).

وجاء ضمن ملف الأنفال أسماء المئات من المتهمين كمنفذين رئيسيين لهذه الجرائم، لكن تم استجواب ومحاكمة المتهمين (صدام حسين رئيس جمهورية العراق، علي حسن المجيد أمين سر مكتب الشمال لحزب البعث، سلطان هاشم قائد الجيش، صابر عبد العزيز الدوري رئيس مؤسسة الاستخبارات العسكرية، حسين رشيد التكريتي نائب المسؤول عن تنفيذ حملات الأنفال، طاهر توفيق العاني محافظ نينوى، فرحان مطلق الجبوري مسؤول الاستخبارات العسكرية في شمالي العراق).

نبذة عن الجرائم التي اقترفها البعث ضد الكورد

١ – تهجير وابعاد الكورد الفيليين عن موطنهم الى خارج البلاد، وهذه العملية بدأت في منتصف السبعينيات من القرن الماضي واستمرت حتى نهاية الثمانينيات.

هذه الجريمة بدأت بسحب الجنسية العراقية عنهم، ولكي يسلبوا من حق العيش في العراق، وقد تم في هذه العملية تهجير الالاف من العوائل الفيلية في منطقة كرمسير كمندلي وقرلوس وقزانية وبدرة وجسان الى ايران، كما تم مسبقا عزل المئات من الشباب الفيليين وواجهوا مصيراً مهجولاً.

٢ – تغييب البارزانيين، مايقارب (٨٠٠٠) شخص كوردي من عشيرة بارزان، في حملة اعتقالات عشوائية بدأت في صبيحة يوم ١٩٨٣/٧/٣٠، حيث حاصرت القوات الامنية والجيش مجمع (قوشتبة) بالقرب من مدينة أربيل، المعتقلين كانت تتراوح اعمارهم مابين (١٢–٧٠) عاماً، والسبب الوحيد لاعتقالهم هو انهم كانوا من عشيرة بارزان، وتم نقل

المعتقلين الى جنوب العراق بحماية عسكرية، كانوا جميعهم من المدنيين العزل، وبعد هذه الحادثة جاء صدام حسين الى كوردستان ووصف البارزانيين بأنهم مجرمون، واعلن انهم نالوا جزائهم، وبعد سقوط نظام صدام حسين تم العثور على جزء من رفات هؤلاء الضحايا في الصحاري الجنوبية وتم اعادتها الى كوردستان ودفنها في منطقة بارزان.

٣ – استخدم الأسلحة الكيمياوية ضد سكان القرى في العام ١٩٨٧، في يوم ١٩٨٧/٤/١٥، قام البعث وعن طريق الطائرات الحربية بقصف منطقة (سركلو وبركلو) في سهل جافايتي بالأسلحة الكيمياوية، وفي اليوم التالي ١٩٨٧/٤/١٦ قام البعث بقصف قرى (باليسان، شيخ وسانان) في سهل باليسان، وفي هذا القصف استشهد اكثر من (٣٢٠) شخصاً مدنياً، وهذه الكارثة كانت من أخطر الجرائم، حيث كانت بداية استخدام النظام البعثي للأسلحة الكيمياوية لمواجهة الجماهير والمواطنين الذين يسكنون القرى، وهذه الجريمة أدت الى الحاق أضرار كبيرة ببيئة كوردستان الجملية بالاضافة الى الأضرار البشرية التي سببتها، حيث احترقت البساتين والأراضي الزراعية وانتشرت الأمراض القاتلة كضيق التنفس وشلل الدماغ والعديد من الأمراض الاخرى.

٤ – جرائم الأنفال: حملات الأنفال التي تسبب في ابادة (١٨٢٠٠٠) الف انسان كوردي، بدأت بعمليات عسكرية، والمناطق التي نفذت فيها الجرائم انقسمت على ثمانية مراحل، المرحلة الأولى من الحملات بدأت في منطقة السليمانية ١٩٨٨/٢/٢٢، وكانت المرحلة النهائية لحملات الأنفال والمعروفة بخاتمة الأنفال في منطقة بادينان في ١٩٨٨/٩/٦، استخدمت في مراحل حملات الأنفال جميع انواع الأسلحة المحرمة دولياً وخاصة السلاح الكيمياوي من نوع الخردل والسيانيد وغاز الأعصاب والفسفور.

٥ – قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية في ١٩٨٨/٣/١٦، حيث قام النظام البعثي بقصف مدينة حلبجة في منطقة شارزور بالأسلحة الكيمياوية عن طريق الطائرات الحربية، ووقع ضحية هذه الجريمة أكثر من ٥٠٠٠ الاف شخص من النساء والأطفال والشيوخ والشباب في عدة دقائق، واصيب الاف آخرين بجروح، ونفوق الاف من الحيوانات، وآثار الأسلحة الكيمياوية مازالت باقية لحد الآن على أرض وسكان هذه المدينة، كما تسبب هذا القصف بانتشار العديد من انواع الأمراض القاتلة منها، نسبة كبيرة من مرض العقم، الأمراض الجلدية، مرض العوق لدى الأطفال الرضع، ازدياد نسبة مرض السرطان، ضيق التنفس، ضيق الرئتين، الأمراض النفسية والعصبية.

٦ – تغيير أماكن السكن بالأراضي المحرمة، وفقاً لقرار النظم البعثي تم تغيير العديد من القرى الآهلة بالسكان في كوردستان الى اماكن محرمة، وفي بداية العام ١٩٧٥ تم تغيير المنطقة الحدودية بين العراق وايران على طول ٣٠ كم الى منطقة محرمة، وهذا كان جزءً من تهجير سكان القرى الى المدن الجنوبية في العراق والمجمعات القسرية. وهذه العملية استمرت، وفي العام ١٩٨٧–١٩٨٨، تم توسيع نطاق هذه العملية وتم اتخاذ القرار بتغيير جميع المناطق التي نفذت فيها حملات الأنفال الى مناطق محرمة، لكي يتم اعتبار أي شخص يتواجد في هذه المناطق بالمجرم والخارج على القانون ويقتل، وفقاً لهذا القرار تم تدمير أكثر من (٤٥٠٠) قرية في كوردستان، فقط في سنوات ١٩٨٧–١٩٨٨.

٧– تدمير واحراق الالاف من مناطق العبادة من المساجد والحجرات والكنائس، وتنفيذ هذه الحملة تزامن مع تدمير وأخلاء القرى، وتم خلالها احراق الالاف من النتاجات الدينية والأدبية المكتوبة والكتب المقدسة.

٨ – التغيير الديموغرافي للمناطق الكوردستانية في اطار عملية تعريب تلك المناطق، وهذا عن طريق اخراج وتهجير وابعاد المواطنين الأصلاء من هذه المناطق واسكان أناس آخرين في مكانهم، وهذه الحملة بدأت باصدار العديد من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، وخاصة في محافظة كركوك، والمناطق الكوردستانية الاخرى في حدود محافظات

نينوى وديالى وصلاح الدين وهذه العملية تبعتها عملية اخرى لتغيير الهوية القومية.

٩ – الاعتقال والاعدام والقتل الجماعي لجميع الأشخاص والمجموعات التي كانت لها وجهات نظر مختلفة عن معتقدات حزب البعث، وخلال هذه العملية الاجرامية جرى قتل الالاف من الأشخاص في سجون أبو غريب وقصر النهاية وسجن الموصل والسجون الاخرى، بعض منهم وفقاً لقرارات قضائية والبعض الآخر وفقاً لقرار ما يسمى بمحكمة الثورة.

وهذه الجرائم بصورة عامة وجريمة الأنفال بصورة خاصة كان لها تاثير كبير وصعب على حياة ومستقبل المجتمع الكوردستاني، صحيح أنها أصبحت تاريخاً من الناحية الزمنية، لكن تاثير وتداعيات هذه الجرائم مازال باقياً لحد الآن بصورة مباشرة على الفرد والمواطنين جميعاً، وقد ادت الى تدمير البنى التحتية للمجتمع بشكل تظهر تاثيرتها بشكل مباشر ليومنا هذه.

الاحكام الصادرة ضد المتهمين في قضية الانفال

اصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا الخاصة بجرائم الانفال، يوم الاحد ٢٠٠٧/٦/٢٤، احكاما بالاعدام والسجن المؤبد على خمسة متهمين في قضية الانفال.

١- الاعدام شنقا على المتهم علي حسن المجيد الملقب بعلي الكيمياوي إثر ادانته بارتكاب ابادة جماعية وجرائم ضد الانسانية في جرائم الانفال.

وقال القاضي محمد العريبي الخليفة الذي ترأس الجلسة: إن المحكمة ادانت المتهم علي حسن المجيد بتطبيق سياسة حزب البعث (المنحل) واهداف (المخلوع) صدام حسين في شمال العراق واصدار اوامر للجيش والقوات الامنية باستخدام الاسلحة الكيمياوية في هجوم واسع النطاق اسفر عن استشهاد الالاف من المواطنين الكورد.

٢- حكم الاعدام شنقا على المتهم سلطان هاشم أحمد الطائي وزير الدفاع.

٣- حكم الاعدام شنقا على المتهم حسين رشيد التكريتي معاون رئيس الاركان.

٤- حكم السجن مدى الحياة على المتهم صابر عبد العزيز الدوري مدير الاستخبارات العسكرية.

٥- حكم السجن مدى الحياة على المتهم فرحان مطلق الجبوري بتهمة المشاركة في التهيئة لجريمة الابادة الجماعية.

٦- واسقط القاضي التهم عن طاهر توفيق العاني المحافظ الاسبق لنينوى لانعدام الأدلة.

ومن الناحية القانونية تندرج هذه الجريمة ضمن الابادة الجماعية على شاكلة جميع الجرائم التي ارتكبت ضد الانسانية. حيث أقدمت الدولة العراقية بالالتزام بمبادئ واتفاقية منع جرائم الابادة الجماعية لسنة ١٩٤٨ وجميع الاتفاقيات التي تنص بمبادئ حقوق الانسان، وبالتالي تستوجب على الحكومة العراقية تعويض ضحايا الانفال.

وتقول ميراندا سيسونز، رئيسة برنامج العراق لدى المركز الدولي للعدالة الانتقالية، التي قامت برصد إجراءات المحاكمة «لقد كانت محاكمة الأنفال من بعض النواحي أفضل إدارةً من محاكمة الدجيل.

مواقف الرسمية المحلية والدولية من جرائم الانفال بعد سقوط النظام السابق

وفقا لأحكام المحكمة الجنائية العراقية العليا التي صدرت عام ٢٠٠٩ على بعض المسؤولين عن جرائم الابادة للجنس البشري والجرائم ضد الانسانية فانها اعتبرت ان ما حصل في قضية الانفال تدخل ضمن هذا الوصف القانوني، وان مجلس النواب العراقي اقر في نيسان من عام ٢٠٠٨ بان ما تعرض له الكورد في كارثة الانفال هي ابادة جماعية والى هذا ذهب ايضا مجلس رئاسة الجمهورية في العراق في القرار رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٨ الصادر يوم ١٠-٩-٢٠٠٨ الذي جاء فيه ما يلي: ((اعتبار ما تعرض له الشعب الكوردي في كوردستان العراق من مذابح وقتل جماعي هو ابادة جماعية بكل المقاييس)).

وحددت حكومة إقليم كوردستان يوم الـ ١٤ من شهر نيسان من كل عام يوماً سنوياً لاستذكار ضحايا عمليات الأنفال، وجاء ذلك عن طريق قرار برلمان كوردستان في ١٤-٤-٢٠٠٨ وفي قرار رئاسة اقليم كوردستان رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ الذي صادق على قرار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ وهو قرار اعلان الجرائم المرتكبة بحق الشعب الكوردي في العراق هي جرائم ابادة جماعية (جينوسايد) وجرائم ضد الانسانية وجرائم حرب وهو موقف صائب وموافق للقانون الوطني والدولي.

كما أقر البرلمان السويدي في يوم ٥ كانون الأول - ديسمبر من سنة ٢٠١٢ اعتبار ما حصل في كوردستان ضد الكورد من جرائم الانفال تدخل ضمن نطاق الابادة الجماعية للشعب الكوردي وهذا ما تقرر في البرلمان النرويجي ايضا، كما أقر البرلمان البريطاني بالاجماع في الاعتراف رسميا بان ما تعرض له شعب كوردستان العراق هو ابادة جماعية في جلسة خاصة عقدت يوم الخميس المصادف ٢٨/٢/٢٠١٢.

هيومن رايتس ووتش وتوثيق حملة الأنفال

في عام ١٩٩٢ بعد حرب الخليج، أرسلت هيومن رايتس ووتش فريقا من الباحثين إلى اقليم كوردستان. قام الفريق على مدى عدة أشهر بتحريات وتحقيقات شاملة. قابل أعضاء المنظمة حوالي ٣٥٠ شخصا ممن نجوا من حملة الأنفال ومن شهود الحملة وقاموا بتحليل للتربة في مناطق استخدمت فيها الأسلحة الكيماوية. ولأغراض الحفظ والتحليل، سلم لهيومن رايتس ووتش ١٨ طنا من الوثائق الأمنية العراقية التي استولت عليها قوات البيشمركة حينما غادرت قوات الأمن العراقية المنطقة. وعلى أساس البحث الميداني وتحليل الوثائق، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن الأنفال تشكل جريمة إبادة جماعية. وفي عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، حاولت هيومن رايتس ووتش إقناع عدة حكومات مهتمة بحقوق الإنسان برفع دعوى على الحكومة العراقية بموجب أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها أمام محكمة العدل الدولية.

PUKmedia

الاتحاد الوطني .. المدافع الحقيقي عن حقوق الكورد الفيليين

صدر قرار من مجلس الوزراء الاتحادي بمتابعة امور نقل سجلات الكورد الفيليين من خانة الاجانب الى سجل المواطنين العراقيين.وكشف نائب كوردي فيلي، ، عن بدء إجراءات حكومية بايعاز من رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني بنقل سجلات الكورد الفيليين في دوائر الجنسية من الأجانب الى العراقيين، مبيناً أن هذه الموافقة جاءت بعد تقديمه طلباً بهذا الشأن.

وقال النائب حسين مردان إنه "تم تقديم طلب إلى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني بتحويل سجل الكورد الفيليين من الأجانب إلى العراقيين، لأن نظام صدام حسين رقّن وجمّد قيودهم واعتبرهم مواطنين غير عراقيين وتبعية لإيران، وهذه المعلومة غير صحيحة فقد كانت حرباً سياسية ضدهم".

وبيّن أنه "بعد العام ٢٠٠٣ تم رفع الترقين والتجميد عن قيودهم واعطائهم الجنسية الا أنهم بقوا في سجل الاجانب، وفي الحقيقة هم عراقيون والكثير منهم يمتلكون الجنسية العثمانية".

وأضاف، مردان أنه "بعد تقديم الطلب أوعز رئيس مجلس الوزراء محمد السوداني الى وزير الداخلية بإجراء اللازم وتحويل سجل المكون الفيلي إلى العراقي".

وأظهرت وثيقة صادرة عن مكتب رئيس مجلس الوزراء بتاريخ (١٦/ ١/ ٢٠٢١) الايعاز لمكتب وزير الداخلية بتحويل سجل شريحة الكورد الفيليين من سجل الأجانب الى سجل العراقيين.

يذكر أن النظام السابق الذي رأسه صدام حسين ولنحو ثلاثة عقود ساق آلاف الشبان من الكورد الفيليين إلى مكان غير معلوم وما يزال مصيرهم مجهولا ويرجح بأنهم قضوا في المعتقلات أو دفنوا أحياء في مقابر جماعية.

وشرع نظام البعث في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن المنصرم بحملة كبيرة لتهجير الكورد الفيليين، وسحب الجنسية العراقية منهم ومصادرة ممتلكاتهم واموالهم المنقولة وغير المنقولة بحجة كونهم مواطنين إيرانيين.

كما تعرض الكورد الفيليون للتسفير والتهجير والاعتقال والقتل إبان حكم الرئيس الأسبق أحمد حسن البكر في عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، ومن بعده صدام حسين في ١٩٨٠ بحجة "التبعية الإيرانية"، لكن مؤرخين يرون أن التهجير جاء بسبب انتماءاتهم المذهبية والقومية.

ويقطن الكورد الفيلية وغالبيتهم مسلمون شيعة في المناطق الحدودية الشرقية الوسطى من العراق والجنوبية الغربية من إيران.

وأصدرت محكمة الجنايات العليا حكمها في العام ٢٠١٠ بشأن جرائم التهجير والتغييب ومصادرة حقوق الكورد الفيليين وعدها من جرائم الإبادة الجماعية.

وأصدرت الحكومة العراقية في الثامن من كانون الأول ٢٠١٠، قرارا تعهدت بموجبه بإزالة الآثار السيئة لاستهداف الكورد الفيليين فيما أعقبه قرار من مجلس النواب في الأول من آب من العام ٢٠١٠، عد بموجبه عملية التهجير والتغييب القسري للفيليين جريمة إبادة جماعية.

خطوة جيدة وتعيد الحق الاصحابه

الى ذلك السيدة رابحة حمد عضوة المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان هذه الخطوة جيدة ومهمة لاعادة الحق الى اصحابه.

واضافت: ان الكورد الفيليين هم مواطنون عراقيون وكان من المفروض اتخاذ هذا القرار منذ سقوط النظام البعثي البائد في العام ٢٠٠٣.

وتقول السيدة رابحة حمد: ان الكورد الفيليين تعرضوا الى جرائم ترحيل وتهجير ودفن بعضهم في مقابر جماعية وقام النظام البعثي البائد بمصادرة ممتلكاتهم.

واضافت: يجب علينا جميعا انصاف الكورد الفيليين لانهم مواطنين عراقيين ولايجوز ان تكون سجلاتهم ضمن سجلات المواطنين الاجانب.

الاتحاد الوطني هو المدافع الحقيقي عن حقوق الكورد الفيليين

واعلنت السيد رابحة حمد: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني هو المدافع الحقيقي عن حقوق الكورد الفيليين، حيث عمل فقيد الامة الرئيس مام جلال بكل جهد للدفاع عن حقوق الفيليين.

واضاف: ان الرئيس مام جلال تمكن من اعادة اغلب حقوق الكورد الفيليين عندما كان رئيساً للجمهورية وشكل مكتباً لمتابعة حقوق الكورد الفيليين والمكتب كان باشراف القيادي الراحل السيد عادل مراد.

وتابعت: ان الاتحاد الوطني تمكن من اعادة اغلب حقوق الكورد الفيليين وما تبقى هو قرار نقل سجلاتهم من قسم الاجانب الى قسم المواطنين العراقيين.

*صوت العراق-PUKmedia

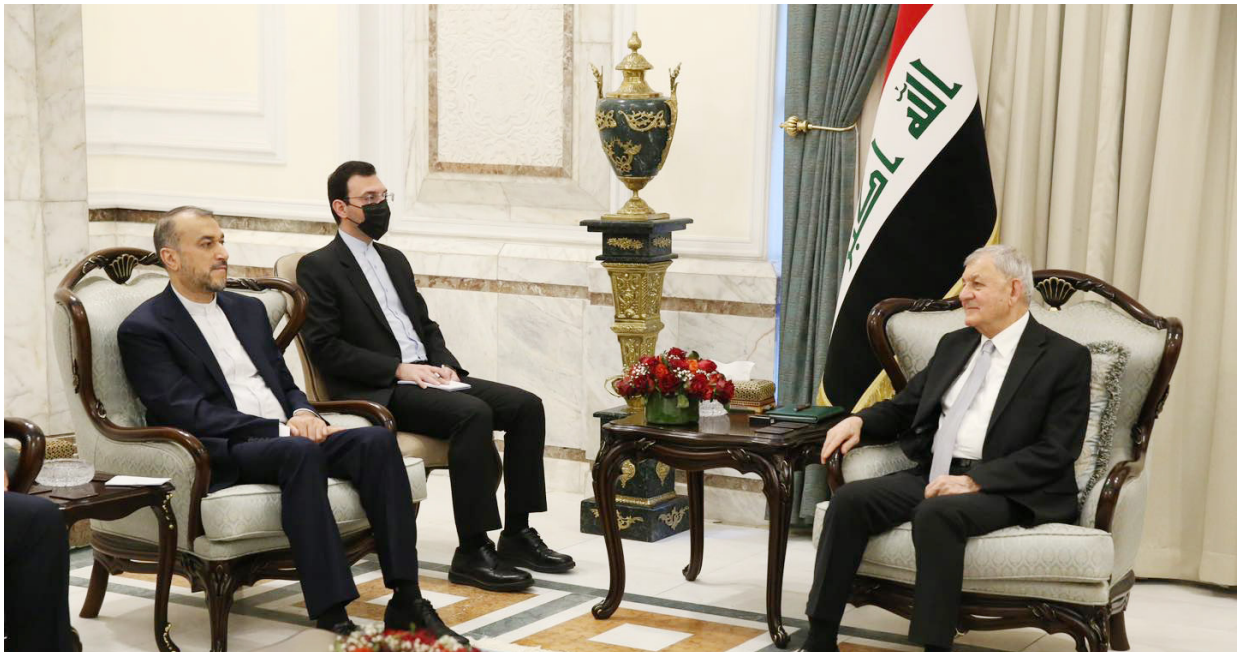

العراق وايران:أهمية تعزيز سبل التعاون وفق المصالح المشتركة

تلقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد دعوة رسمية من فخامة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لزيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

جاء ذلك، خلال استقبال فخامته، الأربعاء ٢٢ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير الخارجية الإيراني السيد حسين أمير عبداللهيان والوفد المرافق له، حيث وعد رئيس الجمهورية بتلبية الدعوة في أقرب فرصة ممكنة.

وأكد السيد الرئيس أن العراق وإيران بلدان جاران وتربطهما علاقات تاريخية وأواصر مشتركة حيث بإمكانهما أن يسهما في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتشجيع الركون إلى الحوار والتهدئة لحل الإشكاليات في القضايا الإقليمية والدولية، لافتا فخامته إلى أن ترسيخ الأمن يتطلب تعاون جميع دول المنطقة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة التنسيق والتشاور حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك وبما يخدم مصالح الشعبين العراقي والإيراني وسائر شعوب المنطقة، منوها إلى أهمية التواصل وتبادل وجهات النظر والأفكار بين مسؤولي البلدين لمواجهة تحديات الإرهاب والتطرف.

وأشاد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد بمواقف الجمهورية الإسلامية ووقوفها إلى جانب الشعب العراقي في مواجهة السياسات الدكتاتورية للنظام السابق ومساندة الكرد بعد تعرضهم لمجزرة حلبجة والأنفال وما تلاها في الحرب على تنظيمات داعش الإرهابية.

من جهته، أكد وزير الخارجية الإيراني موقف بلاده الداعم لجهود العراق في ترسيخ أمنه واستقراره، ورغبتها في تعزيز المشتركات بين البلدين وإدامة أواصر العلاقة التاريخية بين الشعبين الجارين وبما يخدم التعاون والتنسيق المشترك.

وأشار الوزير الإيراني أن من اهتمامات بلده مواجهة العواصف الرملية ومن المتوقع أن تقيم إيران مؤتمرا وزاريا الصيف المقبل لمناقشة سبل مواجهة العواصف الرملية.

التزام الحكومة الإيرانية بكل ما من شأنه أن يسهم في تقدم العراق

كما واستقبل رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الأربعاء، وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية حسين أمير عبد اللهيان والوفد المرافق له.وشهد اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، ومناقشة عدد من القضايا

الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على تعزيز آفاق التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية.وأكد السوداني خلال اللقاء حرص الحكومة العراقية على إدامة أفضل العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والرغبة في توطيد التعاون والشراكة على مختلف المجالات.

ونقل الوزير الإيراني تحيات رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد إبراهيم رئيسي إلى السيد رئيس مجلس الوزراء، وتأكيده على عمق العلاقات الأخوية بين البلدين الجارين، معرباً عن تطلع بلاده إلى عقد جولة جديدة من المباحثات للّجنة العليا المشتركة بين الجانبين، والتزام الحكومة الإيرانية بكل ما من شأنه أن يسهم في تقدم العراق وازدهاره.

**واستقبل رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، يوم الأربعاء، وزيرَ الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان والوفد المرافق له.

وذكر بيان لمكتب الحلبوسي، ان «اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، والتعاون في مختلف المجالات، فضلاً عن مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك».

وأشار الحلبوسي، خلال اللقاء، بحسب البيان، إلى «انفتاح العراق في علاقاته مع جواره ومحيطه الإقليمي والدولي، مؤكداً أهمية تعزيز سبل التعاون بين البلدين، وأن مجلس النواب يدعم جهود الحكومة بهذا الصدد».

واضاف البيان، ان «الوزير الإيراني نقل تحيات رئيس مجلس الشورى أحمد باقر قاليباف، كما بارك تشكيل الحكومة العراقية وإعادة انتخاب الحلبوسي رئيساً لمجلس النواب، مشيراً إلى عمق العلاقات والمشتركات بين البلدين الجارين، والتأكيد على دعم بلاده للعراق وكل ما يسهم في تحقيق تنميته واستقراره، كما أعرب عن تطلع بلاده إلى عقد جولة جديدة من المباحثات للجنة العليا المشتركة بين البلدين.

نرحب بالحوار في حسم الملف النووي والتوصل إلى صيغة قوية ومستدامة

هذا وبحث وزيرا الخارجية العراقي فؤاد حسين والإيراني حسين أمير عبداللهيان، الأربعاء، مجموعة من القضايا التي تهم البلدين بينها تأمين الحدود والربط السككي.

وقال حسين خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإيراني، «تطرقنا مع وزير الخارجية الإيراني إلى مجموعة من القضايا التي تهم البلدين، والوضع الأمني والحدودي جزءاً من المباحثات»، مبيناً، أن «الحكومة العراقية اتخذت مجموعة من الإجراءات لحماية الحدود مع إيران».

وأوضح، أن «الدستور العراقي يمنع استخدام الأراضي العراقية للهجوم على دول الجوار»، مشيراً إلى «التطرق للمستحقات الإيرانية المتعلقة بشراء الغاز، خاصة وان المستحقات الإيرانية كانت جزءاً من المباحثات في واشنطن».

واضاف، «هناك خطوات في ملف الربط السككي، وتم بحث القضايا الاقليمية والدولية ونتائج الزيارة إلى واشنطن المتعلقة بالجانب الإيراني»، منوها بأن «التوصل إلى تفاهمات بين إيران وأمريكا مهم للعراق».

كما واكد عبد اللهيان ان ايران ترحب بالطرق الدبلوماسية والحوار في حسم الملف النووي، لافتا الى اننا نتطلع الى التوصل الى اتفاق بصيغة قوية ومستقرة ونأمل في اتمام المحادثات التي بدأت في فيينا.

و قال امير عبداللهيان: نأمل في اتمام المحادثات التي بدأت في فيينا ومستعدون لاتخاذ خطوات بناءة على اساس المفاوضات السابقة ومراعاة خطوطنا الحمراء ولكن المسؤولين الأميركيين يطلقون تصريحات متناقضة.

واضاف الحكومة الإيرانية تبذل منذ شهور جهودا لإبرام اتفاق بصيغة قوية ومستقرة ، ونأمل في اتمام المحادثات التي بدأت في فيينا، لافتا الى انه إذا اختار الجانب الأمريكي مسارًا آخر، فنحن مستعدون لتنفيذ خطتنا البديلة.

وأضاف وزير الخارجية: في هذا الإطار سيزور مسؤولو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران، ونأمل أن يتوصل «رافائيل غروسي» الى اتفاق مع زملائنا في منظمة الذرية الإيرانية ويعالج القضية بعيدا عن الإثارة السياسية.

وأكد: ان إيران لم تسع قط لامتلاك أسلحة نووية وقنابل ذرية، وهناك فتوى لقائد الثورة الإمام الخامنئي تحرم فيه استخدام الاسلحة النووية.

ندعم عراقاً واحداً ومستقلاً وقوياً

وفي جانب اخر من تصريحاته قال أمير عبد اللهيان: اننا ندعم عراقاً واحداً ومستقلاً وقوياً وندعم قرار العراقيين في تقرير المصير ونرحب بقرار البرلمان العراقي بشأن خروج القوات الأجنبية من العراق.

واضاف : في ظل العلاقات الاستراتيجية بين إيران والعراق نحن شعب واحد في جغرافيتين مستقلتين، معربا عن شكره لجهود المسؤولين العراقيين في توسيع الحوار الاقليمي وتعزيزه وقال مستمرون في جهودنا لتطوير العلاقات مع العراق.واكد ان إيران داعمة لتعزيز أمن العراق وسيادته وفي مواجهته للارهابيين، لافتا الى ان بغداد اتخذت اجراءات مهمة لمنع استخدام أراضيها من قبل الارهابيين.

وقال وزير الخارجية الإيراني بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري والسياحي بين طهران وبغداد في مجال الترانزيت والسياحة الدينية ان استكمال خط سكة حديد البصرة - شملجة -كرمانشاه وخسروي- منظريه - بغداد على جدول اعمال الجانبين.

وأضاف: نؤكد على ضرورة العبور الداخلي لنقل البضائع بين المحافظات البلدين، ونرى ذلك ضروريًا تماشياً مع تطوير التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين.

وقال أمير عبد اللهيان: كما أن مختلف الشركات الإيرانية الكبيرة في مجال الخدمات الهندسية مستعدة لتعزيز التعاون من أجل تنفيذ مشاريع البنية التحتية في العراق.

الوساطة العراقية في العلاقات بين إيران والدول العربية

وبشأن الوساطة العراقية في العلاقات بين إيران والدول العربية قال: إننا نقدر جهود وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ومسؤولي الحكومة العراقية فيما يتعلق بالمحادثات بين إيران والسعودية في بغداد، كما نشكر جهود السلطات العراقية لتعزيز الحوار والتعاون بين مصر وايران.

وأضاف وزير الخارجية : نرحب بعودة العلاقات بين إيران والسعودية وإيران ومصر في إطار تعزيز التعاون مع دول المنطقة ونقدر جهود السيد فؤاد حسين في تقريب وجهات نظر كلا الجانبين.

واوضح ان تنفيذ اتفاقية الحدود وحسن الجوار بين العراق وايران المؤرخة في ١٣ حزيران ١٩٧٥ والبروتوكولات والاتفاقات الملحقة بها واعادة قناة الملاحة الرئيسية (التالوك) كان من محاور محادثاتنا اليوم مع الجانب العراقي في اللجنة المشتركة.

من جهة اخرى قال وزير الخارجية «حسين اميرعبداللهيان» ان استعادة العراق دوره الطبيعي والفاعل في المنطقة تبعث على ارتياح ايران مضيفا ان زيارته الى بغداد تهدف الى متابعة القضايا الثنائية واستمرار المشاورات مع بغداد فيما يخص القضايا الاقليمية والدولية الهامة.

واضاف اميرعبداللهيان الاربعاء عند وصوله الى بغداد: هناك مشاورات وثيقة بين طهران وكبار المسؤولين العراقيين بشأن القضايا الاقليمية والدولية المهمة و»نحن اليوم في بغداد لاكمال هذه المشاورات».

وتابع بالقول: ان الدور الاقليمي للعراق بات ابرز من اي وقت مضى وان هذه الزيارة تأتي بالتزامن مع اجتماع البرلمانات العربية في العراق مما يشير الى عودة العراق الى دورها الطبيعي.

ولفت اميرعبداللهيان الى ان عودة العراق الشقيق الى دوره الطبيعي في المنطقة تبعث على الارتياح نظرا لعلاقاتنا الممتازة مع بغداد وهناك قضايا متنوعة مدرجة على جدول اعمال هذه الزيارة.

ضرورة الارتقاء بالخدمات و توفير الحياة الكريمة للمواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٢ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، زعيم تيار السلفية في كردستان الشيخ عبد اللطيف أحمد مصطفى.

وأكد الرئيس خلال اللقاء، ضرورة تضافر الجهود للعمل والارتقاء بالخدمات الضرورية وبما يسهم في توفير الحياة الكريمة للمواطنين.من جهته، عبّر زعيم تيار السلفية عن تهانيه وتبريكاته لفخامة السيد الرئيس بمناسبة تسنمه مهام رئاسة الجمهورية، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهام عمله.

أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار في البلد

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٢ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد منظمة بدر.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار في البلد وضمان سلامة المواطنين، مشيرا إلى أهمية تضافر جهود جميع القوى السياسية والتعاون والتنسيق المشترك لمجابهة التحديات وحسم المشاكل والخلافات عن طريق الحوار والتلاقي لتوحيد الرؤى والمواقف.

وأشار السيد الرئيس إلى ضرورة دعم الحكومة في تطبيق برنامجها الوزاري الطموح الذي يرتكز على تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين والانطلاق في المشاريع الاستراتيجية والبنى التحتية الأساسية التي تساهم في الارتقاء بواقع جميع المحافظات، لافتا إلى ضرورة ترسيخ الصورة الحقيقية للبلد بعيداً عن بعض وسائل الإعلام السلبية التي تحاول رسم صورة نمطية غير واقعية عن الأوضاع الجديدة الآمنة في البلد.

وشدد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد على ضرورة دعم التعايش السلمي في البلد وحماية التنوع في جميع المحافظات، وحل المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وفق الدستور والقانون والعمل على إقرار قانون النفط والغاز الكفيل بحل هذه المسائل.

من جانبهم، ثمّن أعضاء الوفد طروحات فخامة رئيس الجمهورية، وضرورة تضافر جهود القوى السياسية من اجل حماية الامن والاستقرار في البلد وتحسين الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين، وأشاد الوفد بدور السيد الرئيس في تمثيل العراق في القمة العربية في الجزائر وباقي المؤتمرات الدولية، مشيرين الى ضرورة العمل لنجاح الحكومة وتوفير كل الإمكانيات لذلك.

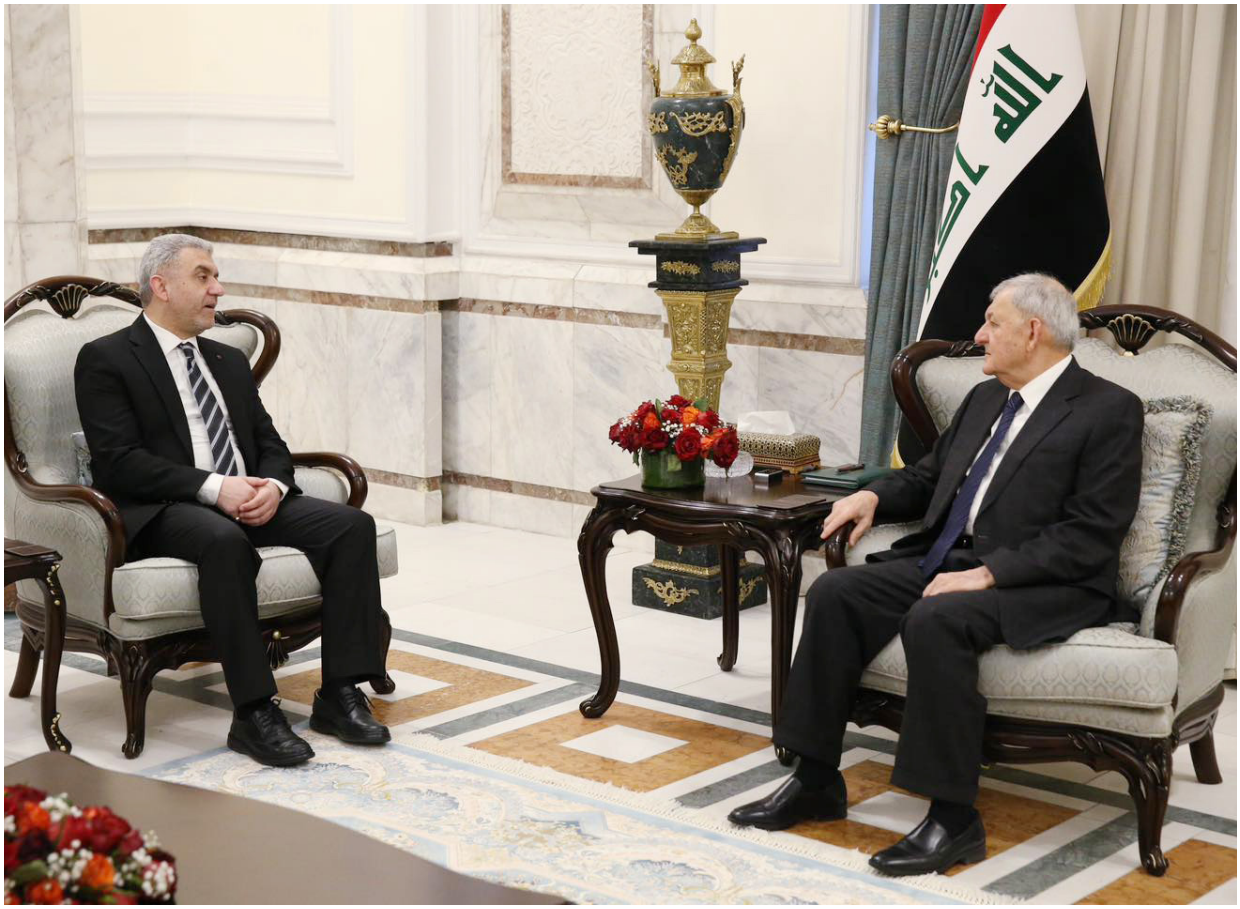

العراق كان ومازال مؤازرا مع قضايا لبنان المشروعة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢١ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير العمل اللبناني السيد مصطفى حسين بيرم والوفد المرافق له.

وتحدث فخامة الرئيس، أثناء اللقاء، عن عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين والتأكيد على ضرورة الإرتقاء بها لتشمل المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، حيث أوضح فخامته أن العراق يقف إلى جانب لبنان، معبراً عن الثقة بقدرة اللبنانيين على تجاوز المرحلة الراهنة.

وأكد السيد الرئيس أهمية توسيع آفاق التعاون بين العراق ولبنان من خلال تبادل الزيارات والخبرات سيما في مجالات العمل والحماية الاجتماعية والتدريب المهني لما يشكله هذا من أهمية في رفد أسواق العمل بذوي الاختصاص.

بدوره أكد الوزير بيرم أن العلاقة بين لبنان والعراق حكومة وشعباً هي علاقة تطورت بالتواصل وتأكدت بالظروف الصعبة، كما عبّر عن الأمل بتعزيزها لتيسير إجراءات العمل للبنانيين في العراق وللعراقيين في لبنان، ومشيراً إلى أن العراق كان ومازال مؤازراً ومسانداً ومتضامناً مع قضايا لبنان المشروعة، متمنياً دوام علاقات الأخوة والتعاون الثنائي.

تهريب النفط على طاولة المساءلة

شبهات الفساد والاتفاقات السياسية حالت دون تشريع قانون النفط

اعداد : محمد البغدادي : تشكل عقدة تهريب الثروة الوطنية (ملك الشعب كافة) النفط ، سبة سيئة سواء عبر منافذ غير رسمية او من خلال التصدير من طرف واحد خارج حدود مقررات شركة (سومو الوطنية الاتحادية) . ومازال الخلاف قائما حول قانون النفط والغاز والمفاوضات المكوكية بين بغداد وأربيل على اشدها برغم الدورات البرلمانية المتتالية والحكومات وآخرها حكومة محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء وفريقة الحكومي .

تتعالى الاصوات يوما بعد يوم حول ضرورة وضع حد للهدر في الثروة النفطية من خلال التشديد على المنافذ الرسمية وغير الرسمية من جانب الحكومة والقوى الماسكة في قواطع المسؤولية لمنع التهريب والعمل على فرض هيبة الدولة وعدم استثمار التصدير بحجج عدم التوافقات لغاية الآن .

في الاثناء كشف كاظم الطوكي عضو لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية ، اليوم الخميس، عن تشكيل ثلاث لجان تحقيقية في الملفات التي تخصها وخاصة ملف تهريب النفط في عهد رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي ، حسب قوله

وقال الطوكي في حديث تابعه المسرى ، إن "هناك ثلاث لجان تحقيقية نيابية وحكومية لتقصي الحقائق بشأن تهريب النفط ."

تابع الطوكي ، أن "لجنته اوعزت بتفعيل تلك اللجان بشأن تقصي الحقائق تهريب النفط الخام ومشتقاته بالإضافة إلى ملف شركة النقل البحرية العراقية وكذلك ملف جولات التراخيص".

بين في السياق ، أن " هناك جدية في التحقيق بملف تهريب النفط وكشف المتورطين"، مشددا على ضرورة " تفعيل

اللجان الفرعية المشكلة من قبل اللجنة لكي تمارس دورها الرقابي على الوزارات وتشكيلاتها المرتبطة بعمل اللجنة ".

يشار الى أن ، محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء أعلن في الثاني من نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢٢ عن "تفكيك أكبر شبكة لتهريب النفط في محافظة البصرة، في الوقت الذي كشف جهاز أمني عن تورط ضباط وموظفين كبار، ومديرين في شرطة الطاقة وعدد من المنتسبين في محافظة البصرة، ومصادرة ٤٩ خزاناً مع عجلات معدة للتهريب، وتم العثور على ٩٣ وكراً و٤٩٦ خزاناً مخالفاً للضوابط، فضلاً عن غلق ١١ محطة مخالفة للضوابط أيضاً. وقدرت الكميات المهربة بـ٧٥ مليون برميل شهرياً".

وبتقدير افتراضي أدنى لمردود مبيعات شبكة التهريب هذه، إذا ما قدرت قيمة البرميل الواحد بـ٥٠ دولاراً، فإن الإيرادات المحققة من بيع ٧٥ مليون برميل شهرياً تقارب الأربعة مليارات دولار.

وكان النائب محمد الشمري عن ائتلاف دولة القانون ، أكد سعي الإطار التنسيقي إلى تشكيل حكومة قوية وصارمة تسيطر على جميع مفاصل البلد.

وقال الشمري في تصريح تابعه / المسرى / ، إن " الحكومة المقبلة ستسيطر على النفط العراقي وتمنع تهريبه إلى مصادر مجهولة خارج العراق بأسعار مخفضة ".

يشار الى أن إقليم كوردستان قد أصدر في وقت سابق قراراً يفيد بأن الحكومة المركزية في بغداد لا تمتلك الحق في إلغاء قانون النفط والغاز في إقليم كوردستان، بعد قرار المحكمة الاتحادية العليا التي قضت بعدم دستورية النفط والغاز في إقليم كوردستان".

من جانبه أكد إحسان عبدالجبار إسماعيل وزير النفط السابق ، ، أن الحكومة ستتحرك لتنفيذ قرار المحكمة العليا الصادر مؤخرًا بإلغاء عقود النفط في إقليم كوردستان العراق.

وقال إسماعيل في تصريحات أدلى بها ، إن الصفقات التي أبرمها إقليم كوردستان العراق مع شركات النفط الدولية بعيدًا عن بغداد، غير قانونية وتصل إلى حد تهريب النفط.

وأضاف أن الحكومة ستتخذ إجراءات ضد ١٧ شركة نفطية بسبب تعاملاتها مع إقليم كوردستان، مشيرًا إلى أن الشركات العالمية الموقعة على صفقات مع الإقليم ستتلقى أولاً رسالة تحذيرية.

بين ، أن الوزارة لديها خطة للعمل أيضًا على حكم المحكمة التجارية، وستمنح الشركات الأجنبية خيار إلغاء عقودها أو مطالبة الحكومة العراقية بمنحها تنازلاً أو تحويلها من وزارة الموارد الطبيعية في كوردستان إلى الحكومة في بغداد.

وحذر إسماعيل من أنه في حالة عدم امتثال الشركات فإن الحكومة ستلجأ إلى القانون والبنوك، لتنفيذ القرارات.

الى ذلك قال عضو حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، شيرزاد عبد الصمد، إن الوفد الكردي الذي يفاوض في بغداد لا يمثل سوى الحزب الديمقراطي، فيما بين أن «شبهات الفساد والاتفاقات السياسية» عطلت إقرار قانون النفط والغاز.

وذكر عبد الصمد، في حديث لـ السومرية، أن «الوفد الكردي الذي يفاوض في بغداد، لا يمثل جميع الأحزاب الموجودة في إقليم كردستان بل يسيطر عليه الحزب الديمقراطي، أي أنه وفد حزبي».

وأضاف، أن «قانون النفط والغاز كان من المفترض أن يشرع في الدورات السابقة لكن شبهات الفساد والتحالفات والاتفاقات السياسية حالت دون تشريعه، ما أثر سلباً على سمعة الإقليم من جهة، وأصبح مشكلة رئيسية بين بغداد وأربيل ويؤثر بشكل مباشر على أي اتفاق بين الطرفين من جهة أخرى».

*المسرى

عادل الجبوري:

أكثر من ١٠٠ يوم على حكومة السوداني.. أي فرص للنجاح؟

لا يمكن القطع بإن النجاحات المتحققة لحكومة السوداني خلال المئة يوم الأولى، ستمتد إلى المرحلة أو المراحل المقبلة، بالقدر والوتيرة والزخم نفسه، إلا إذا حافظت العوامل المساعدة على تحقيق تلك النجاحات على زخمها وديمومتها

ربما لا تكفي فترة ١٠٠ يوم لتقييم عمل حكومة ما، تقييماً حقيقياً وتفصيلياً وموضوعياً، بل إنها يمكن أن تكون بمثابة مؤشر إجمالي عام يحدّد ويشخّص المسارات العامة لها، من حيث الإيجابيات والسلبيات المتبلورة.

وإذا كان هذا المعيار يصدق على الحكومات التي تتشكل وتعمل وتتحرك في بيئات سياسية واجتماعية وأمنية واقتصادية مستقرة، بعيداً عن الضغوطات الكبيرة

والاستحقاقات الكثيرة، والمشاكل العميقة. فإنه يكون أوجب بالنسبة للحكومات التي تتشكل وتعمل وتتحرك في ظل ظروف وأوضـاع استثنائية وحرجة وضاغطة، كالحكومة العراقية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني، التي انطلقت بعملها بعدما نالت ثقة البرلمان في السابع والعشرين من شهر تشرين الأول-أكتوبر الماضي.

ومعروف أن هذه الحكومة ولدت بعد مخاضات عسيرة وطويلة، تعود جذورها الأولى إلى بدايات عام ٢٠٢١، حينما انطلق الحراك السياسي العام لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة كجزء من عملية الإصـلاح وتصحيح الأخطاء ومعالجة السلبيات المتراكمة.

وما بين انطلاق ذلك الحراك وولادة حكومة السوداني، حفل المشهد العراقي بالكثير من الأحـداث والوقائع والتفاعلات، التي كادت أن تلقي بالعراق إلى الهاوية، لأن انتخابات العاشر من تشرين الأول-أكتوبر ٢٠٢١، بدلاً من أن توجد انفراجات للعقد والإشكاليات التي راحت تتشكّل وتتضخّم وتتسع خلال العام الثاني من حكومة رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي (٢٠١٨-٢٠٢٠)، والتي استقالت تحت وطأة ضغوطات الشارع، مروراً بحكومة مصطفى الكاظمي.

فإنها -أي الانتخابات-أفضت بسبب نتائجها ومخرجاتها الجدلية، وكمّ الملاحظات والمؤاخذات عليها، ناهيك عن الاستقطابات الحادة التي أفرزتها ارتباطاً بالنتائج، ولا سيما بين قوى المكوّن الشيعي، إلى مزيد من التعقيد والتأزيم، الذي وصل إلى تعطيل البرلمان بعد السيطرة على مبناه في داخل المنطقة الخضراء والاعتصام فيه من قبل اتباع التيار الصدري، ومن ثم تهديد السلطة التشريعية، وإبقاء حكومة تصريف الأعمال تتخبّط في مجمل أداءاتها وتراهن على بقاء الأزمة وتصاعد وتائرها لتبقى هي أطول فترة ممكنة، أو تحظى بولاية جديدة، حينما تصل كل الحلول والخيارات المطروحة من قبل فرقاء التيار الصدري والإطار التنسيقي إلى طريق مسدود.

ولأنّ المشهد السياسي العراقي حافل بالمفاجآت والأحداث الدراماتيكية، والتحوّلات والمتغيرات الكبرى، لم يكن غريباً على ضوء ذلك، أن ينسحب الطرف الذي حصل على أكبر عدد من مقاعد البرلمان، وهو التيار الصدري، ويترك زمام الأمور لغريمه الإطار التنسيقي، ولتؤول رئاسة الحكومة لمرشحه محمد شياع السوداني.

جاء السوداني للمنصب التنفيذي الأول ببرنامج حكومي شامل وناضج وفيه أولويات واضحة، تعكس إلى حد كبير مقتضيات الواقع ومتطلباته. في الوقت ذاته، جاء وهو معزز بثقل برلماني كبير، ودعم وإجماع سياسي واسع من قبل مختلف المكونات، فضلاً عن غياب وانكفاء المعارضة عن الميدانين السياسي والشعبي، وتأكيدها إعطاء فرصة للحكومة الجديدة لكي تثبت مـدى كفاءاتها وقدرتها وجديتها في تنفيذ البرنامج الحكومي الخاص بها، وبالتالي الإيفاء بالوعود والعهود التي قطعتها على نفسها.

> **لا تكفي فترة 100 يوم لتقييم عمل حكومة ما، تقييما حقيقيا وتفصيليا**

بعبارة أخرى كان رئيس الـوزراء العراقي الجديد وكابينته الوزارية في مواجهة جملة من التحديات الكبيرة والاستحقاقات الثقيلة، إلى جانب حزمة من عوامل الدعم والإسناد والتحفيز.

ومنذ البداية حدد السوداني، العارف بكل خبايا الأمور في منظومات الدولة ومفاصلها المختلفة، بحكم المناصب والمواقع التنفيذية والتشريعية التي تصدى لها وشغلها طيلة ثمانية عشر عاماً، حدد منذ البداية أولوياته المتمثلة بمحاربة الفساد، وتحسين الخدمات في مختلف المجالات والمستويات، والنهوض بالقطاعات الزراعية والصناعية المختلفة، وتهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية في أسرع وقت ممكن.

ولعل ما اختلف فيه السوداني عن رؤساء الحكومات الذين سبقوه في المنصب، نزوله الميداني المبكر والسريع إلى الشارع، ليس هو فحسب، بل حتى أغلب وزراء حكومته، واتخاذه خطوات وإجـراءات عملية لمعالجة السلبيات ومكامن القصور والتقصير في قطاعات الصحة والتربية والتعليم والرعاية الاجتماعية والإسكان والزراعة والصناعة والاستثمار، وفتحه لملفات الفساد في المستويات العليا، عبر تفعيل عمل هيئة النزاهة وإخراجها من قوالب الرتابة والروتين وبيروقراطية وفساد المؤسسات المختلفة.

ورغم أنه لا توجد استطلاعات أو استبيانات رأي معلنة حتى الآن توضح وتحدّد بالأرقام مستوى الأداء الحكومي خلال المئة يوم الأولى من عمر الحكومة، إلا أن مجمل المؤشرات والمعطيات تؤكد أن الأمـور تسير وتتحرّك بالاتجاهات الإيجابية الصحيحة، وهناك حالة رضـا وقـبـول وارتـيـاح ملموسة لـدى مختلف الأوسـاط والمحافل السياسية والنخبوية، وكذلك الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، ولا سيما المعدمة منها والفقيرة، إزاء مجمل ما قامت به الحكومة في غضون الفترة الزمنية القصيرة الماضية.

> **هذه الحكومة ولدت بعد مخاضات عسيرة وطويلة**

وذلك من قبيل التوجّه إلى المناطق المحرومة وإجراء عمليات المسح الميداني فيها لشمول أكبر عدد من أفرادها بشبكة الرعاية الاجتماعية، واستعادة مبالغ مالية كبيرة كانت قد تبدّدت ونهبت من جراء سوء الإدارة والفساد وغياب التخطيط وضعف الرقابة، وإحالة العديد من المتورطين، ومنهم أصحاب درجات خاصة، سابقاً أو حالياً، إلى القضاء، وتطوير وتحديث المؤسسات الصحية، وتنشيط قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، عبر تقديم التسهيلات والمحفزات للمزارعين والمستثمرين في هذين القطاعين، فضلاً عن الشروع بحملات واسعة لتطوير وإصلاح قطاع الطرق والمواصلات، وغيرها من الجوانب والمجالات.

إلى جانب ذلك كله، فإن الحراك السياسي والدبلوماسي على المحيط الإقليمي والفضاء الدولي، بدا محسوباً ومدروساً بعناية ومتساوقاً مع أولويات ومفردات البرنامج الحكومي، بعيداً عن الاستعراضات الإعلامية والتسويق السياسي السطحي، وقد تبدّى ذلك واضحاً في الزيارات التي قام بها السوداني لكل من الكويت والسعودية وإيران والأردن والإمارات وقطر وألمانيا وفرنسا.

وبما أن السوداني هو مرشح الإطار التنسيقي، فمن الطبيعي جداً أن يحرص الأخير على إنجاح مهمته، من خلال المتابعة والتنسيق والتواصل الـدوري، عبر الاحتمالات واللقاءات المستمرة بين قادة قوى الإطار والسوداني، والتي يراد منها الوقوف على كل التفاصيل والجزئيات، وتـقـيـيـم الـخـطـوات والإجـراءات المتخذة، والـعـمـل على تذليل المصاعب والمعوقات، وتـعـديـل الـمـسـارات الخاطئة.

ورغم وجود تباين في مواقف ورؤى قوى الإطار بشأن بعض تفاصيل أداء حكومة السوداني وقراراتها، إلا أن ذلك لم يمنع من الحفاظ على وحدة الموقف الكلي العام تجاهها. وكان ذلك معزّزاً بمواقف كردية وسنية داعمة ومساندة للحكومة، لم تعرقلها الخلافات والتقاطعات والصراعات الداخلية، التي ارتأى السوداني الدخول على خطها بهدوء من أجل احتوائها وتطويقها حتى لا تنعكس على المشهد العام للبلاد وتربكه، في الوقت الذي يتجه شيئاً فشيئاً إلى الاستقرار النسبي الجيد.

وثمة أمر مهم جداً، لا بدّ من الإشارة إليه هنا، ألا وهو أن هناك مؤشرات تذهب إلى أن المرجعية الدينية في النجف الأشرف، متمثلة بآية الله العظمى السيد علي السيستاني، التي عبرت في أوقات سابقة عن عدم رضاها

واستيائها من عموم الطبقة السياسية الحاكمة، لديها تقييم ورؤية وانطباعات أولية إيجابية حيال أداء السوداني وحكومته، وهي-بحسب أوساط سياسية مقرّبة من رئاسة الحكومة-أوصلت رسائل مفادها، ضرورة تقديم كل أشكال وأدوات الدعم للحكومة في إجراءاتها، وتشجيعها للاستمرار بذلك بوتيرة متصاعدة، وتجنب وضع المعوقات والعراقيل أمامها.

ويبدو أن الزيارة التي قام بها السيد محمد رضا السيستاني نجل المرجع علي السيستاني لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في مقر إقامته بمنطقة الحنانة في النجف الأشرف مطلع شهر شباط-فبراير الجاري، جاءت في سياق توفير الأجواء والظروف الداعمة لحكومة السوداني، إذ أن الصدر، كان قد ألمح إلى أنه سيمنح حكومة السوداني فرصة، قبل أن يبادر إلى التحرك واتخاذ أي خطوات تجاهها.

> **المشهد السياسي ا لعراقي حافل بالمفاجآت والأحداث الدراماتيكية**

وبالفعل فإن زعيم التيار الصدري، وإن لم يفصح عن تأييده لأداء حكومة السوداني، إلا أن هناك من يقول إنه مؤيّد وراض عنها بنسبة جيدة، وما يعزّز ذلك، أنه لم يبدِ أي دعم وتشجيع لدعوات التظاهر التي أطلقت قبل فترة وجيزة من قبل بعض الأطراف والجماعات.

ويرجح أن يكون من بين أهداف الزيارة غير المتوقّعة من قبل محمد رضا السيستاني للصدر، هو ضمان عدم حدوث أي تصعيد ضد الحكومة في هذه المرحلة، وترقّب ومراقبة مسيرة أدائها وانتظار المزيد من النتائج والمعطيات لكي يكون التقييم موضوعياً ومنصفاً، خصوصاً مع المؤشرات الإيجابية الأولية لها.

كذلك فإن التعاطي الإيجابي الخارجي-إقليمياً ودولياً-عزّز المواقف والتوجهات الإيجابية الداخلية، ومضافاً إلى تصريحات العديد من الساسة والمسؤولين الغربيين-وتحديداً الأوربيين-بشأن التعاون والتنسيق مع الحكومة العراقية الجديدة، فإن الرؤية الإيجابية والملاحظات الموضوعية للمبعوثة الأممية جينين بسخارت في إحاطتها الدورية الأخيرة عن الوضع العراقي، التي قدّمتها إلى مجلس الأمن الدولي مطلع الشهر الجاري، إذ أشادت بخطوات السوداني في مكافحة الفساد وإصلاح المؤسسات، وحذرت من مخاطر الانقسام السياسي في إقليم كردستان بشمال العراق. مثلت إشارة مهمة مقارنة بما كانت تتحدث به وتطرحه سابقاً.

بيد أنه في كل الأحوال، لا يمكن القطع بإن النجاحات المتحققة لحكومة السوداني خلال المئة يوم الأولى، ستمتد إلى المرحلة أو المراحل المقبلة، بالقدر والوتيرة والزخم نفسه، إلا إذا حافظت العوامل المساعدة على تحقيق تلك النجاحات على زخمها وديمومتها، وأكثر من ذلك، آليات وأدوات التعاطي مع ملفات محورية وحساسة ومهمة. وذلك من قبيل القضايا الخلافية مع إقليم كردستان، وملف الانتخابات-البرلمانية والمحلية-وملف تعديل الدستور، وملف الوجود الامريكي وهيمنة واشنطن على المفاصل الأساسية للدولة، كالأمن والمال والاقتصاد، ومدى الاستمرار في مكافحة الفساد وإخراج هذا الملف من دائرة المساومات والترضيات السياسية، وموضوعية ومهنية تقييم أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين بعد انتهاء المهلة المحددة، بعيداً عن قوالب المحاصصة ومحدداتها السلبية..

قد تتضح وتتجلى الأمور بالقدر الكافي نهاية هذا العام، ويتضح ويتجلى معها مصير الحكومة وفرص استمرارها ونطاق عمرها الزمني المتوقّع والمفترض.

*كاتب وصحافي عراقي
*الميادين.نت-كيهان العربي

د.إياد العنبر:

التنوّع الهويّاتي ومشكلة الأجندة السياسية في العراق

الذاكرةُ التاريخيةُ والهويّة أداةٌ مهمّة بيد النخب السياسية لِتعزيز سيطرتها وشرعيتها. يقول إريك دافيس، في كتابه مذكّرات دولة إنَّ لِلدولة أنْ تفرض حكمَها بنحوٍ أوسع إذا ما أقنعت الجماهير بالخضوع لرؤيتها حول المجتمع. ولذا قد يُعرَض سؤالٌ في هذا الصدد يستفهم عن كيفية إدارة النظام السياسي العراقيّ بعد ٢٠٠٣ لمسألة التنوّع والهويّة الوطنية؟

لعلَّ الفكرة الأهم التي تبرز عند الحديث عن موضوع التنوّع والتعددية في أيّ بلدٍ ومجتمع، تتبلور في الرأي القائل بأنَّ «التنوّع عامل قوّة في المجتمعات». فالتنوّع -بحسب الإعلان العالمَي لِلتنوّع الثقافي- «يشكّل قوّةً محرّكة لِلتنمية، ليس على مستوى النموّ الاقتصادي فحسب، بل أيضاً كوسيلة لعيش حياة فكرية وعاطفية وروحية أكثر اكتمالاً. ومن هنا يُعدّ التنوع الثقافيّ ميزة ضرورية لِلحَدّ من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة».

إذا كان التنوّع عامل قوّة ويشكّل قوّةً محرّكة لِلتنمية فلماذا لم نلمس مثل هذه النتائج في العراق بعد ٢٠٠٣ رغم تميّز مجتمعه بالتنوع؟

ثمّة آراء مختلفة حول إشكالية الهويّة في العراق، فهناك مَن يعدّها إشكالية بنيويّة ظهرت مع تأسيس الدَّولة العراقية، ويعدّها آخرون إشكاليّة مصطنعة ظهرت بعد الاحتلال الامريكي. إذا اتفقنا مع الاتجاه الأوّل فيجب

ثمة آراء مختلفة حول إشكالية الهوية في العراق

ألاّ نغفل ملامح الهويّة الاجتماعية لِمَن كان يقطن في العراق عشيّة تفكك الدولة العثمانية، لاسيّما إذا عرفنا أنَّ تفكك الدولة العثمانية –بحسب ما يقول برهان غليون– قد «فَجَّرَ إحدى أعظم أزمات الهويّة التي عرفها الوطنُ العربيّ في تاريخه كلّه وأكثرها حدّة وديمومة».

ولا ريب أنَّ المجتمع العراقيّ لم يكن بمنأى عن هذه الأزمة، فإنّه تشكّل منذ تأسيس الدولة العراقية في بداية القرن الماضي، والدولة العراقية هذه كانت نتاجاً للهيمنة الكولونيالية التي سادت في ذلك العهد، وأنّها نتاج تشكيل نخب سياسية غير منسجمة حاولت بناء العراق وتحديثه.

مرّت الهويّةُ العراقيّةُ بمراحل تاريخية عدّة ذكرها باحثون في موضوع الهوية والذاكرة العراقية، إذ عبّروا عن المرحلة الأولى بجيل السقوط: (عشية انهيار الدولة العثمانية والاحتلال البريطاني)، ومرحلة الحكم المَلَكي، ومرحلة الحكم الجمهوري، (الجمهورية الأولى ١٩٥٨–١٩٦٣)، والجمهورية الثانية (١٩٦٣–١٩٦٨)، والجمهورية الثالثة (١٩٦٨–١٩٧٩)، والجمهورية الرابعة (١٩٧٩–٢٠٠٣).

ورث النظامُ العراقيّ بعد ٢٠٠٣ معظم الأخطاء التي ارتكبتها الحكومات السابقة، أهمّها المحاصصة والطائفية، والمبالغة بالاعتقاد بأنَّ المجتمع العراقي يتكوّن من ثلاث مجموعات متجانسة، (الشيعة والسنة والكرد).

وهذه التراكمات تركت أثراً ملحوظاً على الذاكرة والهويّة وإدارة التنوّع على مستوى المكوّنات الاجتماعية الرئيسة والفرعيّة بعد ٢٠٠٣. فبعد أن كانت السلطةُ السياسية في الجمهورية الرابعة صانعة لِلهويّة لأغراض الحفاظ على السلطة، أضحت القوى السياسية بعد ٢٠٠٣ متصديّة لِعملية صناعة الهوية، فكلّ مُطّلع على مجمل الواقع الاجتماعي العراقي بإمكانه أن يشهد ظاهرة التدين الشعبي وأثرها على وعي فئة كبيرة مِن المواطنين في اتخاذ القرار واختيار الولاءات السياسية.

إنَّ القوى الدينية الشعبية التي تعاظم دَورُها في الحياة الاجتماعية والسياسية بعد ٢٠٠٣ باتت بحضورها المكثَّف تتحكّم بحياة بعض الأفراد وسلوكهم، حتّى أخذت قيم المجتمع المدنية بالتراجع، بعد إضعاف الطبقة الوسطى منذ بداية التسعينيات مع بداية ما سُميَّ بالحملة الإيمانية التي تبنّاها صدّام حسين. وقد اتسم جزءٌ كبير من الهوية العراقية بصفات بعد عام ٢٠٠٣ متأثرةً بخطاب أحزاب السلطة، لعلَّ أهمها «الطائفية»، إذ بات التفكير في الإطار الطائفيّ الضيّق سمة بارزة في بين فئات غير قليلة من العراقيين، و«محاصصة السلطة» إذ بدأت في فترة متقدّمة في تاريخ العراق المعاصر، ولكنّها ترسخت بعد ٢٠٠٣ حتّى أصبحت سمة بارزة في الأوساط السياسية والمؤسسات الحكومية؛ ومن ثمَّ «التطرف

> **صناعة الهوية بعد 2003 لم تقتصر على الأحزاب السياسية، بل العشيرة أيضاً**

الديني والانغلاق على الآخر»، وهي نتيجة بديهية لِلخطاب الطائفي الذي وظّفته الأحزاب السياسية.

ومن هنا وجدت التنظيمات الإرهابية بيئةً اجتماعية خصبة لِترويج التطرف والعنف ضدّ المكونات الأخرى. ولا يخفى أنَّ ضعف المنظومة التعليمية وتراجعها بسبب إخفاقات النظام السياسي كان له الدَور الأكبر في تراجع الوعي المجتمعي وصعود هويّة منغلقة على الآخر.

ويجب ألا ننسى أنّ صناعة الهوية بعد ٢٠٠٣ لم تقتصر على الأحزاب السياسية، بل العشيرة أيضاً أدّت دَوراً بارزاً في هذه العمليّة.

فبعد أن كان النظام السياسي قبل ٢٠٠٣ يعنى بإحياء القوانين والأعراف العشائرية، وأضفى على العشيرة دَوراً سلبياً في المجتمع، استمرّ النظام بعد ٢٠٠٣ بهذه الطريقة لأغراض سياسية أهمها الفوز في الانتخابات، وبات لِشيخ العشيرة سطوة على وعي الفرد، ومن ثمَّ اتسمت هوية فئة كبيرة من العراقيين بالانتماء العشائري، وأمسى مثل هؤلاء متأثرين بما يمليه عليهم شيخ العشيرة المرتبط بالسلطة المتهمة بالفساد والطائفية. وبهذا شكّلت علاقة التصادم والتخادم بين الدولة والمشايخ واحدة من أهم السمات السياسية للمجتمع العراقي.

الذاكرة التاريخية - كما أسلفنا- أداةٌ مهمّة بيد النخب السياسية لِتعزيز سيطرتها وشرعيتها، فلطالما كانت الأنظمةُ السياسية المتعاقبة في العراق تسعى إلى التحكم بهويّة الفرد، واتضح ذلك بصورة جليّة بعد ٢٠٠٣ على يد الأحزاب التي خلقت عقلاً جمعياً يتسم بالطائفية والعنف. وعلى الرغم من أن التنوّع عامل قوّة نافعة لِلتنمية، فلم نلمس مثل هذه النتائج في العراق بعد ٢٠٠٣ رغم تميّز مجتمعه بالتنوع.

ذلك أن الأطراف الفاعلة في صناعة الهوية والذاكرة عملت على تقويض هذا الــدَور. فالخطاب الطائفيّ جعل غالبية العراقيّين -بحسب التجربة المعاشة لدى الكاتب- بلا هويةٍ سياسيّة، لاسيما في محافظات «الوسط والجنوب»، التي تندد بِكلّ مآلاتِ السلطة التي قادتها قوى سياسية دينية.

إنَّ الطائفيةَ -بوصفها سمة بارزة في الذاكرة والهويّة الراهنة- لا تسمح لِلتنوّع أن يؤدّي دَورَه الإيجابيّ. أمّا الحلول فهي موجودة في جُعبة الأحزاب العراقيّة، فإنّها اليوم بما تملكه من رصيد جماهيري ومن حصّة كبيرة في السلطة تستطيع إحياء مشروع بناء الهوية الوطنية الذي تبنّاه النظام الملكيّ فيما لو توفرت الإرادة الصادقة، وذلك من خلال إصلاح سلوكها وتجاوز الرؤى المؤدلَجة. لأنَّ الطائفيةَ التي أمست علامةً بارزةً في الذاكرة العراقية ليست نتيجة تعددية المجتمع، بل هي نتيجة تدخل السلطة سلباً في إدارة الجماهير لِصالح منافعها.

*الحرة/شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن).

سنجار: لا يمكن للسلطات التخلص من المسؤولية بقولها ‹ إنه القدر›

قال الرئيس المشترك العام لحزب الشعوب الديمقراطي، مدحت سنجار، الذي زار منكوبي الزلزال في سمسور: «ان المسؤول الرئيسي والمرتكب عن هذا الدمار هي السلطة، ولا يمكن للسلطة التخلص من المسؤولية بقولها ‹ إنه القدر›.

توجه الرئيس المشترك العام لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، مدحت سنجار، إلى سمسور بعد مرعش، وزار منكوبي الزلزال هناك، حيث زار سنجار في البداية مركز منسقية الأزمات في سمسور وتلقى

معلومات حول الاعمال، ثم توجه لزيارة منكوبي الزلزال، وأخبر منكوبي الزلزال سنجار بما حدث لهم، وقال مواطن له: «عندما نراكم نشعر بسعادة كبيرة، ونحن هنا لوحدنا منذ اليوم الأول، ولا أحد يرانا، نحن نكفي لذلك»، كما قال سنجار: «لا أحد يحتاج لرؤيتنا، سنفعل ذلك بأنفسنا».

تلقى سنجار، الذي ذهب إلى الخيام التي أقامها المتطوعون، معلومات من البرلماني عن حزب الشعوب الديمقراطي في مرسين، رضوان توران، وأوضح توران أن ١٧ شاحنة محملة بالخيام أرسلت من جنوب كردستان، لم توزع بعد على منكوبي الزلزال ويجري إيقافها في حرم الجامعة، وقال: «هناك آلات العمل، لكن الكثير منها لم تستخدم، وتم إيقاف الخيام والآلات على هذا النحو، فلا هم يوزعونها ولا يعطوننا لنوزعها ».

ثم التقى سنجار بالعوائل في الخيام وتجاذب أطراف الحديث مع الأطفال هناك، وقال إن هناك دماراً هائلاً، واحتياجات الشعب لا تُلبى ولا تُحل المشاكل، وأشار إلى أن الدعم أنقذ حياة الشعب، وقال: «ان المشكلة الرئيسية في سمسور هي الخيام، حيث قيل لنا أن هناك حاجة كبيرة للخيام، وكثير من أبناء شعبنا أصبحوا بلا مأوى، ووصلت المدينة بشكل عام إلى مستوى لا يستطيع الشعب العيش فيها، وتم تقدير عدد المباني المدمرة بـ ٢٠٠٠، ولكن عندما نحصر المباني المتضررة في هذا العدد، يكاد يقال إنها تشمل المدينة بأكملها ».

وأشار سنجار: «لا توجد خطوة جادة من قبل الدولة أو الحكومة لتغطية الجروح، والشعب هو الذي يلبي احتياجاته بالدعم، ويغطي جراحه بالدعم، ويجب أن يبحث الشعب عن حجم هذه الكارثة في السياسة وطريقة إدارة السلطة، هناك سياسة بناء تقوم على مبادئ الإيجار والظلم ومنذ سنوات ونحن نقول كيف أن العفو عن البناء سيفتح الطريق للتدمير، ، وتم إصدار ٩ قرارات عفو عن البناء خلال حكم حزب العدالة والتنمية، واستفاد ٣ ملايين مبنى من هذا العفو، وهذا يعني أنهم أعدوا أساساً قانونياً للجريمة ».

«يجب المطالبة بالحساب»

وأشار سنجار، إلى أنه من واجب الجميع محاسبة المسؤولين، وقال: «يأتي هذا بمعني تمهيد الطريق أمام الكارثة، وان الكارثة ليست الزلزال، حيث ان المسؤول الرئيسي ومرتكب هذا الدمار هي الحكومة، إن الكارثة موجودة في السياسة، لذلك، لا يمكنهم أن يخلصوا أنفسهم بكلمات مثل القدر ».

وشدد سنجار، بضرورة محاسبة المسؤولين.

أحمد ترك: السلطة سببت خسائر أكثر من التي سبَّبَها الزلزال

من جهته قال السياسي الكردي "أحمد تُرك" الذي شارك في أعمال الاغاثة في سمسور: في الكارثة التي فقد فيها شعبنا عشرات الآلاف من الأشخاص حياتهم في سمسور وحدها، وللأسف، حاكم هذا المكان ليس على علم بالشعب، كما إن والي سمسور ليس على علم بالكارثة.

وتابع: عندما جئنا إلى هنا، لم يكن أحد مهتماً بهذه الأنقاض، كما لم تُبذل أي محاولة لإنقاذ الأشخاص

تحت الأنقاض، لسنا وحدنا من رأى هذه الحقيقة، بل جاء الناس من جميع أنحاء تركيا إلى هنا، وحاول الشعب فعل شيء ما، حاولت منظمات المجتمع المدني وأحزابنا اليسارية وحزب الشعوب الديمقراطي على وجه الخصوص الوصول إلى كل مكان منذ اليوم الأول، لكن الدولة حاولت عرقلت هذه الأعمال.

وأضاف: كما تعلمون، استولوا على المكان الذي كان رفاقنا يجمعون فيه المساعدات في بازارجك، وعينوا هناك وكيلاً، واليوم، يتسببون في صعوبات لرفاقنا هنا، ونريد أن نصل إلى القرى، لكن يتم الاستلاء على المساعدات التي تأتي هنا، نحن هنا نواجه مثل هذا الوضع، لكننا نعرف حجم الكارثة، حيث ان الكارثة التي سببتها الحكومة أكبر من هذا الزلزال، وان الحكومة لم تفعل شيئاً لأيام، لأنهم كانوا ينتظرون أوامر السلطة، وأوقفت العديد من المؤسسات عملها، ولم يتم القيام بأي عمل عندما كان الناس تحت الأنقاض، ومهما فعلوا، نحن حاولنا ليلاً ونهاراً للوصول إلى شعبنا، واليوم، يبذل حزبنا جهداً كبيراً ليس فقط في سمسور، ولكن في بازارجك ومرعش وألبستان وهاتاي وديلوك جنباً إلى جنب مع المنظمات المدنية ايضاً.

الدولة التركية تسعى لتهجير الكرد العلويين من مرعش

الى ذلك تسعى الدولة التركية من خلال تبرير الزلزال لتهجير الكرد العلويين إلى المدن التركية الكبرى (المتروبولات) وفرض الإسلام التركي السني هناك، تريد الحكومة إبعاد الكرد وخاصة الكرد العلويين عن بعضهم البعض.

أوضح الرئيس المشترك لاتحاد العلويين الديمقراطيين، دمير جليك، بأن هنالك محاولات رامية لإرسال الكرد العلويين المتواجدين في مرعش نحو مدن غرب تركيا، بعد وقوع الزلزال بمركز مدينة مرعش، وقال «تسعى الدولة من خلال تبرير الزلزال لنفي الكرد العلويين نحو المدن الكبرى وفرض الإسلام التركي-السني عليهم، وتريد الحكومة ابعاد الكرد، بالأخص الكرد العلويين عن بعضهم البعض، وتفكيك التكاتف بينهم وإنهاء ثقافة التعاون».

فقد عشرات الآلاف من الأشخاص لحياتهم ، ودُمرت آلاف المباني، وبينما لا تقوم الدولة بالتدخل، تحاول أيضاً في الوقت ذاته إعلان حالة الطوارئ وعرقلة المساعدات التي يتم تقديمها من قِبل المؤسسات الاجتماعية، كما أن حكومة حزب العدالة والتنمية تستفيد من الدمار الذي لحق بناحيتي بازارجخ وألبستان، اللتان كانتا الأكثر تأثراً بالزلزال، وقد قيّم الرئيس المشترك لاتحاد العلويين الديمقراطيين، دمير جليك، لوكالة فرات للأنباء(ANF)، التطورات الحاصلة بعد وقوع الزلزال.

أوضح الرئيس المشترك لاتحاد العلويين الديمقراطيين، دمير جليك، بأنه بعد وقوع الزلزال الذي ضرب منطقتي بازارجخ وألبستان، كان تدخل ومساعدة الدولة ضعيفة، وقال بهذا الصدد: «كما هو معروف، لقد كان مركز زلزال ٦ شباط في منطقة بازارجخ في الساعة ٠٤/١٧ فجراً، وكان مركز الزلزال الذي وقع في الساعة ١٣:٠٠ ظهراً هو منطقة ألبستان، حيث يعيش غالبية العلويين في كلا المنطقتين، فعلى الرغم من الدمار الهائل نتيجة هذان الزلزالان بقوة ٧/٧ درجة على مقياس ريختر، إلا أن الدولة ومؤسساتها لم تصل إلى موقع الزلزال في الأربعين ساعة الأولى، وبعد مرور أربعين ساعة من وقوع الزلزال، شوهد معظمهم في مرعش وديلوك

وبدرجة أقل في هاتاي، وعلى الرغم من وقوع الزلزال في بازارجخ وألبستان، والدمار الكبير الحاصل في مركز الزلزال، إلا أن الدولة تمكنت من الوصول إليه في اليوم الثالث، حيث إن أيديولوجية الدولة التركية القائمة على العنصرية والتطرف الديني والتمييز الجنسي هي ضد الكرد والعلويين والديمقراطية، إنها تقوم على الأحادية والإنكار وارتكاب المجازر، لهذا السبب، وصلت الدولة في اليوم الرابع إلى مركز مدينة سمسور وقراها، ولم تتعامل مع الوضع بشكل جدي، حيث لم تتعامل الدولة التركية مع الكارثة بطريقة إنسانية ووجدانية وأخلاقية، وقامت بالتعامل مع الناس في المدن والبلدات والقرى من خلال الهوية العرقية والاصطفافات السياسية ومعتقداتها، وتعامل مع القتلى والمصابين تحت الأنقاض بغض النظر عما إذا كانوا من ناخبيه أو لا بطريقة لا وجدانية، حيث تتصرف إدارة الكوارث والطوارئ مع هذه الذهنية القذرة والوحشية واللاإنسانية للحكومة، وتتصرف وفقاً للأوامر التي تتلقاها، ولم تتواجد الدولة ومؤسساتها في الميادين خلال اليومين الأولين، وحاولت عرقلة تضامن ومساعدة شعبنا والاستيلاء على المساعدات التي قُدمت.

كما قامت بإزالة الملصقات واللافتات على الشاحنات التي كانت تحمل المساعدات التي أرسلها المواطنون والبلديات، وعلقت عليها أسماء وشعارات المحافظين والمؤسسات الرسمية، وكالعادة ، فضلوا من بين الضحايا المقربين منهم ، ففي البداية، تقرب منهم وحاولت خلق تفاهم من خلالهم، كما أن وسائل الإعلام الموالية، التي تعمل بذهنية الدولة العنصرية، أخذت على عاتقها وظيفة تسليط الضوء على مرعش وهاتاي أكثر من غيرها، وحاولت الدولة عرقلة تعاون ومساعدة المنظمات الديمقراطية الجماهيرية والمنظمات المدنية التي تفي بواجباتها ومسؤولياتها».

الدولة تريد تفكيك التضامن بين أبناء شعبنا

ولفت جليك الانتباه إلى الادعاء بأن أبناء شعبنا الكردي والعلوي في مناطق الزلزال يتم إرسالهم إلى مدن غرب تركيا، وقال بهذا الخصوص: «يجب أن نركز على هذه المسألة، لأن هذه الذهنية مستمرة منذ عام ١٩٢٥ عبر خطة إصلاح الشرق، وكان كل حزب وصل إلى السلطة تعامل على هذا النحو مع المجتمع، ووفقاً لهذه الخطة، تم إجبار الكرد على الهجرة القسرية، وتم توطين الشعوب الأعجمية والآذرية و المنحدرين من القوقاز في القرى والمدن الكردية، ففي مجزرة مرعش عام ١٩٧٨، أجبروا مئات الآلاف من الكرد العلويين على الهجرة، ومع وقوع الزلزال، تسعى الدولة لإبعاد الكرد العلويين من أراضيهم مرة أخرى، وإرسال شعبنا إلى المدن الكبرى، وفرض الإسلام التركي السني عليهم، حيث تريد الحكومة إبعاد الكرد عن بعضهم البعض وبالأخص الكرد العلويين، وتفكيك الوحدة بينهم».

وذكر جليك بأن هنالك غاية سياسية من إعلان حالة الطوارئ بسبب وقوع الزلزال، وقال: «لقد أرادت الدولة عبر إعلان الحالة العسكرية وأمن الدولة وحالة الطوارئ دائماً منذ مجزرة كوجكري في عام ١٩٢٠، وضع كردستان تحت سيطرتها، والآن في الوقت الراهن، يريدون أولاً وقبل كل شيء، تنفيذ عملياتهم السياسية التي يديرونها منذ عام ٢٠١٦ وترك المجتمع بلا تنظيم، وباختصار، إن الخطوات التي اتخذتها الدولة والقرارات المتخذة لحل شكاوى الضحايا، هي أمر ولضمان حياة ومصالح الدولة والسلطة الحاكمة».

ديفيد فيليبس:

الزلزال قد يساهم في تسهيل العلاقات بين تركيا والكرد

أشار الدبلوماسي الأمريكي السابق (دافيد فيليبس) في مقالة له إلى أن الزلزال الذي حصل في تركيا وسوريا والذي تسبب في دمار رهيب ومعاناة كبيرة بين الكرد الذين يشكلون الأغلبية في المناطق المتضررة من الزلزال, قد يصبح فرصة لصنع السلام بين تركيا والكرد, موضحاً أن الوساطة الأمريكية يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في بدء مرحلة جديدة من العلاقات التركية الكردية، والانتقال من الصراع المسلح إلى بناء السلام.

واستشهد فيليبس بالنزاع الإقليمي الذي نشأ بين تركيا واليونان على جزر صغيرة في شرق بحر إيجه عام ١٩٩٦, وذلك بعد أن جنحت سفينة شحن تركية في جزيرة إيميا، وقال:

نشأ نزاع بين البلدين على الجزر الصغيرة التي جزء من اليونان وعلى بعد أميال قليلة فقط من الساحل التركي, فقام كلا البلدان بنشر قوات العمليات البحرية والخاصة, وعلى الرغم من أن الدبلوماسية الأمريكية ساعدت في نزع فتيل الأزمة، إلا أن الصراع أدى إلى تصعيد التوترات, ولكن بعد بضع سنوات وفي ١٧ آب ١٩٩٩ ، هز زلزال بقوة ٧٫٦ درجة على مقياس ريختر جنوب شرق تركيا، مما أسفر عن مقتل ١٧ ألف شخص, وإثر ذلك هرعت اليونان ودول أخرى إلى إرسال الإمدادات والمساعدات لتركيا, وبعد أربعة أسابيع فقط

هز زلزال أثينا واستجابت تركيا بالمساعدة.

وأضاف فيليبس:وفي تلك الفترة بدأت دبلوماسية الزلازل بقيادة (جورج باباندريو) الذي كان وزير خارجية اليونان في ذلك الوقت، ونظيره التركي (إسماعيل جيم), ففي أعقاب تلك الزلازل تفاوضت تركيا واليونان على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية حول القضايا البحرية وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب, وأدت دبلوماسية الزلازل هذه إلى نزع فتيل التوترات، ومثلت مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين, ولعبت الولايات المتحدة أيضاً دوراً حاسماً في دفع البلدين إلى الأمام من خلال تحديد تدابير بناء الثقة وتشجيعهما على المضي قدماً.

وأشار فيليبس إلى أن زلزال تركيا الذي أثر بشكل مباشر على المجتمعات ذات الأغلبية الكردية يشكل فرصةً مماثلة للدبلوماسية, وأنه بمثابة جرس إنذار حول أهمية تحسين العلاقات بين تركيا والكرد

> **الزلزال بمثابة جرس إنذار حول أهمية تحسين العلاقات بين تركيا والكرد**

وقال فيليبس أيضاً:أردوغان يؤمن بالحل العسكري للمسألة الكردية, وبالإضافة إلى المعاملة الوحشية للكرد في جنوب شرق تركيا، فهو يرسل القوات التركية عبر الحدود لملاحقة الكرد في سوريا, مما أدى إلى عسكرة المجتمع التركي ، واستقطاب الأتراك, كما قوض العلاقات الأمريكية التركية لأن الكرد في سوريا هم الحليف الأساسي لأمريكا في تحالف متعدد الجنسيات لهزيمة داعش, ولكن الزلزال هذا الذي حصل يوفر لأردوغان فرصة لإعادة تصور علاقات تركيا مع الكرد في تركيا وسوريا, ومن شأن مبادرة سلام جديدة أن تزيد من شعبية أردوغان خلال الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية في تركيا المقررة في شهر أيار, ولكن من غير المحتمل أن يعكس أردوغان مساره فجأة ويظهر التوافق إلا إذا ساعدت إدارة بايدن في التوسط لإنهاء حرب تركيا على الكرد, ومن أجل ذلك يجب على الولايات المتحدة تعيين مبعوث خاص لإعادة إعمار تركيا وبناء السلام الإقليمي, ويجب أن تعمل مع أوروبا الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية لعقد مؤتمر للمانحين لدعم التكاليف المادية لإعادة الإعمار من الدمار الذي خلفه الزلزال في تركيا, وأيضاً يجب أن توضح هذه المبادرة أيضاً أن الأموال الممنوحة مشروطة بمناقشات حقيقية بين الحكومة التركية والممثلين المنتخبين الكرد في تركيا، الذين يقبع العديد منهم في السجن بتهم إرهابية وهمية, ويجب أن تشمل المناقشة أيضاً الكرد في سوريا.

واختتم فيليبس مقالته بالقول:مقعد تركيا على الطاولة الدولية كقوة ديمقراطية واقتصادية مقيدٌ بسبب صراعها مع الكرد وقمعهم, لذلك يمكن للولايات المتحدة أن تساهم في تقدم تركيا من خلال ممارسة نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي لبناء السلام في أعقاب الكارثة الطبيعية التي حدثت هذا الأسبوع, كما أنه يمثل فرصة تاريخية لتركيا لتغيير مسارها.

*الترجمة والتحرير:PYD

فاطمة الصمادي:

أمام إيران «العاصية»: العصا الغربية تزداد غلاظة وتغيب الجزرة

*مركز الجزيرة للدراسات

تعرف الدول الغربية، وهي تحاول أن تصنع من رضا بهلوي «شخصية أيقونية»، أن مشهد عودة الخميني إلى طهران حدث تاريخي لن يتكرر مع بهلوي أو غيره من شخصيات ما يُسمى بـ«المعارضة الإيرانية في الخارج».

ولذلك، فإن السؤال المنطقي الذي يجب أن يُطرح: ما الذي يجعل الدول الغربية تستثمر في معارضة تعرف أنها غير قادرة على إحداث التغيير؟

وهل بناء الصورة لهذه الشخصية أو تلك يعيد إلى الأذهان ما حدث في العراق وأفغانستان؟

والجواب أن هذا «الاستثمار» هو جزء صغير من الصورة الأكبر والتي تقول بشكل واضح إن الغرب بتحالف واضح بين أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وكذلك مع أطراف إقليمية يتحرك ضمن إستراتيجية معدة بعناية لـ«البطش» بالجمهورية الإسلامية التي يرون أنها ذهبت بعيدًا في تحديها للسياسة الغربية ودخلت طرفًا في المعركة الدائرة مع روسيا من باب المسيرات وهو الباب الأخطر والأكثر حساسية، وهو الباب ذاته الذي فتح شهية الغرب ليتحرك بشراسة ضد البرنامج الصاروخي الإيراني واضعًا قضية الملف النووي في خانة الفشل وساعيًا لإعادتها إلى أروقة مجلس الأمن الدولي.

في الإعلام والسياسة: حرب غير معلنة

قد يكون الملف النووي قد تراجع من قائمة أولويات الولايات المتحدة الامريكية، ولكن إيران ليست كذلك، والمفاصل العديدة التي ترتكز عليها الإستراتيجية الغربية تجاه إيران قد لا تصل حد إسقاط النظام لكنها بالتأكيد تدفع بشدة لتعميق أزمته السياسية والاقتصادية والأمنية، وعزل النظام وإحراجه داخليًا وخارجيًا، ولا يبدو سيناريو الفوضى بعيدًا عن هذا المنظور. وإذ تبدو هذه الإستراتيجية مرغوبة ومطلوبة من قبل إسرائيل ودول إقليمية أخرى إلا أنها لعبة خطرة قد يكون لها ارتدادات خارج إيران.

وبالعودة إلى هذه الإستراتيجية، التي تتنوع أذرعها ومفاصلها فيمكن التوقف عند مجموعة من العناوين الواضحة:

وصمة الإرهاب:

يسعى الحراك الأوروبي إلى التهديد بورقة تصنيف «الدولة الراعية للإرهاب»، وبدأ برفعها في وجه إيران إما علنًا أو تلميحًا، ولعل التهديد والسعي لوضع مؤسسة الحرس الثوري على قائمة الإرهاب هو أبرز هذه الخطوات، صحيح أن هذا التهديد لم يأخذ شكلاً قانونيًا بعد لكنه عنوان عريض يمكن أن تجري تحته كثير من الخطوات ومنها العقوبات.

حرب أوكرانيا وقضية المسيرات:

ما بدأ الغرب يقوله: إن إيران ومن خلال تزويد روسيا بالطائرات المسيرة وفي مقدمتها «شاهد ١٣٦» قد أصبحت طرفًا في المعركة، ولذلك فهي قد وضعت نفسها في مواجهة مع الدول الغربية، ويرافق ذلك تصعيد سياسي من قبل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

> **يتحرك الغرب ضمن إستراتيجية معدة بعناية للبطش بايران**

حرب إعلامية:

لا تتحمل الدول الغربية كلفة تمويل محطات ووسائل إعلامية معارضة لإيران في الخارج برز دورها خلال الحالة الاحتجاجية الأخيرة وتكفل بعض هذه المحطات بالترحيب بالعنف وإعطاء دروس في صناعة المتفجرات؛ إذ يتكفل بالتمويل أطراف إقليمية تعتقد أنها الطريقة الأمثل للتعامل مع نفوذ إيران الإقليمي، ولكن الدول الغربية تستثمرها أمنيا ضد طهران بصورة واضحة، وقرار انتقال مقار بعضها من لندن إلى الولايات المتحدة الامريكية لا يأتي بعيدًا عن هذه الإستراتيجية وخطة الاستثمار.

واقترحت الكاتبة الامريكية، باربارا سالفين، على إدارة بايدن اتخاذ خطوات أخرى غير العقوبات التي تفرضها على طهران، ومنها تسهيل إرسال التحويلات المالية من قبل الإيرانيين المغتربين لعائلاتهم في إيران؛ مما

يمكّن العمال الذين يخشون الضرر المالي من الدخول في إضراب، بالإضافة إلى السماح للإيرانيين بالعمل عن بعد -من خلال الوسائل التكنولوجية- لصالح الشركات الامريكية والمتعددة الجنسيات للحصول على تعويض عن عملهم. ورفع دبلوماسيتها العامة لتوسيع مطالب المحتجين الإيرانيين، من خلال تخصيص المزيد من الموارد لوسائل الإعلام الناطقة باللغة الفارسية التي تمولها الحكومة الامريكية.

وتوصي سالفين أيضًا: «يجب على الولايات المتحدة زيادة التأشيرات المخصصة لطلاب الدراسات العليا الإيرانيين إذا اختاروا العودة إلى ديارهم، فإنهم عادةً ما يأخذون معهم تجارب إيجابية تتعارض مع الدعاية الإيرانية وتوسع نسبة الذين يبحثون عن علاقة أفضل مع الولايات المتحدة عندما تكون الظروف مواتية أكثر».

تحرك الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحديث عن أن تقريرًا يقول بأن إيران تخصب يورانيوم بنسبة تصل إلى ٨٥٪، وتوتر العلاقة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية هو البوابة المثلى لإعادة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

تعزيز حالة التوتر الداخلي عبر مزيد من التضييق الاقتصادي ومزيد من العقوبات، وإيصال المواطن الإيراني إلى قناعة بأن المعارك التي يخوضها النظام في بلاده تعود بالويل عليه.

تصاعد حرب الظل:

وبالتضافر مع هذه الخطة وبموازاتها، تتحرك إسرائيل في ميدان حرب الظل ضد إيران بصورة متصاعدة، وتنفذ هدفها بإضعاف إيران في الإقليم وتفتيت جبهة حلفائها. والاستهداف المتكرر لسوريا هو الملمح الأبرز لذلك.

ماذا عن الأزمة السياسية داخليًا؟

لا يمكن أن تفلح حالة الإنكار في تجاوز الأزمة الداخلية في إيران، صحيح أن الحالة الاحتجاجية لم تكن تشكل خطرًا وشيكًا على استقرار النظام وقوته لكنها تقدم ملمحًا من ملامح الأزمة الداخلية في إيران، وهي أزمة متعددة الأوجه ما بين اجتماعي وسياسي واقتصادي وإن كان الاقتصادي المعيشي هو الأكثر ضغطًا وإلحاحًا مع تراجع القوة الشرائية للعملة الإيرانية.

يكتب الخبير الاقتصادي، محسن ريناني، تحليلاً قاسيًا محذرًا من أن سقوط أي شركة أو منظمة أو هيكل سياسي واجتماعي له أربع مراحل؛ ويحدث» السقوط» عند حدوث المرحلة الرابعة ويرى أن الجمهورية الإسلامية مرت بالمراحل الثلاث الأولى من الخريف، ويضيف: لا أدري كم من الوقت وإلى أي مدى يمكن أن تمنع تحقيق المرحلة الرابعة بالمقاومة والعنف وجعل المجتمع مجتمعًا أمنيًّا أكثر، ويستدرك أنه يمكن تقليل احتمال الانهيار بتغيير الإجراءات، قبل أن تحدث المرحلة الرابعة من الانهيار بـ «ثورة من تحت»، من خلال «ثورة من فوق».

> **الغرب: ايران ذهبت بعيدا في تحديها ودخلت طرفا في المعركة الدائرة مع روسيا**

يصف ريناني الوضع بالقول: في هذه الأيام، لا يوجد أي من الأخبار التي نسمعها يحمل أي علامة على «الحكمة المنهجية» للحكومة. فمن ناحية، يتجه الغرب بسرعة نحو إجماع عالمي ضد الحكومة الإيرانية. لأول مرة في تاريخ ما بعد الثورة، تحرك المهاجرون الإيرانيون نحو التضامن والتنسيق في النشاط والسياسة ضد إيران. داخليًّا، وصلنا إلى مرحلة تقارب الأزمات وصنع القرار في معظم المجالات في حالة انتظار وغموض. «الحياة السلبية» مستمرة ولكن «الحياة النشطة» معلقة والجميع ينتظرون التحول أو الانفتاح؛ تحول لا يعرفون

ما هو ومن مكان لا يعرفونه. شفرة المقص تقترب من الحكومة من الداخل والخارج، وحادثة واحدة تكفي لتحريك شفرات هذا المقص.

حتى اليوم لم تفلح حكومة رئيسي في إدارة ملف العلاقة مع منافسيه وخصومه السياسيين، ولم تحدث الانفراجة السياسية التي كان البعض يأملها، وفي الظل يتحرك حسن روحاني لبناء تيار سياسي يكون قادرًا على فرض نفسه في الساحة السياسية مجددًا مستغلاً الفشل في عدد من الملفات.

وفيما بدت وحدة الصف الأصولي نقطة قوة مع مجيء رئيسي للرئاسة إلا أن الأوضاع ما لبثت أن كشفت عن أطياف متنافرة داخل التيار نفسه، ولا يخفى وجود خلاف بين كبير المفاوضين الإيرانيين، علي باقري، الذي يجلس في مكتب داخل مجلس الأمن القومي وليس وزارة الخارجية، ووزير الخارجية الإيراني، أمير عبد اللهيان، بشأن إدارة ملف التفاوض.

> **باب المسيرات فتح شهية الغرب ليتحرك بشراسة ضد البرنامج الصاروخي الإيراني**

قد تكون إيران، ومن خلال سياسة التوجه شرقًا، قد نجحت في الحصول على منظومات دفاعية وأسلحة من روسيا كانت تحتاجها بشدة، وتصب في تعزيز حالة الردع الإيرانية، ولكن المواطن الإيراني خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الصين لم يلمس حتى اليوم منافع هذه العلاقة.

وما زالت الشكوك حتى من قبل المتخصصين تحيط بالشراكة الصينية-الإيرانية. مؤخرًا، قام الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، بزيارة هي الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ ٢٠ عامًا، جرى خلالها توقيع ٢٠ اتفاقية بين طهران وبكين لتعزيز التعاون المتبادل في مختلف القطاعات الأمنية والاقتصادية والبنى التحتية، ولا تبدو الصين معنية بأن تكون طرفًا في التوتر الإيراني-الامريكي وترجح سيناريو «لا حرب ولا سلام» بشأنه ولا تدعم بأي حال من الأحوال تحول إيران لدولة نووية. ورغم توقيع اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الموقعة بين إيران والصين عام ٢٠٢١، ومدتها٢٥ عامًا، إلا أنها وحتى اليوم لا تجد آليات لتنفيذها ولم تؤدِّ حتى إلى تلبية التوقعات الاقتصادية لإيران، وإن كانت إلى اليوم هي أكبر مشتر للنفط الإيراني وأكبر شريك اقتصادي لإيران.

أما في الإقليم ورغم أن إيران ما زالت تحافظ على نفوذها القوي، إلا أنها تواجه حالة من عدم الاستقرار في ساحة حلفائها خاصة في العراق، كما تبدو محادثاتها مع السعودية متعثرة حتى اليوم، وغياب تسوية لعدد من الملفات العالقة في علاقة البلدين يعد إخفاقًا في سياسة رئيسي خاصة مع وضعه أولوية الجوار في سياسته الخارجية.

تتعاظم الأخطار المحدقة بالجمهورية الإسلامية، ولكن ملفها الداخلي هو الملف الأكثر هشاشة وحساسية. تحتاج إيران اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إصلاحات سياسية جريئة في الكثير من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تحتاج ثورة من أعلى تفوّت الفرصة على المتربصين والساعين إلى توظيف الاحتجاجات التي تتزايد من أسفل.

*فاطمة الصمادي:باحثة وأستاذة جامعية أردنية مختصة في الشأن الإيراني، حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة علامة طباطبائي في إيران. لها عدد من الكتب والأبحاث المتعلقة بالشأن الإيراني. تعمل حاليا باحثا أول في مركز الجزيرة للدراسات وتشرف على الدراسات المتعلقة بإيران وتركيا ووسط آسيا.

*د. صموئيل رامانى

كيف تعمل روسيا وإيران على تعزيز علاقتهما العسكرية؟

تحالف دفاعي

*انتريجونال للبحوث والدراسات

حذَّر منسق مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض للاتصالات الاستراتيجية جون كيربي، في ديسمبر الماضي، من أن روسيا عرضت على إيران "مستوى غير مسبوق من الدعم العسكري والتقني"؛ ما حوَّل العلاقة إلى "شراكة دفاعية كاملة". وزعم كيربي أن إيران تخطط لإنشاء خط إنتاج مشترك للمسيَّرات في روسيا، فيما أفادت تقارير أخرى بأن روسيا تعتزم تصدير طائرات سوخوي-٣٥ إلى إيران وتدريب الطيارين الإيرانيين على تشغيلها. وقد عكست هذه التحذيرات قلق الولايات المتحدة بشأن استخدام روسيا المسيَّرات شهيد ١٣٦ ومهاجر ٦ في أوكرانيا واحتمال حصولها على صواريخ باليستية إيرانية.

وعلى الرغم من أن روسيا تعاونت مع إيران في سوريا منذ عام ٢٠١٥ على نطاق واسع، ودعمت السماح بانتهاء حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على إيران في أكتوبر ٢٠٢٠، فإن الحرب في أوكرانيا رفعت التعاون العسكري الثنائي إلى مستوى جديد. هذا التعاون ينبع في الأساس من رغبة البلدين في تقويض النظام الاقتصادي الذي تقوده الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن قدرة أوكرانيا المتزايدة على تحييد التهديد الذي تشكله المسيَّرات الإيرانية، ورغبة روسيا في الحفاظ على علاقات ودية مع خصوم إيران الإقليميين، ومخاوف إيران بشأن العقوبات؛ كل ذلك قد يحد في النهاية من نطاق هذا التعاون.

قوة دافعة

يُمكِّن التعاون الدفاعي الموسع بين روسيا وإيران كلا البلدين من سد الثغرات في ترساناتهما العسكرية؛ وذلك على النحو التالي:

١- افتقار روسيا إلى تطوير مُسيَّرات طويلة المدى:

تمتلك روسيا – نظرياً – القدرة على إنتاج ما يعادل بعض أنواع المسيَّرات الإيرانية، لكنها تفتقر إلى القدرة على تصنيع مسيَّرات طويلة المدى مثل شاهد ١٣٦ بسبب العقوبات الغربية. وكانت المسيَّرات الإيرانية تحتوي في السابق على محركات ألمانية وهولندية صغيرة دقيقة الهندسة لم تعد متاحة للمصنعين الروس؛ إذ إن النضوب السريع لمخزون الصواريخ الروسية، الذي يتضح من استخدامها صواريخ كروز التي تعود إلى حقبة الثمانينيات مجردةً من رؤوسها النووية، سيدفع موسكو إلى التفكير في تجديد مخزونها بتكنولوجيا الصواريخ الإيرانية.

٢- حاجة طهران إلى تحديث أسطولها الجوي:

من خلال استيراد طائرات سوخوي ٣٥ من روسيا، تتخذ إيران خطوة نحو تنشيط قوتها الجوية القديمة والمستنفدة؛ إذ تعتمد القوات الجوية لجمهورية إيران الإسلامية بشكل كبير على الطائرات التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة، مثل الطائرات الأمريكية من طراز إف ١٤، وسوخوي ٢٥ الروسية، وميج ٢٩، وتشنجدو جيه ٧ الصينية. ومن جانب آخر لم تستعد طهران بعد القدرة القتالية التي فقدتها خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨.

لكن إذا أعادت روسيا توجيه سوخوي سو–٣٥ إلى إيران، وساعدت إيران في إنتاج طائرة سوخوي سو–٣٥ إس محلياً، ستبدأ إيران في تقليل عجز قوتها الجوية مقارنةً بخصومها في المنطقة، كما أن روسيا إذا باعت لإيران نظامي دفاع جوي من طراز إس–٤٠٠، كما كان متوقعاً في الأسابيع الأخيرة، فإن الحرس الثوري الإسلامي والميليشيات التابعة له ستكون قادرة على مواجهة الضربات الجوية الإسرائيلية المتزايدة في سوريا بشكل أكثر فاعلية.

٣- التعاون الثنائي في مقاومة العقوبات الغربية:

يؤكد التوسع في مبيعات الأسلحة بين روسيا وإيران على التزامهما المشترك بمقاومة العقوبات الغربية. وقد تعهد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في مارس الماضي بالعمل مع إيران على مواجهة "العقوبات الأحادية غير الشرعية"، التي تشير إليها موسكو بشكل روتيني على أنها "حرب هجينة" وغالباً ما تصفها طهران بالإرهاب الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الآمال الروسية في استخدام إيران كطريق خلفي لصادرات النفط قد تبددت بسبب الجمود في مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن مبيعات الأسلحة ستحسن التعاون بين المؤسسات المالية الروسية والإيرانية في مكافحة غسيل الأموال. وتسعى روسيا أيضاً إلى التعلم من خبرة إيران التي امتدت لعقود في التغلب على العقوبات الغربية.

معوقات مختلفة

على الرغم من النمو الملحوظ للتعاون العسكري الروسي الإيراني في الأشهر الأخيرة، من المهم عدم المبالغة في تقدير الإمكانات الطويلة المدى لهذه الشراكة؛ لعدة أسباب على النحو التالي:

١- عدم تحقيق المسيَّرات الإيرانية التفوق الجوي لروسيا:

ساعد استخدام روسيا المسيَّرات الإيرانية في مهاجمة البنية التحتية للكهرباء الأوكرانية، لكنه لم يمكِّن روسيا من تأمين تفوق جوي فوق سماء أوكرانيا. علاوة على ذلك، أصبحت أنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية التي أرسلها الناتو فعالة بشكل متزايد في الحد من الأضرار التي تسببها المسيَّرات الإيرانية؛ ففي منتصف ديسمبر ٢٠٢٢، زعمت أوكرانيا أنها أسقطت جميع المسيَّرات الـ١٣ التي أطلقتها روسيا على كييف، كما أن حصول أوكرانيا الوشيك على أنظمة باتريوت سيؤدي إلى تعزيز الاستعداد العسكري الأوكراني ضد المسيَّرات الإيرانية. وأشارت قناة ريبار الروسية على تيليجرام مؤخراً إلى أن أوكرانيا كانت تستخدم مكافئاً لـمسيَّرة شاهد ١٣٦ الإيرانية في زاباروجيا، وهو ما يشير إلى أن المسيَّرات الإيرانية لا تمنح روسيا بالضرورة ميزة حاسمة في حرب المسيَّرات.

٢- صعوبة الإفلات التام من العقوبات المتزايدة:

من المرجح أن تؤدي الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية إلى تقييد نطاق التعاون العسكري الروسي الإيراني مستقبلاً. فالدول الغربية لا تصدق مزاعم إيران بأن الأخيرة زودت روسيا بـ"عدد صغير" فقط من المسيَّرات قبل حرب أوكرانيا، ولا تأكيدات روسيا بأنها لا تستخدم سوى المسيَّرات المنتجة محلياً في أوكرانيا. وبدلاً من ذلك، فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات على إيران لتزويدها روسيا بمسيَّرات. وعلى الرغم من أن إيران شحنت مؤخراً مجموعة جديدة من المسيَّرات إلى روسيا، فإن هذه العقوبات قد تغير حساباتها فيما يتعلق بنقل الصواريخ الباليستية إلى موسكو. وقد أفادت الأنباء بأن إيران استبعدت بيع صواريخ ذو الفقار التي تصل مداها إلى ٧٠٠ كيلومتر لروسيا، وخططت لتعديل صادرات نظام صاروخ فاتح ١١٠ الذي يصل مداه إلى ٣٠٠ كيلومتر.

٣- تفهُّم موسكو قلق بعض دول المنطقة من طهران:

على الرغم من الإحباط الروسي من موقف إسرائيل المؤيد بحذر لأوكرانيا، تواصل روسيا وإسرائيل التنسيق بشأن تفادي الصراع في سوريا، كما قاومت إسرائيل الضغوط لفرض عقوبات على روسيا. وقد سلطت خطة وزير الدفاع الإسرائيلي بيني جانتس لمساعدة أوكرانيا على تطوير نظام إنذار صاروخي، الضوء على رد الفعل العكسي المحتمل لشراء روسيا معدات إيرانية. وستأخذ موسكو في الاعتبار التحذير الأخير من بعض دول الشرق الأوسط بشأن تهديد المسيَّرات الإيرانية؛ حيث تسعى روسيا إلى توسيع العلاقات التجارية مع بعض دول المنطقة على المدى الطويل، لا سيما فيما يتعلق بالحدود القصوى لأسعار النفط الغربية. ومن المحتمل أن يكون عدم رغبة روسيا في بيع صواريخ إس-٤٠٠ لإيران بعد تعبيراً علنياً عن ذلك مدفوعاً بالرغبة المستمرة في إرضاء شركائها في العالم العربي.

ختاماً،

صحيح أن العلاقات الروسية الإيرانية تتحسن في عام ٢٠٢٣، لكن قد يصل نطاق التعاون بشأن الطائرات المسيَّرة والصواريخ الباليستية إلى حدود معينة، وستلعب التأثيرات الطويلة المدى للضربات الروسية على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا، وسرعة تسليم الناتو الدفاع الجوي لأوكرانيا، وشدة العقوبات ضد إيران؛ دوراً حاسماً في تحديد المدى المستقبلي للشراكة الأمنية بين موسكو وطهران.

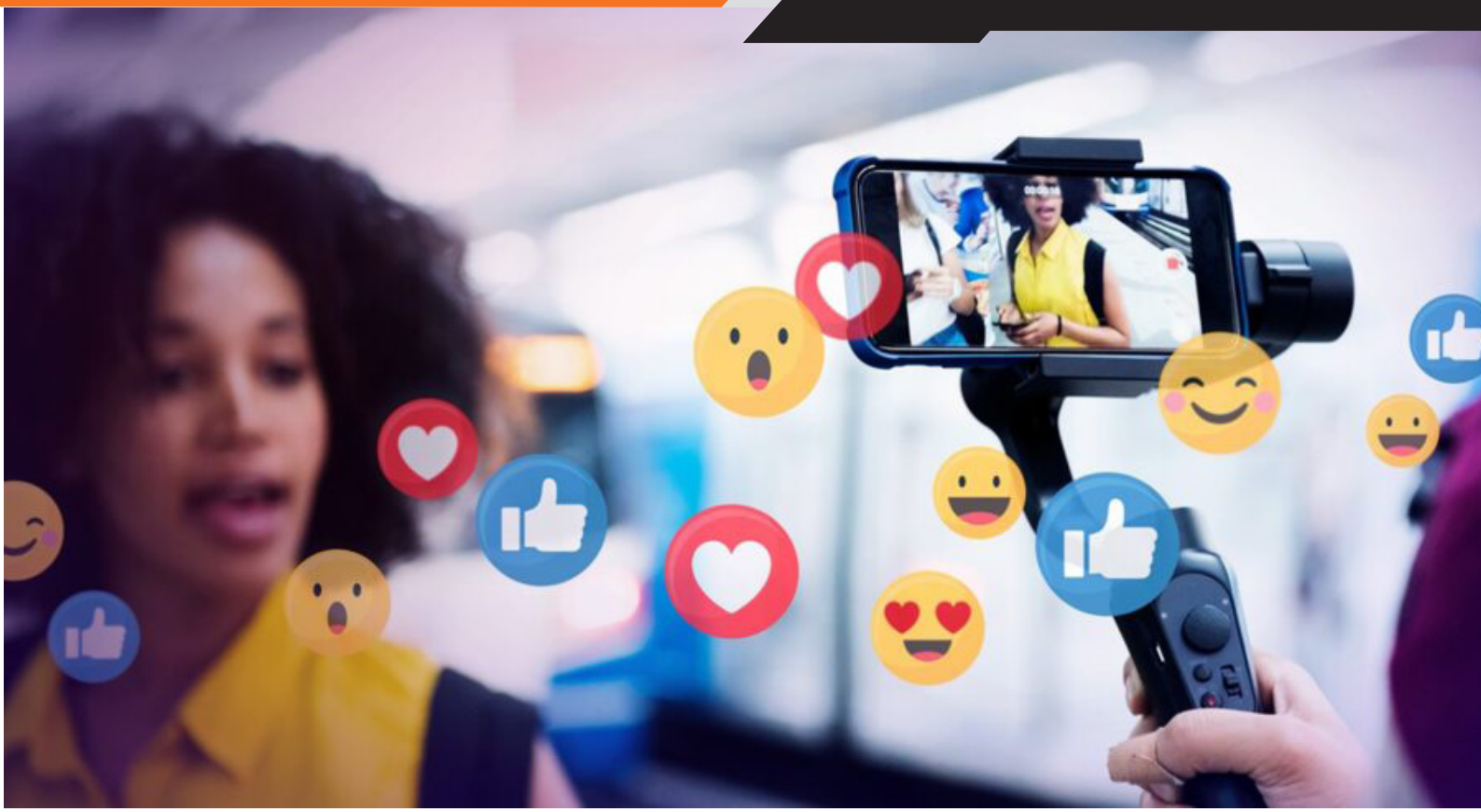

د. فاطمة الزهراء عبدالفتاح:

تحديات حماية المجتمعات من مخاطر «البث المباشر»

*مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة

بات البث المباشر أحد الاتجاهات الرائجة للمحتوى المرئي على شبكة الإنترنت، ليس فقط عبر المنصات الإعلامية الاحترافية، ولكن أيضاً من خلال ملايين المستخدمين اللذين يمكنهم استخدام خاصية البث في تطبيقات التواصل الاجتماعي المختلفة، أو منصات التواصل المرئي المتخصصة، والتقاط ما يفعلونه أو يشاهدونه ومشاركته لحظياً؛ الأمر الذي يفتقر إلى السيطرة أو الضبط سواءً من المستخدم نفسه الذي لا يمكنه التراجع عما بثه فعلاً، أو حتى من المنصات المستضيفة التي تواجه صعوبات حقيقية في إعمال قواعد إدارة المحتوى على هذا التدفق اللحظي الهائل.

تجاوزات البث:

على الرغم من قدرة البث المباشر على مساعدة منتجي المحتوى على التواصل مع جمهور أوسع، وإنتاج لقطات مميزة لأحداث عامة أو فعاليات رياضية أو حتى مشاركتهم لحظاتهم اليومية، وكذلك فعاليته في أنشطة التسويق الرقمي، وشن الحملات، وعرض المواهب وتطوير مهارات الاتصال؛ فإنه يتصف بعدة سمات تجعل له من المخاطر بقدر ما له من المميزات. إذ إنه غير متوقع، وغير قابل للتعديل، فضلاً عن صعوبة السيطرة على من يشاهده تحديداً.

فقد فتح البث المباشر الباب أمام نشر محتوى مروع مثل جرائم التعذيب والحرق والاعتداءات الجنسية والانتحار، فضلاً عن الاستغلال غير القانوني لحقوق نشر الأفلام السينمائية والحفلات والعروض الفنية والمباريات الرياضية والتي يستخدم الأفراد هواتفهم لبثها عبر حساباتهم، وكذلك انتهاكات الخصوصية بعدم الحصول على إذن الأشخاص اللذين يظهرون في البث لاسيما وإن تضمن هذا الظهور ما يضر سمعتهم أو كانوا هم أنفسهم أطفالاً أو فاقدين للأهلية.

وأجرت ثلاث باحثات ألمانيات بقسم علم المعلومات بجامعة «هاينريش هاينه» الألمانية، مسحاً في عام ٢٠١٧، لفحص الانتهاكات القانونية على خدمات البث الحي الاجتماعي والتي شملت «بيريسكوب» Periscope و«يوستريم» Ustream و«يوناو»YouNow ، وذلك بتحليل ٧٦٢١ بثاً مباشراً على مدار أربعة أسابيع في اليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تضمن ١٣٦٤ منها انتهاكات قانونية ما بين ٥٣٫٥٪ حقوق ملكية للموسيقى، و٢٥٫٤٪ حقوق ملكية للفيديو، و٩٫٢٪ انتهاكات لحقوق شخصية، و٣٫٧٪ انتهاكات لحقوق بث فعاليات رياضية، و٢٫٣٪ انتهكت قوانين المرور، و٢٪ تضمنت إساءات يعاقب عليها القانون، و١٫٧٪ انتهكت حماية البيانات الشخصية. وحددت الدراسة قائمة بدوافع البث لدى هؤلاء الأفراد وكان على رأسها الرغبة في التواصل والحصول على المال والشعور بالوحدة.

وفي ورقتها حول تبعات البث المباشر على الخصوصية، استشهدت الباحثة كيندال جاكسون في مدرسة كولومبيا للقانون، ببث أربعة شباب أمريكيين اعتداءاتهم اللفظية والجسدية على أحد الأشخاص من ذوي الإعاقة بثاً مباشراً، للاستدلال على انتشار البث المباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي ليشمل كل شيء في حياة الناس حتى أفعالهم الإجرامية.

ويتزايد الأمر خطورة بالنظر إلى قدرة المراهقين، بل والأطفال، على بث الفيديو الحي بأنفسهم والذي قد يضعهم أمام أخطار الابتزاز والاستغلال والتعرض للمحتوى غير اللائق، لاسيما مع تزايد استخدام هذه الفئات لسمات البث الحي. فتطبيق «يوبو» Yubo الفرنسي الذي يستهدف المراهقين يقول إنه يستضيف ٥٠٠ ألف ساعة من البث المباشر يومياً. كما أظهرت دراسة في بريطانيا أجرتها مؤسسة Internet matters للأمان الرقمي للأطفال في عام ٢٠١٨، أن ٣٠٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٣ عاماً يبثون أنفسهم مباشرة عبر شبكة الإنترنت، وأن ٢٧٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٠ سنوات ينشرون أحياناً محتوى مباشراً. وقد تفاقمت هذه الظاهرة مع الإغلاق العام إبان جائحة «كورونا»، حيث أظهر بحث تم إجراؤه كجزء من مبادرة المدارس الأكثر أماناً في زيورخ، زيادة بنسبة ١٧٪ في البث المباشر بين الأطفال منذ إغلاق المدارس مع وجود أكثر من واحد من كل خمسة يتحدثون مع الغرباء عبر الإنترنت، وأن ما يقرب من ثلاثة بين كل أربعة أطفال لديهم جهاز مزود بكاميرا في غرفة نومهم.

تحديات مُعقدة:

يخضع البث الحي كغيره من أنماط المحتوى الرقمي للنصوص القانونية المنظمة لهذا النوع من المحتوى والجرائم التي تُرتكب من خلاله. كما أن الشركات الكبرى قامت بتطوير حلول لإدارته باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ونجحت بالفعل في تفسير المحتوى واستخراج البيانات الوصفية تلقائياً، وتوفير التحليلات الذكية وتمييز الأشكال والأشخاص، فضلاً عن تطوير أنظمة تعليم الآلات لضبط مشاهد التعري والدعاية الإرهابية وممارسات العنف. بيد أن تلك الحلول القانونية والتقنية ما زالت تواجه المزيد من التحديات التي قد تجعلها غير كافية، وهي ما يمكن إلقاء الضوء عليها كالتالي:

١- التدفق الهائل للبث المباشر:

إذ إن ملايين المستخدمين يمكنهم استخدام سمة البث اللحظي التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات استخدامها بنسبة ٥٥٪ خلال عام ٢٠٢١. كما تمثل الفيديوهات المباشرة ٢٠٪ من الفيديوهات المنشورة على فيسبوك، وفق إحصاءات Facebook for business. وهذا ما يُصعب عمليات إدارة المحتوى بالكفاءة والسرعة المطلوبتين، هذا بخلاف تفاعل المشاهدين بشكل مباشر ومشاركتهم له، مما يزيد الأمر انتشاراً وتعقيداً.

٢- صعوبة تقييد المشاهدين:

إن بث المحتوى غير المشروع مثل الجرائم أو الحض على الكراهية، هو أمر مجرم قانوناً، إلا أن بعض الفيديوهات قد تكون قانونية إجمالاً ولكنها ضارة بقطاعات معينة مثل الأطفال أو أصحاب الاعتلالات النفسية أو غيرهم من الفئات التي تستخدم المنصات الاجتماعية ولا يمكن استثناؤهم من مشاهدة البث. علاوة على المعوقات المتعلقة بتقنيات التحقق من العمر وكيفية التأكد من عمر المستخدم فعلاً، وسهولة التحايل على المنصات الاجتماعية في ذلك، بل إن بعض المستخدمين ينشئون لأطفالهم الحسابات بأنفسهم ويتركونهم يستخدمونها عبر أجهزتهم اللوحية بما لا يحظى بمتابعة أبوية جادة أو استخدام فعال لتقنيات حماية الأطفال الرقمية والتي لا تجد شعبية أو معرفة واسعة في كثير من الأحيان.

٣- التكلفة الباهظة لإدارة البث المباشر:

تستعين شركات التكنولوجيا بالمئات من مديري المحتوى – يصل عددهم إلى ١٥ ألف شخص حول العالم في شركة «ميتا» – فضلاً عن حلول الذكاء الاصطناعي، للقيام بمهام التتبع والمراقبة لمنع أية مخالفات. بيد أن توظيف هذه الأعداد الكبيرة له تكلفة لا يمكن أن تتحملها منصات البث المباشر الناشئة أو الأقل حجماً. كما أن حلول الذكاء الاصطناعي وبالرغم من قدرتها على توفير رقابة فعالة بتكلفة معقولة، فإن تلك التكلفة تتضاعف بالنظر لضخامة ساعات البث المباشر. وقد حاولت بعض الشركات التغلب على ذلك بالجمع بين التقنيات الآلية والبشرية، وكذلك الاعتماد على مؤشرات تنبيهية لملاحقة تدفق للبث الحي بعينه، كأن يحظى بمشاهدات كبيرة أو بلاغات من المتابعين. وهذا يعد أمراً شائكاً أيضاً بالنظر لاتباع معيار المشاهدة لضبط محتوى غير قانوني مقارنة بغيره، بالنظر إلى أن الجريمة هي جريمة حتى وإن كان عدد المشاهدين محدوداً، فالجرائم لا تتحقق بالنشر وإنما يفاقم الأخير من تبعاتها واتساع حجم المتضررين.

٤- توظيف تقنيات التقاط متطورة:

تزداد المخاطر القانونية للبث الحي بالنظر إلى توظيف بعض التقنيات الحديثة في التقاطه، والتي تعظم من مخاطره مثل «الدرون» والتي يمكن تسييرها بشكل آلي، بحيث تقدم زوايا تصوير تضع الخصوصية والأماكن غير الجائز تصويرها قانوناً أمام مخاطر حقيقية، لاسيما مع انخفاض تكلفة تلك المعدات وسهولة استخدامها عبر خطوات بسيطة دون الحاجة لتأهيل متقدم.

٥- إجراءات ما بعد الرصد:

ليس من الواضح تماماً ما ينبغي اتباعه حتى مع رصد بث مباشر يحض على الكراهية أو يتضمن إساءات وممارسات عنيفة أو غيرها من المضامين الضارة، إذ إن قرار قطع البث قد لا يكون صحيحاً في الأحوال كافة. فعلى سبيل المثال، فإن إتاحة مدة أطول لشخص مقدم على الانتحار للحديث المباشر قد يمنح المزيد من الوقت لإنقاذه، وكذلك الحال مع شخص يعنف طفلاً أو يتحرش بالنساء فإن عدة دقائق إضافية قد تقدم المزيد من الدلائل بشأن هوية الأشخاص الظاهرين في البث أو المكان الذي يوجدون فيه.

٦- الصعوبات النوعية لإدارة البث الصوتي:

تضع تطبيقات البث اللحظي القائمة على الصوت Live audio، تحديات إضافية أمام ضبط المحتوى، مثل تحديد هوية المتحدث فعلاً لاسيما في المحادثات الجماعية، واحتمالات استخدام ضوضاء للتشويش أو شن «الغارات الصوتية» عندما ينضم عدد كبير من المستخدمين أو برامج الروبوت إلى خادم في وقت واحد لأغراض تخريبية، فضلاً عن عدم اعتماد بعضها خاصية التسجيل بحيث تتعرض تلك المقاطع الصوتية للزوال ephemerality بما يحول دون ضبط المخالفة من الأساس، وهي الخصوصية التي رصدها باحثون من جامعة «كولورادو بولدر» الأمريكية في دراسة حالة لموقع Discord والتي ركزوا فيها على تحديات إدارة المحتوى بالمجتمعات الإلكترونية القائمة على الصوت Voice-based online communities.

حلول شائكة:

تتمتع غالبية دول العالم بأُطر قانونية منظمة للمحتوى الرقمي، بما في ذلك البث الحي عبر شبكة الإنترنت، كما تبتكر شركات التكنولوجيا حلولاً للتتبع وتعقد تحالفات وتدير مشروعات التطوير التي تعمل على تصميم تقنيات آلية تواكب التدفقات الهائلة المُنتجة بواسطة المستخدمين، فضلاً عن تطوير «المرشحات المتخصصة»؛ وهي تقنيات للفلترة الآلية تتخصص في محتوى بعينه، بحيث يمكن تطويرها وتعليمها بشكل أكثر كفاءة ودقة مثل «مرشحات المحتوى العاري» التي تتدرب على ضبط هذا النوع من المحتوى والتصرف بشأنه بالإخفاء أو التعتيم أو إضافة علامة تنبيه أو غيرها من الإجراءات المستهدفة.

بيد أن تلك الحلول القانونية والتكنولوجية تثير جدليات شائكة بشأن نجاعة المنهج المتبع وقدرته على حماية المجتمعات من دون الإخلال بالحقوق العامة أو مراعاة البُعد الإنساني لظاهرة قوامها التواصل بين البشر والتعبير عن حيواتهم. ويأتي في مقدمة ذلك، مخاوف انتهاك حرية الرأي والتعبير والتي ما تلبث أن تلاحق أية مقترحات قانونية

للضبط والتنظيم، وهي ما تعد مخاوف مشروعة، إلا أنها في الوقت ذاته تؤكد أهمية صياغة وتطبيق الضوابط القانونية للمحتوى الرقمي في إطار من الحوار المجتمعي والمشاركة متعددة الأطراف، بالنص على كفالة حرية الرأي والتعبير داخل النصوص القانونية المنظمة، وإدماج الجهات المستقلة والمؤسسات التنظيمية غير الأمنية في عمليات التحقيق والمتابعة، فضلاً عن التعاون الإيجابي مع هذه المؤسسات في إدارة حوار مجتمعي لسن تلك التنظيمات القانونية من الأساس ومراقبة نزاهة تنفيذها.

ويرتبط بذلك أيضاً، التباين بين نجاعة التنظيم الذاتي القائم على استصدار الأدلة والتوعية بالقواعد وتعليم المستخدمين، والتنظيم العقابي الذي تمارسه مؤسسات إنفاذ القانون، وما إذا كان أي منهما كافياً. بيد أن التجارب المتقدمة تشير إلى أهمية الجمع بينهما وعدم قدرة أي منهما على حماية المجتمعات من انحراف الممارسات الرقمية. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، تتوفر الأُطر القانونية اللازمة لضبط المحتوى الرقمي جنباً إلى جنب مع دليل البث الحي للمنصات الإلكترونية الذي توفره الحكومة البريطانية على موقعها ضمن قسم الإعلام والثقافة والرقمنة والذي يحدد إرشادات لمطوري تلك المنصات بشأن تصميم خيارات أكثر أماناً للبث المباشر وإدارة المخاطر المتوقعة، مع التوصية باستخدام تقنيات الأمان المؤتمتة أو التكنولوجيا الآلية لضبط المحتوى الضار وإزالته، ودعم ذلك بوسطاء بشريين مع التنويه بالحرص على عدم تقييد حرية المستخدمين في التعبير.

والأمر ذاته في أستراليا التي تفرض غرامات تصل إلى ٦٠ ألف دولار أو السجن لمدة ٥ سنوات على خرق حقوق الملكية الفكرية بالبث المباشر، إلا أنها أيضاً تخصص قسماً على موقع دليل المفوضية الحكومية للسلامة الرقمية يتضمن فوائد البث الحي وكذلك تحذيرات من مخاطره كصعوبة التراجع عما تم بثه وتأثيره في السمعة.

من ناحية أخرى، تثير عمليات المراقبة الآلية جدلاً آخر بشأن نجاعة الآلات في القيام بعمليات إدارة المحتوى بفعالية واستحالة مقايضة الإنسان بالآلة لاسيما في ظل تدفقات عالمية متنوعة الثقافات واللغات والسياقات، وهو ما يعزز منهجيات «المراقبة الهجينة» والتي تتبعها العديد من الشركات التكنولوجية. فعلى الرغم من القدرات الكبيرة للمراقبة الآلية من حيث حدود الاستيعاب والسرعة والتمييز، فإن المراقب البشري ما زال يتمتع بمزايا نوعية تجعل من الصعب التخلي عنه.

وهذا ما أشارت إليه دراسات عديدة تم إجراؤها على فرق ضبط المحتوى مثل باحثين في «معهد نيوجيرسي للتكنولوجيا» عام ٢٠٢٢، واللذين أجروا دراسة على فرق المتطوعين لإدارة المحتوى على منصة «تويتش» Twitch، وأشاروا فيها إلى أن التواصل والعلاقات غير الرسمية بين المراقبين المتطوعين تُسهم في التعاون لأداء المهام ومعايير التطوير ومسؤوليات المراقب نفسه، وكذلك تكوينهم مجتمعات صغيرة لتطوير المعايير والتعامل مع المحتوى الضار.

ختاماً:

تدرك شركات التكنولوجيا أن نمو صناعة المحتوى الرقمي، لاسيما المرئي، ومنه البث المباشر الذي يلقى رواجاً ملحوظاً، يتصل إلى حد كبير بضبط هذا المحتوى وموثوقيته، وهو ما يجعلها أكثر الأطراف حرصاً على تطوير تقنيات لإدارة المحتوى وتصميم منهجيات فعالة تجمع بين الآلة والإنسان بما يحقق التوازن المطلوب، وتكامل ذلك مع تقنيات التحقق من العمر وتحليل السلوك، وهو ما يأتي جنباً إلى جنب مع تنظيمات قانونية يتم وضعها ومراقبة تنفيذها دون إفراط وفي إطار من المشاركة المجتمعية، وكذلك استراتيجيات التوعية بين النشء والأسر، من أجل منهج تكاملي لمتابعة وضبط تلك التدفقات غير المتوقعة.

دراسة تكشف مخاطر تطبيقات البث المباشر

سندافع عن الديمقراطية وحق الناس في العيش في مأمن من العدوان

خطاب الرئيس الامريكي جو بايدن بمناسبة حلول الذكرى السنوية الأولى لغزو روسيا لأوكرانيا وارسو، بولندا/٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٣

*البيت الأبيض/المكتب الصحفي

الرئيس: مرحبا، بولندا!. إنها واحدة من حلفائنا العظماء. فخامة الرئيس دودا، رئيس الوزراء — السيد رئيس الوزراء، حضرة العمدة، السادة الوزراء والرؤساء السابقين جميعا، وكذلك رؤساء البلديات والقادة السياسيين البولنديين من جميع أنحاء البلاد: أشكركم

على حسن الاستقبال مرة أخرى في بولندا.

كما تعلمون، كان ذلك قبل عام تقريبا تحدثتُ في القلعة الملكية هنا في وارسو، بعد أسابيع فقط من إطلاق فلاديمير بوتين العنان لهجومه القاتل على أوكرانيا.

بدأت أكبر حرب برية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. والمبادئ التي كانت حجر الزاوية للسلام والازدهار والاستقرار على هذا الكوكب لأكثر من ٧٥ عاما كانت معرضة لخطر الانهيار.

قبل عام، كان العالم يستعد لسقوط كييف. حسنا، لقد جئتُ للتو من زيارة إلى كييف، ويمكنني أن أبلغكم: أن كييف تقف قوية شامخة!

كييف تقف أبية فخورة. إنها تقف مرفوعة القامة. والأهم من ذلك، أنها تقف حرة.

عندما قامت روسيا بغزوها، لم تكن أوكرانيا وحدها التي يتم اختبارها. فقد واجه العالم كله اختبار العمر.

كانت أوروبا تخضع للاختبار. كانت امريكا تخضع للاختبار. كان الناتو يخضع للاختبار. وجميع الديمقراطيات كانت تخضع للاختبار. وكانت الأسئلة التي واجهناها بسيطة بقدر ما كانت عميقة.

هل سنرد أم سننظر في الاتجاه الآخر؟ هل سنكون أقوياء أم سنكون ضعفاء؟ هل سنكون – كل حلفائنا – متحدين أم منقسمين؟

وبعد عام واحد، بتنا نعرف الجواب.

لقد رددنا. سنكون أقوياء. سنكون متحدين. ولن ينظر العالم في الاتجاه الآخر.

كما واجهنا أسئلة أساسية حول الالتزام بأبسط المبادئ. هل سندافع عن سيادة الأمم؟ هل سندافع عن حق الناس في العيش في مأمن من العدوان الفاضح؟ هل سندافع عن الديمقراطية؟

بعد عام واحد، بتنا نعرف الإجابات.

نعم، سندافع عن السيادة. وقد فعلنا.

نعم، سندافع عن حق الناس في العيش في مأمن من العدوان. وقد فعلنا.

وسندافع عن الديمقراطية. وقد فعلنا.

وبالأمس، تشرفتُ بالوقوف إلى جانب الرئيس زيلينسكي في كييف لأعلن أننا سنواصل الدفاع عن هذه الأشياء نفسها بغض النظر عن أي شيء.

عندما أمر الرئيس بوتين دباباته بالتوغل إلى أوكرانيا، اعتقد أننا سنتقاعس. لقد كان مخطئا.

الشعب الأوكراني شجاع جدا.

امريكا، وأوروبا، وتحالف من الدول من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ — كنا موحدين للغاية.

كانت الديمقراطية قوية للغاية.

وبدلا من النصر السهل الذي كان يتصوره ويتوقعه، اندحر بوتين بدباباته المحترقة وقواته الروسية في حالة من التأخر – في حالة من الفوضى.

كان يعتقد أنه سيجد حلف شمال الأطلسي وقد أضفي عليه الطابع الفنلندي. لكنه بدلا من ذلك، وجد طابع حلف شمال الأطلسي قد أضفي على فنلندا – والسويد. (تصفيق).

كان يعتقد أن الناتو سوف يتفتت وينقسم. وبدلا من ذلك، أصبح حلف شمال الأطلسي أكثر اتحادا وتوحدا

> **الشعوب الحرة تأبى العيش في عالم من اليأس والظلام**

من أي وقت مضى – أكثر من أي وقت مضى.

لقد اعتقد أنه يستطيع استخدام الطاقة كسلاح لكسر عزيمتكم – والنيل من عزم أوروبا.

بدلا من ذلك، نحن نعمل معا لإنهاء اعتماد أوروبا على الوقود الأحفوري الروسي.

كان يعتقد أن المستبدين من أمثاله صارمين وأن قادة الديمقراطيات يتسمون باللين.

وبعد ذلك، قوبل بالإرادة الفولاذية لامريكا والدول في كل مكان التي رفضت قبول عالم يحكمه الخوف والقوة.

وجد نفسه في حالة حرب مع أمة يقودها رجل يتميز بشجاعة من النار والفولاذ: إنه الرئيس زيلينسكي.

الرئيس بوتين يواجه اليوم شيئا لم يكن في حسبانه قبل عام.

لقد أصبحت ديمقراطيات العالم أقوى، وليس أضعف.

لكن الحكام المستبدين في العالم أصبحوا أضعف، وليس أقوى.

لأنه في اللحظات الحاسمة من الاضطراب وعدم اليقين، يكون معرفة ما تمثله وتدعمه هو الأكثر أهمية، ومعرفة من يقف معك يُحدث فرقا كبيرا.

وشعب بولندا يعرف ذلك. أنتم تعرفون ذلك. في الواقع، أنتم تعرفون ذلك أفضل من أي شخص هنا في بولندا. لأن هذا ما يعنيه التضامن.

خلال التقسيم والقمع، عندما دُمرت المدينة الجميلة بعد انتفاضة وارسو، أثناء عقود تحت القبضة الحديدية للحكم الشيوعي، صمدت بولندا لأنكم وقفتم معا صفا واحدا.

هكذا يواصل قادة المعارضة الشجعان وشعب بيلاروسيا الكفاح من أجل ديمقراطيتهم.

وهكذا أدى تصميم شعب مولدوفا أدى تصميم شعب مولدوفا على العيش في حرية إلى حصوله على الاستقلال ووضعه على طريق عضوية الاتحاد الأوروبي.

والرئيسة ساندو موجودة هنا اليوم. لست متأكدا من مكانها. لكنني فخور بالوقوف معكم ومع شعب مولدوفا المحب للحرية. امنحوها جولة من التصفيق.

بعد مرور عام على هذه الحرب، لم يعد يساور بوتين أدنى شك في قوة تحالفنا. لكنه لا يزال يشك في قناعتنا. إنه يشك في قدرتنا على البقاء. إنه يشك في دعمنا المستمر لأوكرانيا. وهو يشك فيما إذا كان حلف شمال الأطلسي يمكن أن يظل موحدا.

> **المستبدون لا يفهمون سوى كلمة واحدة فقط: لا ..لا.. لا**

ولكن لا ينبغي أن يكون هناك شك: فدعمنا لأوكرانيا لن يتزعزع، ولن ينقسم حلف شمال الأطلسي، ولن نكلّ.

إن شهوة الرئيس بوتين الجبانة للاستحواذ على الأرض والسلطة ستفشل. وسوف يسود حب الشعب الأوكراني لبلده.

ستقف ديمقراطيات العالم حارسة على الحرية اليوم وغدا وإلى الأبد. (تصفيق). لأن هذا ما هو على المحك هنا: الحرية.

هذه هي الرسالة التي حملتُها إلى كييف أمس، مباشرة إلى شعب أوكرانيا.

عندما قال الرئيس زيلينسكي – لقد جاء إلى الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر – وأنا اقتبس مما قاله — قال إن هذا النضال سيحدد مسار العالم وما

يفعله أطفالنا وأحفادنا — وكيف يعيشون، ثم أطفالهم وأحفادهم.

لم يكن يتحدث فقط عن أطفال وأحفاد أوكرانيا. كان يتحدث عن جميع أطفالنا وأحفادنا. أطفالكم وأطفالي.

أننا نشاهد مرة أخرى اليوم ما رآه شعب بولندا والناس في جميع أنحاء أوروبا لعقود: لا يمكن استرضاء شهية المستبد. بل يجب معارضتها.

المستبدون لا يفهمون سوى كلمة واحدة فقط: "لا." "لا." "لا."

"لا، لن تأخذ بلدي." "لا، لن تأخذ حريتي." "لا، لن تأخذ مستقبلي."

وسأكرر الليلة ما قلتُه العام الماضي في نفس المكان: إن أي ديكتاتور عازم على إعادة بناء إمبراطورية لن يكون قادرا أبدا على تقليص [أو محو] حب الناس للحرية. المعاملة الوحشية لن تقضي على إرادة الأحرار أبدا. وأوكرانيا — أوكرانيا لن تكون أبدا نصرًا لروسيا. أبدا. (تصفيق).

لأن الشعوب الحرة تأبى العيش في عالم من اليأس والظلام.

كما تعلمون، لقد كان هذا عاما استثنائيا بكل معنى الكلمة.

وحشية غير عادية من القوات الروسية والمرتزقة. لقد عاثوا فسادا وارتكبوا جرائم ضد الإنسانية دون خجل أو وازع من ضمير. لقد استهدفوا المدنيين بالموت والدمار. استخدموا الاغتصاب كسلاح حرب. وسرقوا الأطفال الأوكرانيين في محاولة منهم لسرقة مستقبل أوكرانيا. وقصفوا محطات القطار ومستشفيات الولادة والمدارس ودور الأيتام.

لا أحد – لا أحد يمكنه أن يغض الطرف عن الفظائع التي ترتكبها روسيا ضد الشعب الأوكراني. إنه أمر بغيض. إنه أمر بغيض.

ولكن بالمثل كان رد فعل الشعب الأوكراني والعالم استثنائيًا.

فبعد عام واحد من بدء سقوط القنابل ودخول الدبابات الروسية إلى أوكرانيا، لا تزال أوكرانيا مستقلة وحرة.

من خيرسون إلى خاركيف، استعاد المقاتلون الأوكرانيون أراضيهم.

في أكثر من ٥٠ في المئة من الأراضي التي احتلتها روسيا العام الماضي، بات العلم الأزرق والأصفر لأوكرانيا يرفرف فوقها بكل فخر مرة أخرى.

> **"أصبحت ديمقراطيات العالم أقوى والحكام المستبدين أضعف"**

لا يزال الرئيس زيلينسكي يقود حكومة منتخبة ديمقراطيا تمثل إرادة الشعب الأوكراني.

وقد صوت العالم بالفعل عدة مرات، بما في ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإدانة العدوان الروسي ودعم السلام العادل.

في كل مرة في الأمم المتحدة، كان هذا التصويت لأغلبية ساحقة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أدانت ١٤٣ دولة في الأمم المتحدة ضم روسيا غير القانوني. أربع فقط – أربع في الأمم المتحدة بأكملها – صوتوا مع روسيا. أربع.

لذا، فإنني الليلة أتحدث مرة أخرى مخاطبا الشعب الروسي.

إن الولايات المتحدة ودول أوروبا لا تسعى للسيطرة

على روسيا أو تدميرها. فالغرب لم يكن يخطط لمهاجمة روسيا، كما قال بوتين اليوم. وملايين المواطنين الروس الذين يريدون فقط العيش بسلام مع جيرانهم ليسوا أعداء.

لم تكن هذه الحرب ضرورة قط. إنها مأساة.

لقد اختار الرئيس بوتين هذه الحرب. واستمرار الحرب كل يوم هو اختياره. يمكنه إنهاء الحرب بكلمة.

الأمر بسيط. إذا توقفت روسيا عن غزو أوكرانيا، فإنها ستُنهي الحرب. وإذا توقفت أوكرانيا عن الدفاع عن نفسها ضد روسيا، فستكون نهاية أوكرانيا.

لهذا السبب، فإننا، معًا، نتأكد من أن أوكرانيا يمكنها الدفاع عن نفسها.

لقد جمعت الولايات المتحدة تحالفا عالميًا يضم أكثر من ٥٠ دولة لتزويد المقاتلين الأوكرانيين الشجعان بالأسلحة والإمدادات الضرورية على الخطوط الأمامية. أنظمة الدفاع الجوي والمدفعية والذخيرة والدبابات والعربات المدرعة.

وتقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتزام غير مسبوق تجاه أوكرانيا، ليس فقط في مجال المساعدة الأمنية، ولكن في مجال المساعدة الاقتصادية والإنسانية ومساعدات للاجئين، وأكثر من ذلك بكثير.

إليكم جميعًا هنا الليلة: توقفوا لحظة. وأنا جاد عندما أقول هذا: انتبه وانظر – استدِر وانظر حولك وانظروا إلى بعضكم البعض. انظروا إلى ما فعلتموه حتى الآن.

بولندا تستضيف أكثر من ١/٥ مليون لاجئ من هذه الحرب. بارك الله فيكم. (تصفيق.)

إن كرم وسخاء بولندا واستعدادكم لفتح قلوبكم ومنازلكم أمر غير عادي.

والشعب الامريكي متحد ومتكاتف في عزمنا أيضًا.

في جميع أنحاء بلدي، في المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة، ترفرف الأعلام الأوكرانية من المنازل الامريكية.

وعلى مدار العام الماضي، اجتمع الديمقراطيون والجمهوريون في كونغرس الولايات المتحدة للدفاع عن الحرية.

هؤلاء هم الامريكيون، وهذا ما يفعله الامريكيون.

والعالم أيضًا يجتمع لمعالجة التداعيات العالمية لحرب الرئيس بوتين.

لقد حاول بوتين تجويع العالم، حيث أغلق موانئ البحر الأسود لمنع أوكرانيا من تصدير حبوبها، مما أدى إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية التي عصفت بالدول النامية في أفريقيا بشكل خاص.

> **شهوة الرئيس بوتين الجبانة للاستحواذ على الأرض والسلطة ستفشل**

وفي المقابل، استجابت الولايات المتحدة ومجموعة الدول السبع وشركاؤها في جميع أنحاء العالم للنداء بما لديها من التزامات تاريخية لمعالجة الأزمة وتعزيز الإمدادات الغذائية العالمية.

وفي هذا الأسبوع، تسافر زوجتي، جيل بايدن، إلى أفريقيا للمساعدة في لفت الانتباه إلى هذه القضية الحيوية.

التزامنا هو تجاه شعب أوكرانيا ومستقبل أوكرانيا – أوكرانيا حرة، وذات سيادة، وديمقراطية.

كان هذا هو حلم أولئك الذين أعلنوا استقلال أوكرانيا قبل أكثر من ٣٠ عامًا – الذين قادوا الثورة البرتقالية وثورة الكرامة؛ والذين تحدوا الجليد والنار على الميدان

والأبطال المئة السماويون الذين ماتوا هناك؛ وأولئك الذين يواصلون اجتثاث جهود الكرملين للفساد والإكراه والسيطرة.

إنه حلم لأولئك الوطنيين الأوكرانيين الذين حاربوا لسنوات ضد اعتداءات روسيا في دونباس والأبطال الذين قدموا كل شيء وضحوا بحياتهم في خدمة بلدهم الحبيب أوكرانيا.

لقد تشرفتُ بزيارة النصب التذكاري في كييف أمس لأشيد بتضحيات أولئك الذين فقدوا حياتهم، وهم يقفون إلى جانب الرئيس زيلينسكي.

إن الولايات المتحدة وشركاؤنا يقفون إلى جانب معلمي أوكرانيا وموظفي مستشفياتها، والمستجيبين للطوارئ، والعاملين في المدن في جميع أنحاء أوكرانيا الذين يكافحون من أجل الحفاظ على استمرار السلطة في مواجهة القصف الروسي القاسي.

نحن نقف إلى جانب ملايين اللاجئين في هذه الحرب الذين لقوا ترحيبًا في أوروبا والولايات المتحدة، وخاصة هنا في بولندا.

لقد فعل الناس العاديون في جميع أنحاء أوروبا كل ما في وسعهم للمساعدة والاستمرار في القيام بذلك. والشركات البولندية والمجتمع المدني والقيادات الثقافية – بما في ذلك السيدة الأولى لبولندا، المتواجدة هنا الليلة – قادوا بكل عزم وتصميم، وعرضوا كل ما هو جيد عن الروح الإنسانية.

السيدة الأولى، نحن نحبك. شكرًا لكم جميعا.

لن أنسى أبدًا، في العام الماضي، زيارة اللاجئين من أوكرانيا الذين وصلوا لتوهم إلى وارسو، ورؤية وجوههم مرهقة وخائفة – وهم يمسكون بأطفالهم بالقرب منهم، ويخشون أنهم قد لا يرون آباءهم أو أزواجهم أو إخوتهم أو أخواتهم أبدًا مرة أخرى.

وفي أحلك لحظة من حياتهم، قدمتم لهم أنتم، يا شعب بولندا، الأمان والنور. لقد احتضنتموهم. أنتم حرفيا احتضنتموهم. لقد شاهدتُ ذلك. شاهدتُ النظرات على وجوههم.

وفي غضون ذلك، تأكدنا معًا من أن روسيا ستدفع ثمن انتهاكاتها.

نحن مستمرون في مواصلة تنفيذ أكبر نظام عقوبات فُرض على الإطلاق على أي بلد في التاريخ. وسنعلن المزيد من العقوبات هذا الأسبوع مع شركائنا.

> **ستقف ديمقراطيات العالم حارسة على الحرية اليوم وغدا وإلى الأبد**

سنحاسب المسؤولين عن هذه الحرب. وسنسعى لتحقيق العدالة بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ما زال الروس يرتكبونها.

كما تعلمون، هناك الكثير بالنسبة لنا لنفخر به – كل ما حققناه معًا في العام الماضي. لكن علينا أن نكون صادقين وواضحين بينما ننظر إلى العام المقبل.

الدفاع عن الحرية ليس عمل يوم أو سنة. إنه دائما صعب. ودائمًا مهم.

وبينما تواصل أوكرانيا الدفاع عن نفسها ضد الهجوم الروسي وشن هجمات مضادة من جانبها، ستستمر الأيام الصعبة والمريرة للغاية والانتصارات والمآسي. لكن أوكرانيا مستعدة للمعركة المقبلة. والولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع حلفائنا وشركائنا، ستستمر

في دعم أوكرانيا وهي تدافع عن نفسها.

في العام المقبل، سأستضيف كل عضو من أعضاء الناتو في قمتنا لعام ٢٠٢٤ في الولايات المتحدة. معًا، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لأقوى تحالف دفاعي في تاريخ العالم – الناتو.

ولا مجال للشك في أن التزام الولايات المتحدة تجاه حلف الناتو والمادة ٥ هو التزام صلب للغاية. (تصفيق) وكل عضو في الناتو يعرف ذلك. وروسيا تعرف ذلك أيضًا.

فالهجوم على عضو واحد هو هجوم على الجميع. إنه قسَم مقدس. قسَم مقدس للدفاع عن كل شبر من أراضي الناتو.

على مدار العام الماضي، انضمت الولايات المتحدة مع حلفائنا وشركائنا في تحالف استثنائي للوقوف ضد العدوان الروسي.

لكن العمل الذي أمامنا لا يتعلق فقط بما نعارضه، بل يتعلق أيضا بما نصبو إليه. فما هو نوع العالم الذي نريد بناءه؟

نحن بحاجة إلى أن نأخذ قوة وقدرة هذا التحالف ونطبقهما سعيًا للارتقاء – الارتقاء بحياة الناس في كل مكان، وتحسين الصحة، والازدهار المتزايد، والحفاظ على الكوكب، وبناء السلام والأمن، ومعاملة الجميع بكرامة واحترام.

هذه مسؤوليتنا. يجب على ديمقراطيات العالم أن تقدمها لشعوبنا.

بينما نجتمع الليلة، فإن العالم، في رأيي، عند نقطة انعطاف. القرارات التي نتخذها على مدى السنوات الخمس المقبلة أو نحو ذلك ستحدد وتشكل حياتنا لعقود قادمة.

هذا صحيح بالنسبة للامريكيين. وصحيح بالنسبة لشعوب العالم.

وبينما نحن الذين نتخذ القرارات الآن، فإن المبادئ والمخاطر أبدية. اختيار بين الفوضى والاستقرار. بين البناء والهدم. بين الأمل والخوف. بين الديمقراطية التي ترتقي بالروح البشرية واليد الوحشية للديكتاتور الذي يسحقها. بين لا شيء أقل من القيود والإمكانيات ونوع الاحتمالات التي تأتي عندما لا يعيش الناس في الأسْر، ولكن في الحرية. الحرية.

الحرية. لا توجد كلمة أحلى من الحرية. لا يوجد هدف أنبل من الحرية. لا يوجد طموح أعلى من الحرية.

> **حاول بوتين تجويع العالم، حيث أغلق موانئ البحر الأسود لمنع أوكرانيا من تصدير حبوبها**

الامريكيون يعرفون ذلك، وأنتم تعرفون ذلك. وكل ما نقوم به الآن يجب أن يتم حتى يعرف ذلك أيضًا أطفالنا وأحفادنا.

الحرية..عدو الطغاة، وأمل الشجعان وحقيقة العصور والأزمنة.

الحرية...قفوا معنا. سوف نقف معكم.

دعونا نمضي قدمًا بإيمان وقناعة وبالتزام دائم بأن نكون حلفاء ليس للظلام وإنما للنور. ليس للقهر، وإنما للتحرر. ليس للأسْر، وإنما، نعم، للحرية.

بارك الله فيكم جميعا. وحفظ الله جنودنا. وبارك الله في أبطال أوكرانيا وكل من يدافع عن الحرية في جميع أنحاء العالم.

شكرا لكِ يا بولندا. شكرا لكم، شكرا لكم، شكرا لكم على ما تفعلونه.. بارك الله فيكم جميعًا.

حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحل السلمي للنزاعات

بيان وزراء خارجية مجموعة السبع في مؤتمر ميونيخ للأمن

بيان من هياشي يوشيماسا، وزير خارجية اليابان بصفته رئيس اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع في مؤتمر ميونيخ للأمن:

اجتمع وزراء خارجية مجموعة السبع – كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة – والممثل السامي للاتحاد الأوروبي لأول مرة تحت رئاسة اليابان في عام ٢٠٢٣ وأكّدوا التزامهم بدعم النظام الدولي القائم على سيادة القانون.

وأعرب أعضاء مجموعة السبع عن أعمق تعازيهم لشعب تركيا وسوريا في مواجهة آثار زلزال ٦ فبراير/شباط، وهم يعملون مع الشركاء لضمان توفير الاحتياجات الإنسانية اللازمة، والاستجابة للأزمات، والمساعدة الفنية دون قيود. لذلك، شدّد المسؤولون على أهمية التنفيذ الكامل لقرار توسيع وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سوريا.

وبمناسبة اقتراب الذكرى السنوية الأولى للغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، أعاد أعضاء مجموعة السبع تأكيد تضامنهم الذي لا يتزعزع مع أوكرانيا مهما تطلب الأمر.

ورحّبوا بمشاركة وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا في الاجتماع والتزام أوكرانيا بسلام عادل ودائم كما يتضح

من تصريحات الرئيس زيلنسكي في قمة مجموعة العشرين في نوفمبر ٢٠٢٢.

وأعربوا عن التزامهم بالعمل بنشاط مع أوكرانيا لتحقيق هذه الغاية. وأدانوا بأشد العبارات الممكنة الحرب العدوانية الوحشية غير المبررة التي تشنّها الحكومة الروسية ضدّ أوكرانيا.

وطالبوا روسيا بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات والمعدات من أوكرانيا واحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

يجب على أعضاء الأمم المتحدة الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. وأكد المسؤولون التزامهم، قبل كل شيء، بالدفاع عن هذا المبدأ الأساسي في مواجهة العدوان الروسي، ليس فقط لأن ذلك في مصلحة أوكرانيا، ولكن لأنه في صالح المجتمع الدولي بأسره.

وأدان أعضاء مجموعة السبع الهجمات الروسية المستمرّة على المدنيين الأوكرانيين والبنية التحتية الحيوية.

وشدّدوا على وجوب منع الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والفظائع الأخرى، بما في ذلك الهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية وكذلك عمليات الترحيل القسري للمدنيين الأوكرانيين إلى روسيا.

وجدّدوا التزامهم بمحاسبة جميع المسؤولين، بمن فيهم الرئيس بوتين والقيادة الروسية، وفقا للقانون الدولي.

لا يزال أعضاء مجموعة السبع ملتزمين بمواصلة وتكثيف العقوبات على روسيا لتقييد جهدها الحربي وعلى تلك الدول التي تقدم الدعم المادي للحرب الروسية غير الشرعية ضد أوكرانيا، وهم يتوقّعون عدم التهرب من هذه الإجراءات وتقويضها، ويطالبون الأطراف الثالثة بوقف مساعدة الجيش الروسي والقوات التابعة له، إذا كانوا لا يريدون مواجهة تكاليف باهظة.

من جهة أخرى، يلتزم أعضاء مجموعة السبع بتخفيف المعاناة العالمية الناجمة عن الحرب الروسية واستخدام الحكومة الروسية للطاقة والغذاء كسلاح. وقد جدّدوا التأكيد على الأهمية الحاسمة لمواصلة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتوسيعها، وشدّدوا على وجوب رفع السلطات الروسية لوتيرة عمليات التفتيش والعمليات لتلبية الطلب العالمي، منددين بتلاعب روسيا المستمر بالمعلومات وحملات التضليل التي تكشفت على مستوى العالم والتي تسعى إلى إلقاء اللوم على الآخرين.

أعاد أعضاء مجموعة السبع تأكيد عزمهم على مواصلة دعم أوكرانيا في ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها ضد الغزو الروسي، بشتّى السبل، بما في ذلك عبر تقديم المساعدة العسكرية والدفاعية. وسلطوا الضوء على الجهود المتضافرة لشركاء G7+ في تقديم المساعدة في مجال الطاقة للتخفيف من آثار الهجمات الوحشية الروسية على المدنيين والبنية التحتية الحيوية.

وبينما أشار أعضاء مجموعة الدول السبع إلى أنه لم يجرِ استخدام أي سلاح نووي منذ ٧٧ عاما، أكدوا أن خطاب روسيا النووي غير المسؤول ليس مقبولا وأن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية أو المواد ذات الصلة سيواجه عواقب وخيمة. وأدانوا استمرار استيلاء روسيا وعسكرة محطة زابوريجيا للطاقة النووية، ودعوا إلى الانسحاب الفوري للقوات والأفراد الروس. وأكدوا دعمهم الكامل لجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة مخاوف السلامة والأمن والضمانات النووية في أوكرانيا.

وأدان أعضاء مجموعة السبع بأقوى العبارات إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ باليستي عابر للقارات (ICBM) في ١٨ فبراير/شباط ٢٠٢٣، الذي يعدّ انتهاكا صارما لقرارات مجلس الأمن الدولي ويهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وحثوا كوريا الشمالية بشدة على الامتثال الكامل لجميع الالتزامات الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن السلوك المتهور لكوريا الشمالية بحاجة إلى استجابة موحدة من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك المزيد من الإجراءات الهامة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ودعا الوزراء جميع الدول إلى التنفيذ الكامل والفعال لجميع قرارات مجلس الأمن الدولي.

كما أكد أعضاء مجموعة السبع من جديد التزامهم المشترك بالحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ لتكون حرة ومفتوحة، على أن تكون شاملة وتستند إلى سيادة القانون والمبادئ المشتركة والسلامة الإقليمية والشفافية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحل السلمي للنزاعات.

وعارضوا بشدة أي محاولات أحادية الجانب لتغيير الوضع الراهن بالقوة أو بالإكراه. وأكدوا ثباتهم في التعاون مع الشركاء لضمان السلام والأمن والازدهار في العالم.

بيان وزراء خارجية مجموعة السبع بشأن ضمّ روسيا غير القانوني لأراضي أوكرانية ذات سيادة

نحن، وزراء خارجية مجموعة السبع لدول كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ندين بصوت واحد وبأقوى العبارات الممكنة الحرب الروسية العدوانية على أوكرانيا وانتهاكاتها المستمرة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

إن جهود الرئيس بوتين لضمّ مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا إلى أراضي الاتحاد الروسي انحدار جديد في انتهاك روسيا الصارخ للقانون الدولي ومثال آخر على انتهاكات روسيا غير المقبولة لسيادة أوكرانيا وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ والالتزامات المتفق عليها في وثيقة هلسنكي النهائية وميثاق باريس.

لن نعترف أبداً بهذا الضم المزعوم لهذه المناطق، ولا بـ "الاستفتاءات" الزائفة التي تمت تحت تهديد السلاح.

نجدّد دعوتنا لجميع الدول لإدانة الحرب العدوانية الروسية بشكل قاطع ومحاولتها الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وندعو المجتمع الدولي الأوسع إلى رفض سياسة التوسع الوحشية لروسيا وجهودها لإنكار وجود أوكرانيا كدولة مستقلة وانتهاكها الصارخ للمعايير الدولية التي تضمن السلم والأمن الدوليين وسلامة أراضي وسيادة جميع الدول.

سنستمرّ في فرض تكاليف اقتصادية إضافية على روسيا وعلى الأفراد والكيانات – داخل روسيا وخارجها – ممن يقدمون الدعم السياسي أو الاقتصادي لهذه الانتهاكات للقانون الدولي. ولن يتزعزع دعمنا لحق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد حرب العدوان الروسية وحقها المطلق في استعادة أراضيها من روسيا.

كما أننا نكرر إدانتنا للخطاب الاستفزازي الروسي غير المسؤول حول الأسلحة النووية، ونؤكد أن ذلك لن يصرف انتباهنا أو يثنينا عن دعم أوكرانيا، طالما كان ذلك ضروريا.

يجب على روسيا أن توقف حربها العدوانية على الفور، وأن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا، وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونجدد التأكيد على أن مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا وكذلك شبه جزيرة القرم جزء لا يتجزأ من أوكرانيا.

نظام مأزوم...الاتجاهات الرئيسية في تقرير ميونخ للأمن لعام 2023

*انترريجونال للتحليلات الاستراتيجي

عرض: هدير مصطفى، وعبد الرحمن عاطف:صدر تقرير ميونخ للأمن (MSR) لعام ٢٠٢٣، بالتزامن مع عقد مؤتمر ميونخ للأمن خلال الفترة (١٧–١٩ فبراير الجاري)، ويُبرز بشكل كبير تزايد المنافسة بين القوى الدولية حول مستقبل النظام الدولي؛ إذ يركز التقرير على ملامح هذا التنافس في مختلف المجالات، وسبل الحفاظ على النظام الدولي الليبرالي القائم على القواعد، وجعله أكثر مرونةً وجاذبيةً لمجموعة أكبر من دول العالم. ويتحدَّث التقرير عن سعي دول الجنوب العالمي للتحوط بنهج أكثر برجماتيةً، ووجود مطالبات بالتحرك لإعادة النظر في القواعد الدولية الراهنة، فضلاً عن وجود حاجة إلى إعادة هيكلة تحالف الدول الغربية، وتنافس القوى الكبرى على البنية التحتية الرقمية وملف الطاقة.

محاولات تصحيحية

أكد التقرير أن النظام الدولي الحالي يعاني من العديد من الأزمات، ويدلل على ذلك بما يلي:

١– تقسيم الدول إلى معسكرَين على أساس الديمقراطية:

قسَّم التقرير دول العالم إلى معسكرين؛ أولهما تُمثله الدول الديمقراطية، في حين يضم الآخَر ما وصَفها بـ"النظم الاستبدادية"، التي تشمل روسيا والصين وغيرهما. وبحسب التقرير، فإن المعسكرَين ينخرطان في تنافس كبير لصياغة

النظام الدولي، معتبراً أن خط الصدع الرئيسي في السياسة العالمية اليوم يتمثل في الانقسام بين القوى الديمقراطية والقوى الأوتوقراطية؛ وذلك في إشارة إلى دول حلف الناتو من جانب، والصين وروسيا من جانب آخر.

٢- تزايُد الغموض بالنسبة إلى مستقبل النظام الدولي:

أكد التقرير أن العالم يدخل عقداً حاسماً من المنافسة على مستقبل النظام الدولي، مشيراً إلى تزايد جهود القوى التصحيحية أو التعديلية لاستبدال النظام الدولي الراهن – ويشير مصطلح القوى التصحيحية إلى مجموعة الدول غير الراضية عن توزيع القوى الراهن في النظام الدولي، وتطمح إلى تغييره – معتبراً أن روسيا والصين على رأس هذه القوى التصحيحية، وواصفاً الحرب الروسية ضد أوكرانيا بأنها بمنزلة هجوم على المبادئ الأساسية لقواعد النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية.

٣- مُعارَضة العديد من الدول قواعد النظام الدولي الراهن:

أشار التقرير إلى أن إحجام عدد كبير من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا عن إدانة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ينبع من فقدان دول الجنوب العالمي الثقة بشرعية وعدالة النظام الدولي، الذي لم يُعالِج مخاوفها الأساسية بشكل كافٍ، ولم يمنحها المكانة التي تستحقها للاضطلاع بدور أكبر في الشؤون العالمية. ووفقاً للتقرير، فإن عدم تدارك هذا الاستياء، يجعل من السهل استقطاب هذه الدول لتقويض قواعد ومبادئ هذا النظام من جانب أي قوى دولية معادية تتبنى رؤى تصحيحية.

٤- سعي دول الجنوب العالمي للتحوط بنهج أكثر برجماتيةً:

أكد التقرير أن التداعيات السلبية للأزمة الأوكرانية، مثل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، أدت إلى إلحاق ضرر كبير ببلدان "الجنوب العالمي"، مشيراً إلى أنه في ظل تأخر إدراك الدول الغربية لهذه الحقيقة، اتجهت عدد من دول المنطقة، كالهند وتركيا –بحسب التقرير– للعمل بنشاط كبير من أجل التحوط ضد المواجهة الجيوسياسية الراهنة بين القوى الغربية وروسيا، سواء فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية أو العديد من القضايا السياسية الأخرى.

٥- مطالب بالتحرُّك لإعادة النظر في القواعد الدولية الراهنة:

وفقاً للتقرير، فإن ٥٠٪ أو أكثر من المستجيبين في جميع البلدان التي شملها استطلاع مؤشر ميونخ للأمن ٢٠٢٣، يرون الحاجة إلى قواعد دولية تنطبق على جميع دول العالم على قدم المساواة. وقد كانت هذه النظرة أقوى بين المستجيبين من عدد من دول الجنوب العالمي، مثل الصين (٦٣٪)، والهند (٦١٪)، وجنوب أفريقيا (٦١٪)، والبرازيل (٥٧٪). وبحسب التقرير، فإن هذه النتائج تؤكد الحاجة الماسة إلى التحرك نحو صياغة رؤية إيجابية جديدة لنظام دولي مرغوب فيه من جانب الجمهور العالمي الأوسع، ويعمل لصالح الجميع.

انقسامات غربية

رأى التقرير أنه على الرغم من حالة التضامن التي ظهرت بين الدول الغربية نتيجة الحرب الأوكرانية، فإن ثمة انقسامات في المعسكر الغربي، ويرتبط بذلك ما يلي:

١- وجود حاجة إلى إعادة هيكلة تحالف الدول الغربية:

أشار التقرير إلى أن الديمقراطيات الليبرالية تحتاج إلى بناء تحالف أكبر من الدول يتجاوز جوهر الديمقراطية الليبرالية، موضحاً أن تعزيز التعاون القائم على القيم بين الديمقراطيات الليبرالية، ضروري لكنه غير كافٍ. وأضاف التقرير أن الأزمة الأوكرانية أثبتت أن الديمقراطيات الغربية بالغت في تقدير جاذبية النظام الدولي الليبرالي القائم على القواعد، وهو ما أدركته مع عزوف العديد من دول الجنوب العالمي عن مساندة هذا النظام، موضحاً أنه إذا ما أرادت الدول الغربية اكتساب المزيد من الحلفاء حول العالم، وحشد دعمهم للنظام الدولي الراهن، فإنه يتعين عليها البدء في إصلاح عيوبه.

٢- تواصُل انقسام الدول الغربية حول التهديد الصيني:

أشار التقرير إلى أنه بخلاف المواقف الغربية التي أضحت أكثر وضوحاً واتفاقاً بشأن خطورة التهديد الروسي، لا تزال القوى الغربية أكثر انقساماً إزاء التهديدات التي تمثلها الصين، والتي يصفها التقرير بأنها المنافس التعديلي/التصحيحي الأكثر قوةً وطموحاً على المستوى الدولي. وأضاف التقرير أن هذا الانقسام يبرز بشكل كبير بين دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى (G7)، التي تبدو أقل تماسكاً في رؤيتها بشأن التعامل مع الصين مقارنةً برؤيتها فيما يتعلق بروسيا.

٣- تآكل الإجماع الغربي بشأن رؤية موحدة للنظام الدولي:

حذر التقرير من أن القوى الأوروبية والغربية ليست موحدة في رؤيتها حول قواعد النظام الدولي؛ وذلك على النقيض من الصين التي وصفها التقرير بأنها تثق بشدة برؤيتها التصحيحية أو التعديلية بشأن مستقبل النظام الدولي، وأضاف أنه في ثلاث من دول الاتحاد الأوروبي التي شملها استطلاع مؤشر ميونخ للأمن ٢٠٢٣ – وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا – كان هناك ١٥٪ فقط يرون أن الاتحاد الأوروبي لديه رؤية واضحة للغاية بشأن رؤيته حول كيفية إدارة النظام الدولي، بينما أكد ٢٥٪ أن بروكسل لا تمتلك رؤية على الإطلاق في هذا الصدد.

احتدام المنافسة

شدد التقرير على تصاعد حدة المنافسة بين القوى الكبرى في النظام الدولي. وتتمثل أبرز المؤشرات المعبرة عن ذلك فيما يلي:

١- ارتباط مخاوف الأمن القومي بسياسات التجارة:

طبقاً للتقرير، أولت الصين مؤخراً أهمية للمخاوف المتعلقة بالأمن القومي بدلاً من النمو الاقتصادي باعتباره محركاً رئيسياً لسياسة التجارة الصينية، وأضاف أن بكين أعلنت في مايو ٢٠١٥ استراتيجية تستهدف زيادة قدرتها التنافسية في الصناعات التكنولوجية تحت شعار "صنع في الصين ٢٠٢٥"، وبحسب التقرير، اتجهت واشنطن خلال السنوات الأخيرة نحو تبني سياسات تجارية حمائية؛ فعلى سبيل المثال أقر الكونجرس في أغسطس ٢٠٢٢ قانون CHIPS and Scienc الذي يوفر ٥٢٫٧ مليار دولار لتحفيز شركات أشباه الموصلات على بناء مصانع على الأراضي الأمريكية وتقليل الاعتماد على المنتجين الأجانب.

٢- قلق الدول الغربية من مبادرة الحزام والطريق:

أشار التقرير إلى أن مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها بكين ليست مجرد مشروع اقتصادي يركز على البنية التحتية، بل

يروج للمعايير والقيم الصينية في مواجهة نظيراتها الغربية، وأضاف أن المبادرة تتسبب في تبعية الدول إلى بكين، خصوصاً الدول المثقلة بالديون الصينية. وأوضح التقرير أن مبادرة الحزام والطريق تنطوي على مخاطر تتعلق بالفساد، بجانب مخاطر بيئية واجتماعية، وفق ما ذكر التقرير.

٣- تنافس القوى الكبرى على البنية التحتية الرقمية:

أكد التقرير أن التنافس بين المعسكرات الديمقراطية والأوتوقراطية انتقل إلى ملف البنية التحتية المادية والرقمية؛ وذلك في ظل مساعي كل معسكر لإضفاء رؤى الحوكمة الخاصة به على جهوده في هذا الملف؛ ففيما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية، أضاف التقرير أنه في مقابل مساعي من وصفها بأنها "دول استبدادية تقودها الصين" لتعزيز رؤيتها لبنية تحتية رقمية منغلقة، يسعى الشركاء عبر الأطلسي لتعزيز رؤية مشتركة حول بنية تحتية رقمية مفتوحة.

٤- احتدام المنافسة دولياً بمجالات التعاون الإنمائي:

أشار التقرير إلى أن قضايا الصحة والأمن الغذائي وتمويل المناخ، وغيرها من ملفات التعاون الإنمائي، أضحت محل تنافس كبير بين القوى الدولية؛ حيث يبرز دعم كل معسكر لنظام التنمية المرغوب فيه من وجهة نظره، وأضاف أن العديد من البلدان النامية تُمثل أرضاً خصبة لمساعي بكين للترويج لنموذجها الخاص بالتعاون الإنمائي، كبديل للنماذج الأمريكية والأوروبية المشروطة بقضايا الديمقراطية والحكم الرشيد والأسواق الحرة. وبحسب التقرير، تركز مساعدات روسيا للدول النامية على المساعدات الأمنية ومبيعات الأسلحة، بجانب الصناعات الاستخراجية وتوسيع فرص التصدير.

٥- امتداد المنافسة بين القوى الكبرى إلى تمويل المناخ:

أشار التقرير إلى أن تمويل المناخ أصبح من مجالات المنافَسة الجيوستراتيجية، خصوصاً بين الصين والولايات المتحدة، على حساب الدول النامية. ونوه التقرير أن روسيا والصين تطالبان بوضعهما كدولتين ناميتين بناءً على بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، بينما تصنفان فعلياً بين الدول الأربعة الأولى في انبعاث الكربون. وأضاف التقرير أن بكين لم تنضم إلى جهود المناخ المتعددة الأطراف؛ لأنها ترى أن الدول الصناعية الكبرى تتحمل المسؤولية الوحيدة للتعويض عن انبعاثاتها التاريخية.

٦- تزايد حدة المنافسة الدولية بشأن ملف الطاقة:

أكد التقرير أن المنافسة بين القوى الدولية الديمقراطية والأوتوقراطية، امتدت لتشمل قضايا الطاقة، مشيراً إلى أن مساعي روسيا لتسليح صادرات الوقود الأحفوري، دفع القوى الأوروبية للتخلي عن الاعتماد على واردات الطاقة الروسية. وأشار التقرير إلى أن استمرارية الاعتماد على مصادر الطاقة التي تنتجها أنظمة وصفها التقرير بـ"الاستبدادية"، لا يزال يُمثِّل مصدر قلق كبير للديمقراطيات الغربية الليبرالية.

سباق تسلح

وختاماً، أكد التقرير أن ما وصفها بالأنظمة "الاستبدادية" التعديلية، فاقمت التحديات أمام الاستقرار الاستراتيجي وجهود الحد من التسلح، متطرقاً في هذا الصدد إلى التهديدات الروسية باستخدام الأسلحة النووية في الحرب ضد أوكرانيا، والاستثمارات الصينية المتزايدة في القدرات النووية، بجانب التحديات التي تُمثلها كوريا الشمالية وإيران أيضاً للنظام النووي. وأضاف التقرير أنه في ظل تدهور البيئة الأمنية الدولية، فإن آفاق مبادرات الحد من التسلح تتضاءل.

أزمة «نيو ستارت».. لماذا تراجعت روسيا بعد انسحابها من المعاهدة؟

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تعليق مشاركة موسكو في آخر معاهدة متبقية للحد من الأسلحة مع الولايات المتحدة، ما سيكون له تأثير فوري في رؤية واشنطن للأنشطة النووية الروسية.

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الثلاثاء ٢١ فبراير ٢٠٢٣، تعليق مشاركة روسيا في معاهدة الحد من الأسلحة، المعروفة باسم (نيوستارت).

وقال بوتين، ضمن خطاب ألقاه في الذكرى السنوية للحرب الروسية الأوكرانية: "إنهم يريدون إلحاق هزيمة استراتيجية بنا، ويطالبون بتفتيش منشآتنا النووية، وبالتالي أجد نفسي مضطرًا إلى تعليق مشاركة روسيا في معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية".

سر انسحاب بوتين من المعاهدة

حسب وكالة أسوشيتد برس الأمريكية، قال بوتين في خطابه إن "انسحاب روسيا من المعاهدة، بسبب دعم الولايات المتحدة لأوكرانيا". متهمًا، واشنطن وحلفاءها في حلف شمال الأطلسي، الناتو، بالعمل علانية على تدمير بلاده.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انسحبت، خلال إدارة ترامب من المعاهدة، ورفضت الدخول في مفاوضات لتمديدها، متهمة موسكو بارتكاب انتهاكات صارخة. ولكن عندما تولى الرئيس جو بايدن منصبه في عام ٢٠٢١، وقّعت إدارته على تمديد لمدة خمس سنوات.

روسيا تتراجع عن الانسحاب من المعاهدة

حسب صحيفة الجارديان البريطانية، فإنه بعد ساعات من خطاب بوتين، قالت وزارة الخارجية الروسية، إن موسكو تحترم القيود المفروضة على الأسلحة النووية، على

الرغم من تعليق بوتين مشاركتها في الاتفاقية.

وأوضحت الخارجية الروسية أن موسكو ستواصل أيضًا تبادل المعلومات حول تجارب إطلاق الصواريخ الباليستية، وفقًا للاتفاقيات السابقة مع الولايات المتحدة.

تعليق عمليات التفتيش النووية

قالت الخارجية الروسية إنه منذ التوقيع على معاهدة نيوستارت، سمحت روسيا والولايات المتحدة لفرق الامتثال لدى كلّ منهما، بإجراء ٣٢٨ عملية تفتيش لمخزونهما من الأسلحة، والأهم من ذلك أن تتبادل الدولتان البيانات بشأن حالة برامجهما.

ووفق أسوشيتد برس، فإنه بعد إعلان بوتين، والتوضيح اللاحق من وزارة الخارجية، يشيران إلى أن عمليات التفتيش معلقة على نحو دائم، ولكنهما لم يوضحا مسألة مشاركة البيانات والإخطارات ومدى استمرارها من عدمه.

> **بوتين علق مشاركة بلاده في المعاهدة ولم يعلن الانسحاب منها**

ما معاهدة ستارت الجديدة؟

حسب أسوشيتد برس، وقعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، على معاهدة نيو ستارت، عام ٢٠١٠، بين واشنطن وموسكو، للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، ولخفض الحدود القصوى للأسلحة النووية للبلدين بنسبة ٣٠٪.

ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في فبراير ٢٠١١، وألزمت كلاً من روسيا والولايات المتحدة، باتصالات منتظمة بشأن حالة ترساناتهما النووية، والسماح بعمليات تفتيش منتظمة على مواقع الأسلحة، والالتزام بالحدود القصوى لعدد الرؤوس الحربية المنتشرة وغير المنتشرة التي سيحتفظ بها الجانبان.

ماذا حدث قبل إعلان بوتين؟

في مارس ٢٠٢٠، أوقف الجانبان عمليات التفتيش على المواقع العسكرية، بسبب انتشار فيروس كورونا، ولكنها عادت في أكتوبر ٢٠٢١، وبعدها علقت روسيا من جانب واحد، أحكام التفتيش في أغسطس ٢٠٢٢، احتجاجًا على دعم واشنطن لأوكرانيا.

ونقلت أسوشيتد برس عن مسؤولين أمريكيين، قولهم إنه كان من المفترض أن تُستأنف المناقشات في مصر أواخر نوفمبر ٢٠٢٢، ولكن روسيا ألغتها دون سبب. وفي يناير ٢٠٢٣، أبلغت إدارة بايدن الكونجرس، أن روسيا لا تمتثل لشروط الاتفاقية، ورفضت عمليات التفتيش على أراضيها، وأي محادثات جديدة بشأن استئناف التفتيش.

رد فعل إدارة بايدن

وفقًا للاتفاقية، تتبادل الولايات المتحدة وروسيا رسائل يومية حول الحركات والتدريبات، فضلاً عن الإخطارات المتبادلة بين الجانبين، ما ساعد في إبقاء القوتين النوويتين واضحتين بشأن أسلحتهما النووية.

وحسب أسوشيتد برس، سيكون الأمر متروكًا لإدارة بايدن لتقرر كيفية الرد، وما إذا كانت ستستمر في الامتثال للمعاهدة أم لا. ولكن وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، علق على الأمر قائلاً: "سنراقب لنرى ما سوف تفعله روسيا، لحفظ أمن بلدنا وأمن حلفائنا".

ضربة لإدارة بايدن

نقلت صحيفة الجارديان عن خبراء قولهم، إنه سيكون ضربة خطيرة لإدارة بايدن، إذا ذهب بوتين إلى أبعد من ذلك وأوقف التقارير اليومية، وتبادل البيانات حول

تحركات الأسلحة النووية في روسيا.

وعليه، فإن الولايات المتحدة لم تجد أمامها سوى تتبع الأسلحة الاستراتيجية التي بحوزة روسيا، وما إذا كانوا في المكان الذي من المفترض أن يكونوا فيه أم لا، وما إذا كانوا يتصرفون بالطريقة التي من المفترض أن يتصرفوا بها أم لا.

خطوة رمزية

من ناحيته، قال كبير مديري السياسات في مركز الحد من التسلح، وعدم الانتشار الأمريكي، جون إراث، في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست إن "هذه الخطوة التي أقدم عليها الرئيس الروسي رمزية، وعديمة الفائدة حتى اللحظة".

ويرى إراث، أن بوتين علق مشاركة بلاده في المعاهدة ولم يعلن الانسحاب منها، للضغط على بايدن للتواصل مع روسيا لإنهاء الحرب، وحتى تتمكن روسيا من إملاء شروطها على بايدن.

> **الرئيس الأميركي : قرار روسيا خطأ جسيم**

الولايات المتحدة تتراجع

من ناحيته، قال الباحث في برنامج أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة الاستراتيجية، في معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح، أندري باكليتسكي لصحيفة الجارديان إن "تعليق روسيا مشاركتها في المعاهدة، لا يساوي الانسحاب منها، ولكنه يمهد بخطوة الانسحاب في أقرب وقت".

وأضاف باكليتسكي للجارديان، أنه "من المحتمل أن تلتزم روسيا بحدود المعاهدة، وسيكون من الصعب على الولايات المتحدة التحقق من امتثالها لها". متوقعًا أن "تعلق الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا التزاماتها بالمعاهدة".

الاتفاقية كانت متوقفة

قال الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس وحدة التسلح بالمركز المصري للدراسات الاستراتيجية، أحمد عليبة، في تعليقه على توقف مشاركة موسكو في معاهدة نيو ستارت، بأنه كان يوجد تعطيل لأنشطة وفعاليات الاتفاقية، حتى قبل الحرب الروسية الأوكرانية، حيث كانت موسكو تتذرع بتجميد الأنشطة بسبب جائحة كورونا.

وأضاف رئيس وحدة التسلح، في تصريحاته لشبكة رؤية الإخبارية، أن أكثر من ٤٠ عملية تفتيش متبادلة بين الطرفين توقفت، وكذلك أيضًا توقفت اللجنة الثنائية المشتركة التي كانت تعقد مرتين كل عام، وآليات الاتصال والتنسيق المشترك حول تبادل المعلومات.

غير ملائمة لروسيا

أوضح عليبة، في تصريحات لشبكة رؤية الإخبارية، أن الاتفاقية بوضعها الحالي غير ملائمة لروسيا، وباتت تستخدمها "كورقة ضغط" على بايدن، في ظل اقتراب "الناتو" من الحدود الروسية، ودعم أوكرانيا بأسلحة غربية تمثل تهديدًا على موسكو.

ويرى رئيس وحدة التسلح أن رفض مشاركة موسكو في المعاهدة، يسلط الضوء على الفوضى الموجودة في مسالة التسلح النووي، حيث كانت هذه الاتفاقية هي حائط الصد الأخير في ضبط التسلح النووي.

وأوضح أن تصريحات بوتين قد تعطي الولايات المتحدة فرصة، لتحديث برنامج الانتشار النووي، في ظل التوترات الحالية، ولكن واشنطن ترى أن عواقب انتشار الأسلحة النووية ستكون صعبة على الجميع.

المرصد
AL-MARSAD
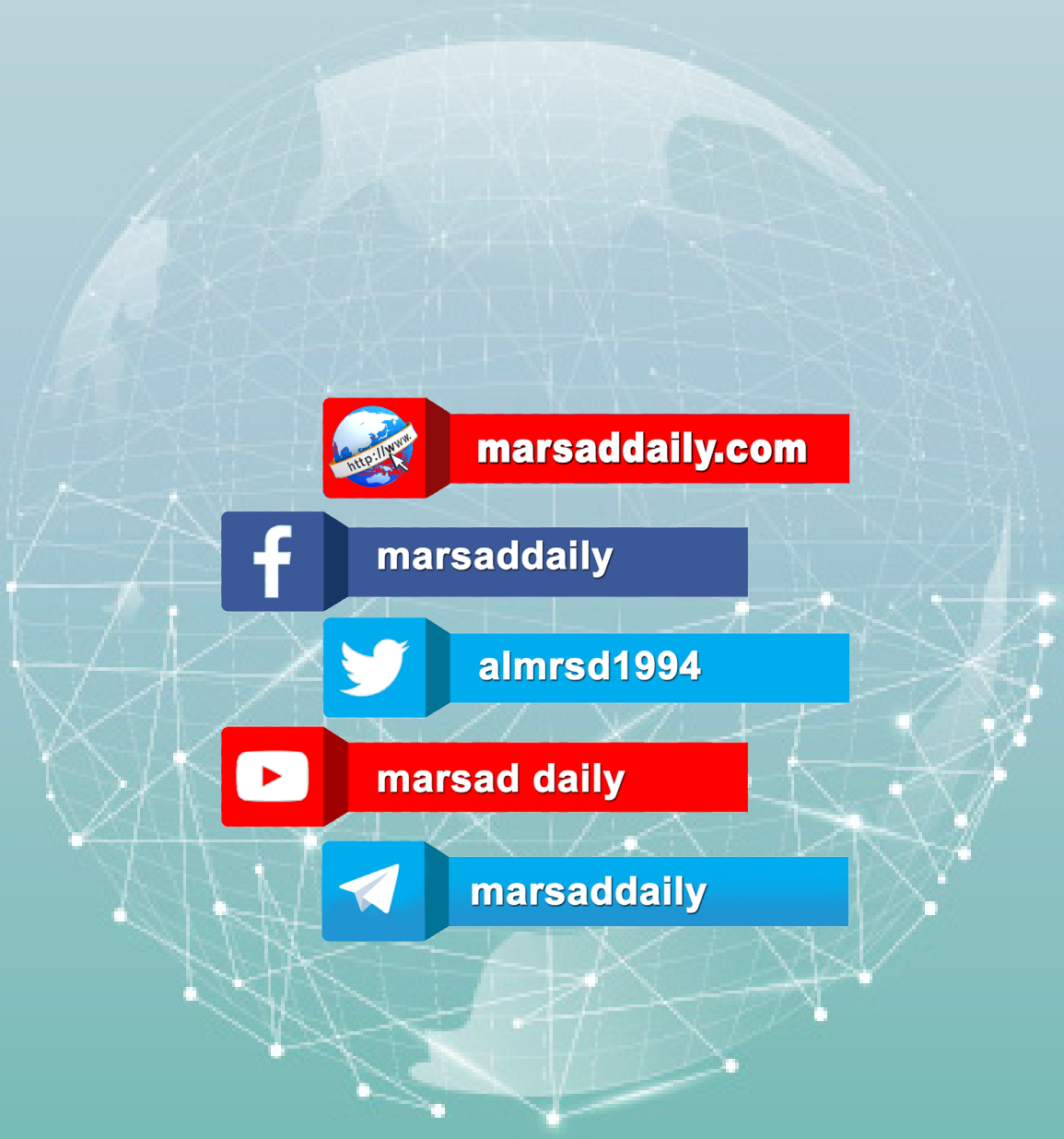
الموسم الثاني للإنصات المركزي